الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

الخميس 29 ديسمبر 2022 - العدد 1727 -الثمن دينار واحد-

www.ugtt.org.tn- echaabnews.tn

كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقّه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

الديبلوماسي والوزير السابق للخارجية خميس الجيهناوي

الانتقال الديمقراطي «معطل» والأزمة الاقتصادية تزداد تعقيدا والحكومة والطبقة السياسية والمعارضة في قطيعة تامة

ثلاثي الحوار شعاره «الإنقاذ» قبل فوات الأوان

ميزانية 2023 والقانون عدد 9

الرئيس والحكومة يصرفان على الدولة من أجور المفقرين والمحتاجين!

في علاقة الدولة بصندوق النقد الدولي

هذه الدول «الصديقة» هي سبب البلية!

آخر غرائب وديع الجريء

تكليف المصري عصام عبد الفتاح بإدارة التحكيم في منظومة فاسدة

الأذ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي بصفاقس

الوالي الحالي صدرت في شأنه أحكام قضائية باتة،ناصبنا العداء ولم يفعل أي شيء للجهة...

الاشتراكات

جلسة ثلاثية بين الاتحاد وعمادة المحامين ورابطة حقوق الإنسان بحثا عن تصور للإنقاذ

عقد مساء الثلاثاء 27 ديسمبر 2022، كل من الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ نور الدين الطبوبي وعميد المحامين حاتم المزيو ورئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان بسام الطريفي، لقاء بمقر عمادة المحامين.

ويأتي ذلك في إطار المشاورات التي انطلقت الاسبوع الفارط تنفيذا لما تم الاتفاق عليه بالتسريع في بلورة تصور للانقاذ.

وتطرق اللقاء إلى الوضع العام في البلاد وكيفية بلورة تصور مشترك للمرحلة المقبلة هدفه انقاذ البلاد من الوضع الحالي.

ميزانية مجحفة وقرارات جائرة:

القطاعات تنتفض.. والاتحاد يوجّه الإنذار الأخير

لا أحد استطاع إلى حدّ الآن أن يدافع عن قانون المالية لسنة 2023، أو أن يبرز فيه خصلة واحدة يمكن البناء عليها، حتى من أنصار الرئيس ومن وزراء الحكومة الذين عقدوا بداية الأسبوع ندوة صحفية، لم يقدروا خلالها على تبرير ما جاء في قانون الميزانية، بل إن وزير الاقتصاد الوطني كان طيلة الندوة يحاول أن يعتذر علنا من كل من تضرّر من هذا القانون، ومن الفئات التي يعرف جيدا أن الميزانية جاءت مجحفة في حقها، وظلمتها كثيرا.

الحكومة قدّمت مشروع قانون المالية على أساس أنه تفعيل لعديد الإصلاحات من أجل استدامة المالية العمومية، حسب تصريح وزيرة المالية، إلا أن ردود الفعل الرافضة لهذا القانون تزداد، لتعمق الأزمة الاجتماعية في البلاد، حيث قال الأخ الأمين العام للاتحاد التونسي العام للشغل يوم الاثنين، إن الاتحاد سينظم احتجاجات حاشدة «وسيحتل الشوارع» قريبا لإظهار الرفض لميزانية التقشف للعام المقبل.

كما أعلن الاتحاد بدء مشاورات مع منظمات وقوى المجتمع المدني لإنقاذ البلاد. وأكّد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ نور الدين الطبوبي أن الاتحاد بدأ مشاورات مع عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل بلورة تصور مبادرة مع منظمات وقوى المجتمع المدني، لإنقاذ البلاد من الوضع الراهن.

وبدت صرخة الأمين العام للاتحاد بمثابة الإنذار الأخير أو التحذير الذي يجب على الجميع أخذه على مأخذ الجدّ، لأن المنظمة لم تصل إلى هذا الحدّ من نفاد الصبر سابقا، ولم تستعمل هذا الخطاب إلا بعد أن بات الوضع لا يُحتمل وبعد أن يئست من تفهّم البقية، السلطة والأطراف السياسية والحكومة والرئيس، الذين على ما يبدو ليسو في وارد إدراك أبعاد الازمة الحقيقية، وليسو أيضا في وارد البحث عن الحلول الحقيقية التي تأتي بتقديم التنازلات وبالحوار وبالنقاش وبطرح كل القضايا على الطاولة مهما كانت تعقيداتها ومهما كانت المواقف السياسية منها.

الأخ الطبوبي قال خلال بداية الأسبوع الحالي إن «الحكومة تتحيّل على شعبها والقانون زاد في معاناة التونسيين بسن ضرائب إضافية سيتحمل أعباءها التونسيون وفي القريب العاجل سنكون سدّا منيعا للدفاع على استحقاقات الشعب والعاملين بالفكر والساعد وسنكون في الشوارع من أجل تونس ومن أجل خياراتنا».

وهو خطاب فصل المقال كما يقال، إذ بلغ الجحود بالحكومة أن تدّعي على الاتحاد في مغالطة مكشوفة وواضحة ومقصودة في تصريح وزيرة المالية بخصوص مشاركة الاتحاد في صياغة قانون المالية التي قال عنها الأمين العام «لا يجب الخلط بين استشارة المنظمات الوطنية لكن يوجد فرق كبير بين الاستشارة وتقديم افكار ومقترحات لم يؤخذ بها ولذلك لا يمكن الحديث عن اشتراك في المسؤولية خاصة إذا ما لم يتم الاخذ بالمقترحات».

وقال أيضا إن هذه الافتراءات المجانية هي التي تضرب في العمق الثقة»، معرّجا على القانون الجديد بأنه قانون «قانون جباية ويقلص بنحو ثلث موارد الدعم (26 بالمائة) وهو تكريس لتوجه رفع الدعم تدريجيا رغم صعوبات البلاد وغلاء الأسعار فضلا عن الحديث عن الأداء على القيمية المضافة خاصة أن من سيدفعها هو المواطن».

وقد حذّر الاتحاد عديد المرات من أن تونس مقدمة على طوفان اجتماعي لا نعرف تداعياته وبيّن الأمين العام أن «أزمة تونس هي أزمة سياسية والمشكل هو سياسي بامتياز».

أما الهيئة الوطنية للمحامين أعلنت صراحة عن الرفض التامّ لهذا القانون وأكدت أنه «خطير جدا ولا يتماشى مع انتظارات المواطن التونسي ومع تطلعات المؤسسة الاقتصادية خاصة بما يتضمنه من ضغط جبائي مجحف». هو ما تتفق فيه مع عمادة المهندسين ونقابة الأطباء والصيادلة وغيرها من مهن الأعمال الحرّة التي وصفته بأنه «قانون للجباية والمحاسبة العمومية ويفتقر إلى رؤية اقتصادية وبُعد تنموي، ولا يرتقي إلى قانون مالية».

ورأى خبراء بخصوص هذا القانون أن القدرة الشرائية ستتراجع وأسعار المواد الأساسية ستشهد ارتفاعا كما أنه لا يحتوي على أي إجراء يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي وهو ما سيخلّف انعكاسات خطيرة على المؤسسة والأفراد. ورأى الخبير الاقتصادي محسن حسن في تصريحات إعلامية «أن الضغط الجبائي الوارد في قانون المالية سيكون الاعلى في القارة الافريقية والدول المشابهة ولا يتماشى مع الاصلاح الجبائي، وإجراءاته ستثقل كاهل المؤسسة والأفراد، وهو مؤشر سلبي لتطور مناخ الأعمال في تونس».

أما الخبير معز حديدان فقد قال لإحدى الاذاعات إن «قانون المالية الجديد قانون جبائي وقانون يعلن بداية وفاة المؤسسات التونسية بالنظر إلى أنه أثقل كاهلها أكثر بالضغط الجبائي» داعيا في تصريحه إلى ضرورة مراجعة هذا القانون والتركيز فيه أكثر على الأبواب التي تصنع التنمية وتخلق الثروة وتقلّص البطالة بدل التركيز على الجباية».

في حين قال أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية رضا الشكندالي لإحدى الصحف اليومية أن هذا القانون «هو قانون جباية ولا يشجّع على الاستثمار وينفر المستثمرين وأن الشركات والأشخاص سيكتوون بناره.»

ومع الارتفاع في نسبة التضخم التي من المنتظر أن تكون في حدود 10,5 % سنة 2023 وضعف نسبة النموّ المنتظر تحقيقها العام القادم والمقدرة بـ1,8 % فإن الحكومة بالمقابل لم تجتهد في اجتراح حلول جديدة «بعيدا عن جيب المواطن» وبعيدا عن مزيد إثقال كاهله وكاهل المؤسسات بالضرائب والزيادات، بل ظلّت وفية لعادات الحكومات السابقة في اللجوء آليا إلى زيادة الجباية والترفيع في نسب الدفوعات على القيمة المضافة رغم معرفتها بأن هذا الإجراء لا تلجأ اليه الى الحكومات العاجزة التي لا تقدر على خلق التنمية والثروة والاستثمار، ومع معرفتها أيضا بأن طريق الجباية طريق قصيرة وان مواصلة السير فيها لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الإفلاس ومزيد الغرق في الازمات والديون.

ولا شك في أن حجم الرفض لقانون المالية لن يتوقف عند التنديد والادانة بل سينتقل الى الممارسة الاحتجاجية، وهي طرق تتباحث فيها هياكل القطاعات الرافضة والفئات المتضررة، وتتباحث أيضا في طرق الطعن فيه والجهات المخولة للطعن أمامها واللجوء إليها.

*** محمد بوعود**

الشعب
بالعلم والساعد نبني هذا الوطن
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

أسسها
أحمد التليلي

المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي

المدير
سامي الطاهري

رئيس تحرير
يوسف الوسلاتي

السحب
مطبعة دار الأنوار الشرقية - تونس

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

* يشرف الأخ عبد الله العشي الأمين العام المساعد المكلف بالهجرة والتونسيين بالخارج صبيحة اليوم الخميس 29 ديسمبر 2022 على فعاليات المجلس الجهوي للاتحاد بباجة.

* انعقد يوم أمس الاربعاء 28

ديسمبر 2022 المجلس الجهوي للاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد برئاسة الأخ عثمان الجلولي الأمين العام المساعد المسؤول عن الحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظّم كما يترأس الأخ عثمان اليوم الخميس 29 ديسمبر 2022 ندوة

مواعيد

الإطارات للاتحاد الجهوي للشغل بقبلي.

* يترأس اليوم الخميس 29 ديسمبر 2022 الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد المكلف بالإعلام والنشر المجلس الجهوي للشغل بتوزر. كما يشرف يوم 5 جانفي 2023 على أشغال ندوة الإطارات بجندوبة.

* سيكون الأخ محمد الشابي الأمين العام المساعد المكلف

بالوظيفة العمومية مشرفا على أشغال الهيئة الإدارية للجامعة العامة للثقافة وذلك اليوم الخميس 29 ديسمبر 2022 بنزل الهدى بالحمامات الجنوبية.

* علمت «الشعب» من مصادر مطلعة أنه تمّت الموافقة على عقد

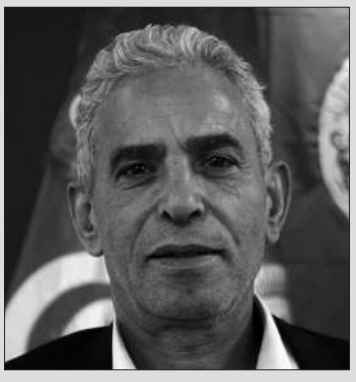

الهيئة الإدارية الجهوية بصفاقس يوم الأربعاء 4 جانفي 2023 ويترأس أشغالها الأخ حفيظ حفيظ الأمين العام المساعد المسؤول عن الشؤون القانونية.

* **رمزي الجبّاري**

القضاء التونسي في أسوإ مراحله:

لا شيء تغير بعد الإعفاءات وتعطيل واضح لحركة القضاة

يبدو أنّ صراع الرئيس قيس سعيّد مع القضاة التونسيين ومعاركه المتواترة معهم لم تحسم بعد، ففي الوقت الذي يعيش فيه القضاء أسوأ مراحله، على حد وصف الملاحظين للشأن العام يواصل الرئيس توخّي سياسة الانفراد بالرأي والمضي قدما في قراراته التي وصفت بالاعتباطية ومن بين القرارات التي شكلت مفاجئة لدى الرأي العام نستحضر حلّ البرلمان وتعليق العمل بالدستور بمرسومٍ عديم الحجّة والقوّة الدستورية والقانونية على حدّ وصف بعض المتابعين. ووسط هذه المعركة تأبى المؤسسة القضائية الاستسلام ودخول بيت الطاعة، وتنفيذ ما هو مطلوبٌ منها لنيل رضى الرئيس. وفي الوقت الذي تتسارع فيه الأحداث «القابلة للانفجار» في كلّ لحظة خاصة بعد المستجدّات وآخرها نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة ومصادقة مجلس الوزراء على مشروعي الميزانية التكميلية لسنة 2022 وميزانية 2023 أصدر المكتب التنفيذي الموسّع للاتحاد العام التونسي للشغل في 21 ديسمبر 2022 بيانا برئاسة الأمين العام نور الدين الطبّوبي سجّل فيه عدة نقاط مهمة للغاية.

كما أصدرت جمعية القضاة التونسيين بيانا بتاريخ 25 ديسمبر 2022 بالحمامات أي بعد الجلسة العامة العادية التي أكدت تمسك القضاة باستقلال السلطة القضائية وتفويض المكتب التنفيذي لاتخاذ كل الخطوات التي تقتضيها تطورات المرحلة القادمة في علاقة بالوضع العام بالبلاد وبالشأن القضائي.

وأمام سياسة التجاهل والصمت التي يتوخّاها الرئيس وتتالي الدعوات للحوار الوطني، في المقابل يعيش الشارع التونسي حالة غليان خاصة أمام تدهور المقدرة الشرائية بسبب التهاب الأسعار وتفشّي الاحتكار. وحول قراءة العائلة القضائية لبيان المكتب التنفيذي الموسّع للاتحاد والخطوات المقبلة المزمع القيام بها توجّهنا بالسؤال إلى بعض المتدخلين خلال الندوة العلمية التي نظّمتها جمعية القضاة التونسيين يوم السبت 24 ديسمبر 2022 بالتعاون مع الأورو-متوسطية للحقوق والتي شهدت حضورا مكثّفا من القضاة والمحامين والأساتذة الجامعيين والشخصيات الوطنية والمنظّمات الوطنية والدولية.

إذ قال أنس الحمادي رئيس جمعية القضاة التونسيين في تصريح لجريدة الشعب إنّه يجب في كلّ الحالات وفي كلّ الأوقات الاستماع لصوت الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعدّ من أكبر وأعتى المنظّمات العريقة في تونس ولديه مناضلون وقواعدُ وتاريخٌ. وأضاف إنّ دور الاتحاد في الشأن العام والاقتصادي والسياسي والاجتماعي لا يمكن أن يشكّك فيه أيّ طرف وعندما يكون صوت الاتحاد عاليا بالكيفية التي تجسّدت في البيان الصادر عن المكتب التنفيذي الموسّع فإنّه لا بدّ من الاستماع إلى صوت الاتحاد العام التونسي للشغل وإيلائه الأهمية التي يستحقّها.

وحول المعركة المسلّطة على السلطة القضائية دعا محدّثنا في هذا الصدد إلى حوار وطني حكيم ومتّزن حول طاولة واحدة عنوانها كيف نصلح منظومة العدالة بصفة عامة يجمَع كافة الأطياف من مؤسّسات الدولة

وهياكل وكافة العائلة القضائية ومن حقوقيين ومناضلين ناضلوا من أجل سلطة قضائية حقيقية وأساتذة جامعيين ومحامين لتركيز سلطة قضائية مستقلّة ومحايدة.

وأضاف الحمادي: «إننا أبعد ما يكون عن مفاهيم الاستقلالية والحياد والشفافية في العمل القضائي مشيرا إلى أن المتضرّر الوحيد من المعركة القضائية هو المواطن لأن هناك سيفا مسلّطا على القاضي وهو سيف الإعفاءات المباشرة من رئيس الجمهورية ومن السلطة التنفيذية». وقال إنّ النيابة العمومية تتحرك في اتجاه واحد وكذلك التفقدية العامة. وأفاد إنّنا بعيدون كلّ البعد عن مفاهيم الإصلاح وفي حاجة إلى الاجتماع حول طاولة واحدة تكون نتائج هذا الحوار ملزمة لجميع السلطات وتوضع لها كافة آليات التفعيل وإن لم يتمّ هذا الحوار فإنّنا سنتّجه إلى الهيمنة الكاملة للسلطة التنفيذية على القضاء وأوضح أنّ السلطة القضائية لها من يحميها ومن يدافع عنها أمام هذه المخاطر التي تهدّدها.

كما أكّدت الناشطة الحقوقية بشرى بلحاج حميدة أن موقف الاتحاد العام التونسي للشغل واضح وفي أكثر من مناسبة ندّد بإعفاء القضاة من مهامّهم دون احترام الإجراءات المنصوص عليها، وحتى آلية الإعفاء فهي غير قانونية، مبيّنة أن إصلاح القضاء يكون بالحفاظ على المكاسب ولا يوجد بلد قضاؤه مستقل دون مجلس أعلى للقضاء، مشيرة إلى أن استقلال القضاء يكون فيه القاضي غير مهدّد في التدرّج الوظيفي ولا في النقل. وأضافت بالحاج حميدة أن هدم المكاسب وظلم الناس بعزلهم لا يعتبر إصلاحا خاصة في غياب ملفّات وفي ظلّ حرمانهم من حقهم في الدفاع عن أنفسهم وبالتالي المطلوب هو قضاء مستقل خارج عن السلطة وعن المجتمع المدني الواعي بهذا الدور.

وترى الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة التونسيين روضة القرافي أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل كان دائما في مقدّمة تحمّل المسؤوليات الوطنية، ولعب الأدوار الوطنية والمساهمة في بناء الدولة الوطنية التي من مقوّماتها وأسسها النظام الديمقراطي، والفصل بين السلط مؤكّدة أن لا معنى للحديث عن الحقوق والحريات وتركيز قضاء مستقلّ والفصل بين السلط في غياب السلطة القضائية المستقلّة وللأسف كلّ مقوّماتها فُقدت اليومَ.

مشروع الرئيس قرّبنا من مستشفى الرازي

قال أحمد صواب رئيس الدائرة التعقيبية بالمحكمة الإدارية سابقا إنّ العنصر الحاصل والأهم في المعركة القضائية هو الاتحاد العام التونسي للشغل الذي من خلال بيان المكتب التنفيذي الموسّع أكد أنه في قلب معركة الدفاع عن استقلالية القرار.

واعتبر السيد أحمد صواب أن هناك نقطتين ومبدأين مهمّين في نصّ البيان الصادر عن الاتحاد العام التونسي للشغل أولهما عندما وصف حكم قيس سعيد بوصف سلبي جدا «أرسى حكما رئاسويا منغلقا» كما نعت المنظومة الانتخابية بكونها نظاما انتخابيا مسقطا وهذه الانتخابات لا رائحة ولا طعم لها.

ووصف مشروع رئيس الجمهورية بأنّه قرّبنا من مستشفى الرازي ولكن في المدّة الأخيرة أصبحنا داخل مستشفى الرازي وأضاف أنّ تونس ما زال فيها الكثير من العقلاء والمناضلين والشباب الذين سيخرجوننا من مستشفى الرازي لتعود تونس رغم أنف قيس سعيد كما كانت نموذجا من حيث شبابها وأدمغتها ونسائها. وأضاف صواب: إنّ ما يحدث في القضاء نوع من التسيير القصدي مع تلاقي موضوعي ثابت بين المعارضات لانقلاب قيس سعيد في المجتمع السياسي.

وأضاف صواب أنّ قيس سعيد دخل في تأويل اعتباطي للفصول القانونية منها الفصل 80 من أجل إسقاط الحكومة، وصولا إلى البرلمان والمجلس الأعلى للقضاء، مشيرا إلى مواقف المجتمع المدني ومنها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعمادة المحامين وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، مبيّنا أنّ الشعب أجاب عن كل الأسئلة المحورية من خلال الانتخابات بعدم التصويت وكل هذه العوامل ستدفع إلى إخراج البلاد من الوضع المتأزم.

القضاء مستهدف

ترى روضة القرافي الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة أنّ القضاء مستهدف وأنه لا يوجد أيّ مسار لإصلاحه بل الموجود حاليا هو هدم وتقويض لما سبق من منجز ووصفت الوضع الحالي بالمناقض لكل مبادئ استقلال القضاء، إذ أصبح خاضعا إلى هيمنة السلطة التنفيذية، وهناك عدة محاولات لوضع اليد عليه.

في أسوإ مراحله

من جانبه يرى الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء يوسف بوزاخر أنّ المسار الذي شهدته بلادنا هو مسار هدم للمؤسسات، حيث كانت الانطلاقة بهدم المجلس الأعلى للقضاء، موضّحا أنّ خطاب سعيد ضدّ القضاة كان متشنّجا مليئا بالتهم دون إدانة حقيقية واعتبر أنّه من الضروري تقييم ما حصل وما يحدث صلب السلطة القضائية موضّحا أنّ القضاء اليوم بات يئنّ تحت ضربات السلطة التنفيذية وهو في أسوإ مراحله.

* **أم إيّاد**

الديبلوماسي ووزير الشّؤون الخارجية الأسبق خميس الجهيناوي

* حاورته: أم إياد

الانتقال الديمقراطي معطل والأزمة الاقتصادية تزداد تعقدا والطبقة السياسية حكومة ومعارضة في حالة قطيعة كاملة مع عموم الشعب

«أنا نتاج دولة الاستقلال، مدين لتونس المستقلّة -شأني شأن كلّ جيلي- في كلّ ما حقّقتُه من تحصيل علمي وما نلته من شهادات جامعية وما تمكّنت من إنجازه خلال مسيرتي المهنية الطويلة وعبر مختلف المناصب والمهام التي نالني شرف التداول عليها أو أدائها داخل البلاد وخارجها فمن الطبيعي أن أواصل العطاء وأن أضع ما اكتسبته من خبرة في خدمة بلادي وأن أساهم ولو بجزء قليل في إخراجها من أزمتها الحالية بما يساعد على ترسيخ المسار الديمقراطي والنهوض بالاقتصاد الوطني واستعادة تونس للمكانة التي هي جديرة بها بين الأمم».

بهذه العبارات أنهى محدّثنا حواره معنا وعلى وقع هذه الكلمات اخترنا أن نستهلّ الحوار كنقطة بداية لأنّ قلّة قليلة من النخبة والكفاءات التونسية اختارت في نهاية مسيرتها إمّا أن تغادر الوطن أو تنسحب من الحياة السياسية لكن ضيفنا اختار أن يساهم ولو بالقليل في إخراج هذا الوطن من عنق الزجاجة من خلال توظيف خبراته وتجاربه وتقديم الأفكار والمقترحات لمساعدة بلادنا من الخروج من أزمتها الحالية وتعزيز مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية.

وبما أن المشهد التونسي، حسب بعض الملاحظين، قد بات مشهداً معقداً جداً، فقد اختلطت فيه الأوراق بشكل كبير، ناهيك عن تذبذب ملفّ الديبلوماسية التونسية بشكلٍ متواتر، خلال الفترات الأخيرة ولِما لذلك من تأثير على السياسة الخارجية لتونس، وتعاملها مع مختلف القضايا الحساسة على غرار القضية الفلسطينية والأزمة الليبية، وتداعيات الحرب الأوكرانية، وغيرها من القضايا الديبلوماسية المفصلية التي تهمّ تونس، حيث أنه إلى الآن حسب بعض المتابعين ليست هناك أي خطّة بديلة لسياسة تونس الخارجية، التي استعادها رئيس الجمهورية الراحل الباجي قائد السبسي وكان ناجحًا فيها إلى حدّ ما، بالعمل الدؤوب مع موظّفين متميّزين في وزارة الخارجية غير مسيّسين.

ضيفنا اختار بعد انتهاء مهامه على رأس وزارة الشؤون الخارجية أن يواصل العطاء في إطار المجتمع المدني من خلال الالتفاف مع ثلة من ممثلي النخبة التونسية والكفاءات من الديبلوماسيين وأعضاء الحكومة السابقين لإنشاء المجلس التونسي للعلاقات الدولية وهو عبارة عن مركز تفكير (Think tank) يضمّ مجموعة من المختصّين في المجالات الأكاديمية والسياسية.

هذا المنبر الفكري تمّ تأسيسه وفقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلّق بتنظيم الجمعيات، وقد صدر الإعلان القانوني بتكوينه بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 83 بتاريخ 13 نوفمبر 2020.

ويندرج إنشاؤه في إطار تعزيز الانتقال الديمقراطي عبر إرساء فضاء يجمع كلّ التيارات السياسية والفكرية من أجل دراسة ونقاش القضايا الإقليمية والدولية، وما يحيط بتونس من تطوّرات على المستويات الجيوستراتيجية والاقتصادية.

ضيفنا له مسيرة سياسية وديبلوماسية زاخرة إذ تقلد منصب وزير الشؤون الخارجية من 2016 إلى 2019 وشغل خطة كاتب دولة للشؤون الخارجية وعمل كذلك مستشارا أوّل مكلفا بالشؤون الديبلوماسية والعلاقات الخارجية لدى رئيس الجمهورية الراحل المرحوم محمد الباجي قائد السبسي. وهو الديبلوماسي ووزير الخارجية السابق ورئيس المجلس التونسي للعلاقات الدولية، خميس الجيهناوي الذي اخترنا أن نصافحه فكان لنا معه الحوار التالي:

*** كيف تقرأ مشاركة تونس في القمّة الصينية العربية وفي قمّة أمريكا إفريقيا في سياق دولي حاد الاستقطاب بين القطبين؟**

- تبدو المشاركة مهمّة مبدئيا على الأقل على المستوى الرمزي لأنها تعكس عودة تونس على الساحة الدولية بعد فترة طويلة من الانكماش الديبلوماسي. فبعد أن احتضنت تونس قمّتي «التيكاد والفرنكفونية» بحضور عدد مهمّ من القادة الأفارقة وزعماء اليابان و الدول الفرنكوفونية شاركت بلادنا على أعلى مستوى في القمة الصينية العربية الأولى التي احتضنتها الرياض في 9 ديسمبر وكذلك في قمة أمريكا إفريقيا الثانية التي انعقدت بواشنطن أيام 12-15 ديسمبر 2022 وسط مناخ عالمي يتّسم بعدم الاستقرار والتنافس الحادّ بين واشنطن وبيكين وزادته الحرب الروسية على أوكرانيا تأزما بما أفرزته من تداعيات جلية أثّرت على مواقف مختلف الدول تجاه روسيا بين إدانة العدوان الروسي ضدّ أوكرانيا ومساندة أو تفهّم موقف موسكو، وكذلك لما ترتّب على هذه الحرب من آثار أمنية واقتصادية خطيرة مسّت تقريبا الأوضاع في جلّ دول العالم بما في ذلك بطبيعة الحال تونس. وبقطع النظر

تمر تونس بأوضاع حرجة غير مسبوقة منذ عشرات السنين

على البعد السياسي والاستراتيجي فمن الواضح أنّ «بيكين» و«واشنطن» سعتا من خلال تنظيم القمّتين إلى تعزيز تعاونهما الاقتصادي مع كلّ من العالم العربي وإفريقيا من خلال اكتشاف فرص جديدة للشراكة والتعاون مع الطرفين واستقطاب دعمهما في التنافس الجاري لإعادة ترتيب النظام العالمي. وحسب ما رشح في وسائل الإعلام من معلومات فإن مشاركتنا في القمّتين الصينية العربية والأمريكية الإفريقية اقتصرت على لقاءات بروتوكولية وذات طابع سياسي ولم تفض إلى نتائج تذكر من حيث دفع الاستثمار الصيني في تونس أو الحصول على هبات إضافية رغم أنّ بلادنا انضمّت إلى المبادرة الصينية «الحزام والطريق» منذ 2017 وشاركت في كلّ المنتديات الصينية العربية والصينية الإفريقية، أما فيما يتعلّق بقمّة واشنطن فقد طغى عليها الجانب السياسي ولم تتمكّن بلادنا من استقطاب اهتمام واشنطن لمواصلة دعمها لتونس في المجالات الاقتصادية والأمنية كما إنّنا لم نوفّق أيضا في حفز الشركات الأمريكية العملاقة للاستثمار في تونس.

*** كيف يمكن أن تستثمر تونس مشاركتها في مثل هذه القمم وفي هذه المناخات الدولية الصعبة مع الحفاظ على مبادئ سياستها الخارجية؟**

- اتّبعت تونس منذ استقلالها سياسة خارجية قوامها المحافظة على حرية القرار الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعلاء المصلحة الوطنية في تعاوننا مع الأطراف الأجنبية، وقد حافظت مختلف الحكومات المتعاقبة بصفة عامّة على هذه المبادئ رغم ما اعترى توجّهات بعضها خاصّة خلال العشرية الأخيرة من انحرافات أملتها الميول الايديولوجية لبعض الأحزاب أو السياسيين الذين تولّوا مناصب عليا في الدولة خاصّة في فترة حكومة الترويكا. ولابدّ لبلادنا أن تواصل اليوم في اعتماد نفس التمشّي والابتعاد على سياسة المحاور قولا وفعلا والمحافظة على سيادة القرار الوطني وذلك بالدفع نحو تعزّز علاقاتنا مع مختلف الأطراف دون الانحياز لصالح طرف دون آخر. فمشاركة بلادنا في القمّتين الأخيرتين مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية كان من المفروض أن تفتح لنا مجالات جديدة لتنويع شراكاتنا والانتفاع بما توفّره هذين الدولتين العظميين من ميزات في مجالات الاستثمار والتعاون المالي والنهوض بصادراتنا نحو الأسواق الصينية والعربية وكذلك الأمريكية والإفريقية.

لكن هل استعدّت بلادنا لكلا الموعدين بإعداد ملفات جاهزة حول التعاون الثنائي مع الطرفين الصيني والأمريكي؟ هل قدّمت مشاريع ثلاثية يمكن إنجازها مع كلّ من الصين والولايات المتحدة الأميركية والأطراف العربية والإفريقية؟ هل تمكّنت بلادنا من استغلال هذين الحدثين الهامّين للخروج بنتائج من شأنها المساعدة على إخراج الاقتصاد الوطني من أزمته الحالية ومن تحقيق

المجلس التونسي للعلاقات الدولية يضطلع بتسيير من هيئة مديرة تتكوّن من شخصيات عامة وكبار الدبلوماسيين والأكاديميين والخبراء والإعلاميين ورجال الأعمال

للديبلوماسية دور أساسي في دعم الاقتصاد التونسي وتطوير المالية العمومية والنهوض بالصادرات

ظواهر جيو-سياسية جديدة ستزداد عمقا وتوسعا خلال الفترة القادمة

بعض التوازنات المالية التي نحن بأشدّ الحاجة إليها؟

يبدو مع الأسف أنّ حصيلة مشاركتنا في القمتين كانت هزيلة على المستوى الاقتصادي ولم يتمّ الإعلان على مشاريع أو اتفاقيات ذات أهمية في نهاية الحدثين واكتفينا على غرار قمتي «التيكاد والفرنكوفونية» برسائل سياسية لا تعكس حاجة البلاد الملحة إلى أصدقائنا من أجل مساعدتنا على تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية. أمّا بخصوص القمة الأمريكية الإفريقية فلم نستفد من حضور الشركات الأمريكية الكبرى لحثّها على الاستثمار في بلادنا في قطاعات ذات أولوية كبرى على غرار البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة. كما أنّ مشاركتنا في المنتديات التي تمّ تنظيمها في إطار هذه القمّة والمتعلّقة بالمناخ والطاقة والتعاون في مجال الفضاء كانت باهتة إن لم نقل منعدمة.

إنّ قيمة هذه القمم هي في ما توفّره للدول المشاركة من فرص لتعزيز العلاقات والتواصل مع القادة والزعماء الأجانب خاصة على المستوى السياسي ولكنّها أيضا مناسبة لربط الاتصالات مع هيئات ومؤسسات الدولة المضيفة وكذلك ممثلي القطاع الخاص لإرساء مشاريع مشتركة واستقطاب الاستثمارات في المجالات الحيوية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.

*** ما هي المحاذير التي يمكن أن تنبّه منها في سياسة تونس الخارجية في ظلّ عودة القطبية الحادة بين حلفين أو معسكرين واحد تقوده الصين وروسيا والثاني أمريكا وأوروبا؟**

- يشهد العالم اليوم تطورات متسارعة تعكس الأفول التدريجي للنظام العالمي الذي ساد العلاقات الدولية منذ ثلاثين سنة أي منذ نهاية الحرب الباردة والذي كان من ابرز سماته أحادية القطبية وسيطرة الغرب بقيادة الولايات المتحدة على المنظومة الدولية، وتبرز اليوم بوادر لنظام عالمي جديد ما زالت ملامحه لم تكتمل بعد ولكن من الواضح أنّه يطمح لإقامة عالم متعدد الأقطاب أكثر توازنا، تسترجع فيه الديبلوماسية متعدّدة الأطراف دورها في صياغة القواعد الأساسية للعلاقات الدولية.

إنّ من مصلحة بلادنا اعتماد اليقظة لمتابعة كلّ ما يجري حولنا من تطوّرات سواء في محيطنا المباشر أو على الساحة الدولية والعمل على اعتماد الآليات الكفيلة التي تمكّننا من التوقّي من المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تنجرّ عن تلك التطورات ودرء كلّ انعكاسات سلبية تهدّد أمن واستقرار البلاد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأمين الجبهة الداخلية والنهوض بالاقتصاد الوطني والتشبّث بمبادئ القانون الدولي والنأي بالنفس عن سياسة المحاور والحرص على تطوير علاقاتنا مع مختلف الأطراف القريبة والبعيدة منا على أساس المصلحة المشتركة وبما يخدم الأولويات الوطنية في التنمية والاستقرار. إن موقع بلادنا الجيوستراتيجي وما يربطنا من علاقات تاريخية ومصالح مع جيراننا شمال المتوسط وفي المنطقة المغاربية عوامل أساسية لمزيد تعزيز تعاوننا مع هذين الفضاءين الهامين دون إهمال انتمائنا الإفريقي والعربي والسعي إلى تنويع وتطوير علاقاتنا مع المجموعات الصاعدة على غرار دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا). أما على المستوى السياسي فمن الطبيعي أن تستلهم تونس في توقها لاستكمال تجربتها الديمقراطية وطموحها لإرساء نظام ديمقراطي متكامل واعتماد حوكمة عصرية ورشيدة من تجارب الدول القريبة منا والتي سبقتنا في ذلك خاصة دول أوروبا الغربية.

*** كيف تقيم أداء الديبلوماسية التونسية في الملف الليبي؟**

- نحن غائبون مع الأسف منذ انتخابات 2019 عن الملف الليبي وليس لنا أي تأثير على المبادرات والمساعي الديبلوماسية الهادفة لحلحلة هذا الملف والدفع بالأشقاء الليبيين على تجاوز خلافاتهم والتوجّه نحو حلّ ليبي- ليبي توافقي يحفظ وحدة هذا البلد الجار ويساعده على التعجيل بإقامة انتخابات حرّة وديمقراطية تؤمّن لليبيين حرّية اختيار ممثليهم والتركيز على إعادة اعتمار بلادهم. لقد عملنا خلال الفترة 2016 - 2020 على المساهمة في هذا المسعى في إطار خطّة ثلاثية بادرت بها تونس وأشركت فيها كلاّ من الجزائر ومصر لوضع الأسس الرئيسية لأي حلّ سلمي للنزاع في هذا البلد الشقيق مؤكدين آنذاك في بيان مشترك صادر في تونس في 19 فيفري 2017 على ضرورة المحافظة على وحدة ليبيا وتوخّي الحوار سبيلا لإيجاد حلّ سلمي توافقي بين الليبيين ونبذ العنف ورفض أي تدخّل خارجي في النزاع القائم بين الأطراف الليبية، غير إنّ حالة الانقسام داخل ليبيا وانعدام التوافق داخل مجلس الأمن الدولي واحتدام التدخلات الأجنبية من أطراف إقليمية ودولية لها أهداف ومصالح متضاربة حالت دون التقدّم في المسار السلمي ودفعت بالبلاد في افريل 2019 في حرب أهلية.

لم تتمكّن بلادنا من استقطاب اهتمام واشنطن لمواصلة دعمها لتونس في المجالات الاقتصادية والأمنية كما إننا لم نوفّق أيضا في حفز الشركات الأمريكية العملاقة للاستثمار في تونس

إنّ عدم مواصلة المبادرة الثلاثية بين تونس والجزائر ومصر وعدم استغلال تونس لعضويتها في مجلس الأمن الدولي(2020-2021) لحشد الدعم من المجلس وخاصّة من الدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، بريطانيا وروسيا) للقيام بمبادرات أخرى في سبيل الدفع نحو الحل السلمي في ليبيا أضعف دورنا في هذا الملف وجعل من بلادنا مجرد متابع لا تأثير له على مجريات المساعي الجارية سواء من قبل الأمم المتحدة أو الأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بالملف الليبي. إنّ ما يجري في هذا البلد الشقيق له تأثير مباشر على الأوضاع في تونس فأمن ليبيا من أمن بلادنا واستقرارها له تداعيات مباشرة على استقرارنا ومن شأنه مساعدتنا على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تشهدها تونس.

*** ما قراءتك لغياب وضعف التمثيل الديبلوماسي في عدد من البلدان الهامة دوليا. إقليميا؟**

- يعكس التمثيل الديبلوماسي الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد ولتونس قرابة التسعين من التمثيليات الديبلوماسية والقنصلية في الخارج غير إنّ ذلك يبقى بطبيعة الحال منقوصا مقارنة بعدد البلدان في العالم وحاجة تونس أن تكون ممثّلة في أغلب العواصم والقارات لتنويع علاقتها والنهوض بتعاونها مع مختلف الأطراف ولتقديم الخدمات القنصلية والإحاطة بجاليتنا في الخارج التي ازداد عددها خلال السنوات الأخيرة وتوسع توزيعها على مختلف بقاع العالم.

إنّ الوضع الاقتصادي الحالي وشح الموارد المالية لا يسمح في رأيي مع الأسف بإعادة انتشار التمثيل الديبلوماسي بالخارج ولا بدّ من انتظار الانتعاشة الاقتصادية للتفكير بجدّية في مضاعفة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتفكير في تعزيز حضورنا بالخارج وتمكين بعثاتنا من الإمكانيات التي تساعدها على القيام بمهامها في ظروف أفضل.

*** كيف يمكن لبلادنا أن تنجح وأن تخفف بأدائها الديبلوماسي من المصاعب الكبرى على مستوى المالية العمومية وبأخف الأثقال على الأجيال القادمة؟**

- للديبلوماسية دور أساسي في حشد الدعم للاقتصاد التونسي وهي تمهد الطريق أمام الجهات الحكومية الأخرى للتعريف بالتحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والمالية العمومية والمساعدة على الحصول على الهبات والقروض، كما أنّ من مهامها أيضا مساعدة القطاع الخاص على استكشاف إمكانيات الشراكة مع رجال الأعمال الأجانب والتعريف بفرص الاستثمار في البلاد واستقطاب المستثمرين الأجانب والنهوض بالصادرات التونسية. ولكنْ حتى توفّق الديبلوماسية في أدائها لهذه المهام لا بدّ أن تعمل في إطار خطة وطنية واضحة و متكاملة وفي تنسيق تام مع مختلف الجهات الحكومية المتدخلة في الخارج. وهي مطالبة بالتحرّك في كلّ الاتجاهات لدى كلّ الأطراف وخاصة لدى شركائنا التقليديين ولدى المنظمات الدولية المختصة لشرح الأوضاع في تونس وبسط التحدّيات الماثلة خاصة في مجال توازنات المالية العمومية في بلد ما زال يعاني من تداعيات الانتقال السياسي والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار الحكومي مع ضرورة طمأنة شركائنا أن السلطات التونسية عازمة على القيام بالإصلاحات الضرورية والوفاء بتعهّداتها. ما نلاحظه مع الأسف خاصة في الفترة الأخيرة هو تضارب الرسائل الموجهة للخارج وغياب التنسيق بين المتدخّلين وضبابية المشهد الداخلي وانكماش غير مسبوق في التحرك الديبلوماسي.

*** بعيدا عن السياسة الخارجية ماذا يقترح خميس الجهيناوي داخليا للخروج من أزمات البلاد المتعددة؟**

- تمر تونس بأوضاع حرجة غير مسبوقة منذ عشرات السنين. فالانتقال الديمقراطي معطّل والأزمة الاقتصادية تزداد تعقّدا والطبقة السياسية حكومة ومعارضة في حالة قطيعة كاملة مع عموم الشعب تجلت بالخصوص في العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وفي نسب المشاركة الهزيلة التي تمّ رصدها بعد الاقتراع الأخير في إطار الانتخابات التشريعية أو كذلك في انتشار التيارات الشعبوية التي تركّز على الشعارات وإبراز المشاكل وعلى ترسيخ الشرخ بين النخبة وعموم الشعب عوض أن تهتمّ بإيجاد حلول لمشاكل البلاد، وممّا زاد من استفحال الأزمة تردّي الأوضاع الدولية واهتمام شركائنا وخاّصة الأوروبيين بالحرب الجارية في اوكرانيا و المسائل الأمنية والاقتصادية المتأتية من تداعيات تلك الحرب خاصّة على بلدان شرق ووسط القارّة الأوروبية على حساب مصالح دول جنوب المتوسّط وبالخصوص تونس. وهي ظواهر جيوسياسية جديدة ستزداد عمقا وتوسّعا خلال الفترة القادمة. وأنا على يقين أنّه رغم صعوبة الأوضاع فإنّ بلادنا تبقى قادرة على الخروج وبسرعة من هذه الأزمة الخانقة وذلك إن توفّرت الشروط الثلاثة التالية:

- وضع حدّ لحالة الاستقطاب الحالية وتوحيد أكثر ما يمكن من القوى الوطنية بما في ذلك المنظّمات الوطنية خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة حول رؤيا واضحة لمستقبل البلاد للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية مع المحافظة على المكتسبات الاجتماعية وحثّ التونسيين على العودة للعمل ومساعدة المؤسسة على مزيد الإنتاج والإنتاجية وخلق الثروة والتقليص من دور الإدارة في النشاط الاقتصادي من خلال تحرير المبادرة الخاصة والقضاء على كلّ أشكال البيروقراطية.

- الحد من المديونية الخارجية والعمل على استقطاب التمويلات الخارجية من شركائنا التقليديين وخاصّة من القوى الدولية الصاعدة في آسيا لإنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى وفي مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر عبر تغيير القوانين والإجراءات بما يسمح بالتعجيل بالموافقة على تلك المشاريع ويساعد على خلق حركية اقتصادية في المناطق الداخلية للبلاد مما يمكّن من خلق آلاف مواطن الشغل ويزرع الأمل في صفوف المواطنين ويحسّن مستوى العيش لعموم السكان.

- اعتماد الحوار كأسلوب لإدارة الخلافات السياسية والعمل على تكثيف المنتديات واللقاءات بين مختلف مكونات المجتمع من أحزاب ومنظمات وطنية وهيئات غير حكومية وأجهزة رسمية لوضع تصورات مشتركة للنظام السياسي للبلاد وللأولويات الاقتصادية والاجتماعية للفترة القادمة ولتمكين المواطن التونسي من تملك المشروع الديمقراطي والإدلاء برأيه في قضايا المجتمع وفي إيجاد الحلول للمسائل المطروحة بحيث لا تكون الديمقراطية مجرد شعار من اختصاص النخبة بل مشروعا مجتمعيا شاملا تشارك في صياغته كل مكونات المجتمع.

*** ما الوازع الذي يحمل الديبلوماسي خميس الجهيناوي أن يظلّ قوّة اقتراح للوطن عبر المجلس التونسي للعلاقات الدولية؟**

- بعد انتهاء مهامي على رأس وزارة الشؤون الخارجية أنشأت بمعية عدد من الزملاء الديبلوماسيين وأعضاء الحكومة السابقين وعلى رأسهم السيد الحبيب الصيد رئيس الحكومة السابق المجلس التونسي للعلاقات الدولية، وهو عبارة عن مركز تفكير (Think tank) يضمّ مجموعة من خيرة ممثلي النخبة التونسية في المجالات الأكاديمية والسياسية والإعلامية الديبلوماسية، ارتأت مواصلة خدمة تونس من مواقع أخرى ،غير الوظائف الحكومية، وتوظيف ما راكمته من خبرة وتجربة لتحليل الأوضاع الوطنية والدولية وتقديم الأفكار والمقترحات لمساعدة بلادنا من الخروج من أزمتها الحالية وتعزيز مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية .

أما في ما يتعلّق بي شخصيا فأنا نتاج دولة الاستقلال، مدين لتونس المستقلة -شأني شأن كل جيلي- في كل ما حققته من تحصيل علمي وما نلته من شهادات جامعية وما تمكّنت من إنجازه خلال مسيرتي المهنية الطويلة وعبر مختلف المناصب والمهام التي نالني شرف التداول عليها أو أدائها داخل البلاد وخارجها.

فمن الطبيعي إذن أن أواصل العطاء في إطار المجتمع المدني وأن أضع ما اكتسبته من خبرة في خدمة بلادي وان أساهم ولو بجزء قليل في إخراجها من أزمتها الحالية بما يساعد على ترسيخ المسار الديمقراطي والنهوض بالاقتصاد الوطني واستعادة تونس للمكانة التي هي جديرة بها بين الأمم.

قانون ميزانية 2023 خطر على السّلم الاجتماعيّة

* حاتم النقاطي (جامعي وكاتب)

أسعار أوروبيّة بأجور تونسيّة ضعيفة جدا!

يمرّ الاقتصاد التونسي بأزمة اقتصادية خانقة ومتراكمة باتت تهدّد السلم الاجتماعيّة وتمثل ذلك في نقص مسّ بعض المنتجات الأساسية مثل السكر والحليب والأرز والبنزين وغيرها، رافقه تضخّم متسارع بلغ 9,8 %، لذلك اتجهت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي بطلب إقراضها والانخراط في تشاركية الإصلاح الهيكلي لسياساتها الاقتصادية المقبلة. ولقد عبر قانون ميزانية المالية لسنة 2023 عن توجهات اقتصادية ليبيرالية متوحّشة غيّبت البعد الاجتماعي للدولة الراعية.

ذاك ما حتّم على الاتحاد العام التونسي للشغل التدخل للعب دوره الاجتماعي والوطني والشروع في مفاوضات مع عدد من المنظمات الوطنية لإطلاق حوار للإنقاذ.

فما هي أهم ملامح قانون ميزانية 2023؟ وكيف يمكن الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية وتجنب الهزات الاجتماعية والسياسية المقوضة للدولة وللسلم الأهليّة؟

تطبيق التعليمات

بيّنت وزيرة المالية سهام البوغديري نمصيّة في ندوة صحفية مخصّصة لتقديم ميزانية 2023 إن الإيرادات المتوقعة تبلغ 46,4 مليار دينار (قرابة 14 مليار أورو. وأضافت أن قانون المالية ينصّ على ميزانية إجمالية تناهز 70 مليار دينار (21 مليار أورو وتبلغ حاجيات التمويل لسدّ عجز الميزانية نحو 23,5 مليار دينار (7,5 مليار أورو) عامَ 2023 الذي وصفه وزير الاقتصاد سمير سعيّد بأنه «عام صعب للغاية» لتونس مع تضخّم متوقع بنسبة 10,5 بالمائة وللوصول لتحقيق التوازن المالي كان على الدولة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بأكثر من أربعة مليارات أورو وقروض محلية بنحو ثلاثة مليارات أورو، ولزيادة عائداتها الضريبية أقرت الحكومة إجراءات أبرزها ضريبة على الثروة بنسبة 0,5 بالمائة على العقارات التي يتجاوز صافي قيمتها ثلاثة ملايين دينار كما تخضع المدفوعات النقدية التي تعادل أو تزيد عن 5000 دينار (1500 أورو) لغرامة قدرها 20 % من المبلغ المدفوع. كما رفعت الحكومة القيمة المضافة من 13 في المائة إلى 19 في المائة لبعض المهن الحرة مثل المحامين والمترجمين.

ووُضعت الميزانية على أساس معدّل نموّ يتوقع أن يبلغ 1,8 % ومتوسط سعر نفط يبلغ 89 دولاراً للبرميل وإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بنحو 1,9 مليار دولار يتم التفاوض بشأنه منذ أشهر.»

إن الناظر في هذه الميزانية يتأكد من توجهات حكومة «بودن» لتنفيذ التوجهات العامة «لصندوق النقد الدولي» والتي تقوم على التخلي التدريجي عن دعم المواد الغذائية الأساسية والمحروقات ومواصلة سياسة الخوْصصة والرفع التدريجي للدعم والاتجاه للتفويت في المؤسسات العمومية لتخفيف من أعباء الدولة باختيار الخوصصة في مجالات حيوية كالصحة والتعليم والصناعة. هو اختيار هدفه الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي في الثلاثية الأولى من سنة 2023 لتعبئة موارد الدولة المالية لسنة 2023، لذلك كان التركيز في هذه الميزانية داخليا على نظام الجباية بالأساس وحصر الانتدابات في الوظيفة العمومية في عدد من القطاعات كالداخلية والدفاع والقضاء وذلك للضغط على كتلة الأجور والوصول بها إلى مستوى مقبول 14 ٪، لتصل إلى 12 أو 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي تناغما مع المعايير الدولية المحددة لها. كما عمل هذا التوجه على إصلاح الصناديق الاجتماعية وذلك بتنفيل الموظفين البالغين أكثر من 57 سنة بسنوات العمل الفاصلة بينهم وبين السن الأصلية لبلوغ التقاعد لتشجيعهم على المغادرة المبكرة. كما عمل أيضا هذا التمشي الوفي لتوجهات الخوْصصة على إعداد مخطط لإصلاح المؤسسات العمومية التي تشهد خسائر كبيرة مما يجعلها تمثل استنزافا متواصلا للمال العام وهو ما يتطلب إعادة تهيئتها وإصلاحها أو الاتجاه نحو خوصصتها.

* حتمية الحوار وتشاركية الخيارات

رغم تأكيد الحكومة من خلال تصريحات وزيرة المالية على أن قانون المالية لسنة 2023 نصَّ على إجراءات تهدف لدعم أسس التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية، وذلك من خلال «تحسين القدرة الشرائية للأشخاص الطبيعيين تبعا لارتفاع الأسعار والتقليص من عبئهم الجبائي من خلال التخفيض بصفة ظرفية خلال سنوات 2023 و2024 و 2025 في نسبة المساهمة الاجتماعية التضامنية المستوجبة عليهم من 1 % إلى 0.5 % من الدخل السنوي الصافي الخاضع للضريبة، مع الإبقاء على إعفاء الأجراء وأصحاب الجرايات الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5.000 دينار. فإن هذه الميزانية التي طغى عليها البعد الأحادي في الإعداد والمواصلة المفضوحة في تبني توصيات صندوق النقد الدولي وذلك باستبعاد البعد الاجتماعي للدولة يضعها أمام تهديد وشيك للسّلم الاجتماعيّة. كما أنها لم تقم بإصلاحات جدية وعميقة لمقاومة التهرب الضريبي والغشّ الجبائي. ذاك ما يقتضي التوافق الضروري بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وبين المنظمات الوطنية وأساسا الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والأحزاب السياسية الفاعلة والصادقة من جهة أخرى للخروج من هذه الأزمة الخانقة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد عبّر الاتحاد العام التونسي للشغل عن عزمه عن تغيير السائد وذلك بدخوله في جملة من المشاورات مع عدد من المنظمات الوطنية كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين بُغْيَةَ الخروج من هذه الأزمة ببعديها السياسي والاقتصادي. هي أزمة عامة لاخروج منها إلاّ بوفاق داخلي حقيقي إصلاحي ديمقراطي اجتماعي يعيد تونس إلى تمشيها المؤسساتي والشرعي ويعطيها مصداقية لدى شركائها في الخارج في مجالي المال والسياسة. أزمة تطالب السلطة السياسية الحاكمة بالإنصات للطرف المقابل الاجتماعي والمدني والسياسي الممثل لأفكار المواطنين للوصول لتوجه واضح بين المختلفين في الرؤى لبناء شرعية الحكم السياسي على مشروعية توافقية إصلاحية حقيقية، توقف كل التجاذبات السياسية المناوئة التي يؤدي تواصلها إلى نشر الفوضى، وإلى دعوة قوى الخارج للتحكم في مصيرنا السياسي الداخلي ضمن الأحلاف العالمية وقوى الإمبريالية، التي تسعى إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية على الوطن وجعله إطلالة استراتيجية لتقسيم دول الجوار والتمكن من ثرواتها. إنها الحرية خيار دولة بنتها تحركات شباب 17 ديسمبر 2010 في توقهم لبناء سلطة الشغل والحرية والكرامة الوطنية التي لن تقبل أبدا بالالتفات إلى الوراء بل هي ذاك المستقبل الذي يصنعه فعل التقدم عبر الواقع والتاريخ لبناء دولة العدل والانصاف.

قبل أن يختم بالقول إنه من غير المقبول أن تكون أسعار كل المواد الأساسية في صعود يوميّ أي على الطريقة الأوروبية في حين أن الأجور متدنّية جدا!

من ثقب الابرة

يكتبها رمزي الجباري

في معنى تنقيح القانون عدد 9 وميزانية 2023

أتذكر أنّه في واحدة من مسرحيات المبدع عبد القادر مقداد ثمة «فْصيّل» فيه مشهد وتركيز على انّ الحكومة تحب شعبها لذلك لا تتوانى في خدمته وايجاد آليات إسعاده ـ لكن على ارض الواقع هل هذا موجود؟ اقول هذا في خضم ما يعيشه المواطن من غصرات وصعوبات في رحلة البحث عن المواد المعيشية من حليب وزيت وفرينة وسميد وعظم مع الوقوف في ساعات مبكرة في الطوابير امام المساحات التجارية (كارفور باب الجزيرة نموذجا) وعن صعود يومي للاسعار على اختلافها ـ ومما يزيد من الغضب ان حكومة الرئيس الذي يدافع نظريا عن الزوالي والمعدم والفاقد لكل سند اجتماعي وللمنتفعين بدفتري العلاج الابيض والاصفر نجدها غير مبالية بأسعار السوق ـ بل ذهبت الى اكثر من ذلك حين اقرت حزمة جديدة من الاداءات على المواطنين في قانون مالية 2023 ـ حقيقة لم افهم ماذا تريد حكومة بودن من شعبها حين تدفعه الى مزيد التداين لمجابهة ما فرضته عليه حكومة كان من باب اولى ان تسعده فاذا هي اولى اسباب غمته وغضبه ثم ثانيا ـ ألم تجد حكومة بودن من حلول ـ سوى مزيد اخضاع من هم في حالة عسر ـ إلى ان يكونوا تحت الصفر لتملأ الحكومة خزائنها بمال الاداءات والجباية الظالمة!

نعم قانون مالية 2023 ـ جاء مسقطا على الجميع في غياب «التشارك» في اعداده وحتى ايهام وزيرة المالية بكونه جاء تشاركيا فقد نفى الأخ نور الدين الطبوبي ذلك وسانده فيه عميد المحامين حاتم مزيو الذي قال انّ وزيرة المالية لم تتحدث معنا في قانون مالية 2023 وانما اطلعتنا على بعض المسائل التقنية في علاقة بالجباية والاداءات نحن لن نزيد من «سرد تفاصيل اخرى على كون حكومة بودن لا تتحاور ولا تسمع الاقتراحات والمقترحات» كما تعمدت ادخال بعض التغييرات على القانون 9 بأن اخرجته من الارشيف وجهزته وأعدته للاستهلاك هكذا وهي بذلك تعمل بصيغة «تغني وجناحها يرد عليها» ويوفى الكلام.

الخبير في الاقتصاد والتنمية جمال العويديدي لـ «الشعب»

هناك مغالطات عن مردودية المؤسسات الوطنية لتنفيذ أجندا صندوق النقد الدولي

توقف الخبير في الاقتصاد والتنمية جمال العويديدي في حديثه لـ «الشعب» بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بتنقيح القانون عدد 9 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العامة عند المناهج الخاطئة في كيفية تعاطي الحكومة مع هذه المؤسسات العريقة في تحريك الاقتصاد والنمو بالبلاد حيث بين اسلوب اغراقها بالديون المطالبة بخلاصها لاحقا بالعملة الصعبة في حين ان الخلاص بالدينار التونسي لا يتعدي 1٪ من هنا يتبين حجم تراكم تلك الديون وتداعياتها على مردودية المؤسسات العمومية خاصة في ظل مخاطر الصرف وما يترتب عنها من فوائض القروض التي تتضاعف عشرات المرات بسبب تراجع قيمة الدينار مقابل الارتفاع المتواصل للعملات الاجنبية. واستغرب محدثنا من المعطيات غير الصحيحة المروجة على مردودية ونجاعة المؤسسات العمومية من قبل الحكومة بما يكشف نوايا مبيتة لخوصصتها من ذلك الحديث على ازدياد كتلة الاجور وربطها كأحد اهم الاسباب في عطالة تلك المؤسسات وهذا مجانب للصواب لان تلك الكتلة تعرف زيادة عادية اي ان تأثيرها لا معنى له مقارنة بغيرها من الاسباب التي أشرنا إليها وأولها الديون اضافة الى تكرار مسألة الدعم في المحروقات وما تتكبده الدولة من اعباء الا ان الحقيقة غير ذلك لان هناك فارق هام بين ما يعود للدولة من ربح وما تضعه في خانة دعم المحروقات وكل ذلك من أجل اقناع الرأي العام بضرورة خصخصة تلك المؤسسات لتنفيذ اجندا صندوق النقد الدولي والخيارات الليبرالية التي اصبحت مفروضة من قبل هذا الصندوق الذي لا تهمه مصلحة البلدان وشعوبها ونحن لدينا قناعة ان الاتحاد العام التونسي للشغل لن يقبل بمثل هذه التوجهات المستغلة لخيارات الشعوب ونهب مقدراتها.

* لا جدوى منها

كما اعتبر الخبير في الاقتصاد والتنمية جمال العويديدي ان ما قامت به الحكومات المتعاقبة من تفويت في عديد المؤسسات العمومية (240 مؤسسة) لا جدوى تحققت منها مما روجت لها قبل ذلك اذ ما تحصلت عليه من عائدات بقيمة 6,4 مليار دينار كقيمة لعملية التفويت لا تغطي مدة شهرين من العجز التجاري (معدل 3 مليار دينار في الشهر) في حين ان العجز يبلغ 35 مليار دينار ولابد ان يدفع بالعملة الاجنبية استنادا الى ان قيمته بالعملة الاجنبية 11 مليار دولار.

كما ان الدعاية لما سيحققه القرض الذي سينمحه صندوق النقد الدولي إلى تونس من توازنات لا يطابق حقيقة الاوضاع المتردية التي تعيشها البلاد اذ كيف سيسد القسط المفترض قيمته بـ 1,9 جملة الاحتياجات باعتبار انه سيصرف على أقساط (كل 6 أشهر قسط) وبالتالي فان الحكومة تروج لمغالطات لإيهام الرأي العام بعكس الواقع.

* غياب الوضوح والشفافية

أكد جمال العويديدي على ضرورة اعتماد الوضوح والشفافية في التعامل مع هذا الملف لوجود ارتباط وثيق بين الخيارات السياسية والاقتصادية وذكر هنا بأن التعامل مع صندوق النقد الدولي امر متداول للحكومات السابقة اي لا يجب انكار الارتهان للخيارات الليبرالية وهذا كان في حكومة الياس الفخفاخ وكذلك حكومة هشام المشيشي ثم تواصل مع حكومة بودن رغم ان هناك تقاسم للادوار بين رئاستي الجمهورية والحكومة من خلال ما يعلنه رئيس الجمهورية من «مواقف شعبوية» ليظهر في صورة معينة اي منحازة «للمطالب الشعبية» في حين تستمر الحكومة في تنفيذ تعهداتها مع صندوق النقد الدّولي وكل ذلك من اجل الاستحقاق الانتخابي لكن النتائج جاءت عكس ما برمج له. وذكر محدثنا بما كان قاله الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001 «جوزاف ستينغلف» بخصوص تحذيره جميع الدول من اقحام رؤوس الاموال في اقتصادياتها من خلال كتابة «العولمة والاكذوبة الكبرى» لانها لا تراعي مصالح واولويات الشعوب بل تنهب ثرواتها وتحول اموالها إلى الخارج لتستفيد منها الشركات الاجنبية بعد ان تستولي على المؤسسات الوطنية بطرق ملتوية وتترك لتلك الشعوب الخراب اذ لا تنمية تتحقق ولا تشغيل ولا تحسن في مستوى العيش ولا قيمة مضافة وبالتالي يجب التصدي لمثل هذه المخططات الناهبة لخيرات البلاد والتشبث بالمؤسسات الوطنية ودعمها وتطويرها لانها أساس دعامة اقتصاد البلاد ورفاه شعبها.

* لطفي الماكني

الهيئة الإدارية للنقل

إضراب يومي 25 و26 جانفي

- قررت الجامعة العامة للنقل، يوم أمس الأربعاء، الدخول في إضراب عام قطاعي للنقل برا وبحرا وجوا يومي 25 و26 جانفي 2023، للمطالبة «بإنقاذ القطاع من الوضعية المزرية التي يتخبط فيها والدفاع عن استحقاقات الأعوان المادية والمهنية»، وفق ما أفاد به الكاتب العام للجامعة العامة للنقل الأخ وجيه الزيدي.

وأوضح الزيدي، أن الهيئة الإدارية القطاعية للجامعة العامة للنقل المنعقدة صباح أمس الأربعاء قررت تنفيذ إضراب بيومين في قطاع النقل البري والبحري والجوي للمطالبة بتنفيذ المطالب التي تقدمت بها الجامعة العامة للنقل إثر انعقاد الهيئة الإدارية القطاعية للنقل بتاريخ 21 أكتوبر 2022، فضلا عن تفعيل ما ورد في القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفرى 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية. وبيّن الأخ الزيدي أن مطالب الجامعة تتعلّق بالخصوص بتمتيع أعوان النقل بمنحة متابعة الخدمات والسلامة بالقطاع بالإضافة إلى ضبط النظام الأساسي الخاص بمراقبي النقل البري وتفعيل الاتفاقيات الممضاة بين وزارة النقل ورئاسة الحكومة والنقابة والتي لم يقع تنفيذها منذ أكثر من سنتين. ولفت الأخ الزيدي إلى أن وزارة النقل لم تدع اتحاد الشغل وجامعة النقل إلى التفاوض من أجل تفعيل الاتفاقيات الممضاة، في «وقت تتّجه فيه الحكومة نحو التفويت في مؤسسات قطاع النقل العمومي». ولاحظ الأخ الزيدي أن جلّ المؤسسات العمومية للنقل، وخاصة منها الخطوط الجوية التونسية والشركات الجهوية للنقل العمومي والشركة التونسية للملاحة، تشهد وضعية «مزرية وكارثية»، مشيرا إلى أنه تمّ حتى الآن تعيين أكثر من 17 متصرّفا مفوّضا على رأس هذه المؤسسات التي تفتقر حاليّا إلى رؤساء مديرين عامين.

يُذكر أن الجامعة العامة للنقل كانت قد نظمت يوم 30 نوفمبر المنقضي مسيرة وطنية للدفاع عن استحقاقات ومكاسب القطاع.

* محمد

الأخ صلاح الدين السالمي:

علاقة الاتّحاد برأسيْ السلطة في أسوإ حالاتها

قال الأمين عام المساعد باتحاد الشغل الأخ صلاح الدين السالمي، إن «علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالسلطة القائمة برأسيها في أسوإ حالاتها وآخرها حسم في الجلسة الأخيرة التي جمعتهم بالحكومة في القصبة حيث توضحت الرؤيا وحسمت العلاقة وانكشف المستور».

وتابع الأخ السالمي: «في تلك الجلسة تبيّن لنا أنه لا نية للحكومة في مراجعة المنشور عدد 20 و/21».

وأكد الأخ السالمي أن المفاوضات في كل مساراتها ستتعطل بسبب هذا المنشور لتمسك الحكومة بنقطة الرجوع إلى رئاسة الحكومة في كل شروع في التفاوض حول المطالب المادية. ووفق الأخ السالمي فإن منظمة الشغالين مستهدفة من قبل السلطة لتعطيلها المفاوضات الاجتماعية ما سينجرّ عنه تكبيل المنظمة عن تحقيق مطالب منظوريها.

بداية من الأسبوع الأول من شهر جانفي 2023
جريدة الشعب بـ 1200 مليما

اضطرت الادارة العامة لجريدة الشعب الى اتخاذ القرار الصعب والمتمثل في الزيادة بمائتي مليم في سعر النسخة الورقية بعد ان وجدت نفسها امام صعوبات مالية كبيرة جراء الارتفاع المشط والمتكرر في اسعار الورق من المصدر والحبر والصفائح.

وقد تحملت ادارة الشعب كل تلك الاعباء الاضافية على امتداد سنة 2022 ـ الاكيد اننا نعول على رحابة صدور قراء جريدة الشعب الورقية التي لم تحتجب حتى في اصعب المراحل التي مرت بها تونس (كورونا مثلا) لتكون هذه الزيادة الاضطرارية وشكرا على التفهم.

*** الإدارة العامة**

الجمعية التونسية للإحاطة ومساندة مرضى القصور الكلوي

لماذا عدم حماية حياة المواطنين؟

نحن أعضاء الجمعية التونسية للإحاطة والإدماج ومساندة مرضى القصور الكلوي نعبر عن صدمتنا واستنكارنا الشديد لقرار الغرفة النقابية الوطنية لمصحات تصفية الدم التابعة لاتحاد الصناعة والتجارة، والمتعلق بالتهديد بالإضراب المفتوح ابتداءً من يوم 11 جانفي 2023 بكامل تراب الجمهورية.

ونظرا إلى مخالفته كل الاعراف والمواثيق الوطنية والدولية بخصوص عدم حماية حياة المواطنين والتي تعتبر جريمة امام القانون خاصة قانون 48,66 لسنة 1966 الذي يعاقب بخمسة أعوام سجنا وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار كل من كان قادرا على ان يغيث بفعله الشخصي او بالاستنجاد شخصا في حالة خطر وامتنع عمدا عن ذلك (انظر بيان الغرفة)...

1 ـ نعرب عن معارضتنا الشديدة هذا القرارَ الذي سيكون له عواقب وخيمة على صحة المرضى علما أن تصفية الدم بالنسبة إلى المريض تعتبر حالة حتمية واستعجالية بدونها تتدهور صحته وفي بعض الاحيان تؤدي حتى إلى وفاته.

2 ـ نرفض رفضا قاطعا استغلال المرضى كرهائن من أجل ابتزاز الدولة لتحقيق مكاسب غير قانونية وغير واقعية.

3 ـ ندعو اصحاب المصحات المختصة في تصفية الدم والهياكل المشرفة عليها ان يختاروا أساليب أخرى لتحقيق رغباتهم الربحية الجشعة ويبتعدوا على كل ما يمس بصحة المريض مباشرة او غير مباشرة.

4 ـ نطالب السُّلطَ المعنية وخاصة وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الصحة بفتح ملف المصحات الخاصة لتصفية الدم والتدخل السريع لوضع حدّ لهذا الاستهتار بحياة المرضى الأبرياء وتحمل المسؤولية وخاصة بعد هذا البيان الخطير واعتباره إعلان حرب على الشعب والدولة.

5 ـ نناشد جميع الضمائر الحية في تونس من رئيس الجمهورية وكافة مكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية كالاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعمادة المحامين وكل الطيف المدني للوقوف إلى جانب هذه الطبقة الضعيفة من المجتمع التي فقدت الكثير من مناعتها وهي اليوم تتعرض لهيمنة وجشع أصحاب المصحات المعنية واستغلال المرضى كرهينة لتنفيذ وتحقيق أغراضهم غير الإنسانية.

*** رئيس الجمعيّة**

بعد تأخر صرف أجور أعوان بلدية بنزرت:

تدخل الاتحاد الجهوي كان حاسما ليضع الأمور في نصابها

امعن رئيس البلدية المقال من بلدية بنزرت في احداث التشويش المتعمد داخل مؤسسات بلدية بنزرت وهو الذي سعى جاهدا الى العودة الى منصبه والى مكتبه المغلق بقرار اداري وهذا التشويش قد أحدث البلبلة في صفوف أعضاء المجلس البلدي وانعكس على المناخ الاجتماعي إذ تأخر صرف أجور أكثر من 200 موظف وعامل ببلدية الجهة و محاولة عزل الكاتبة العامة للبلدية التي سعت إلى تطبيق قرار الاعفاء، إعفاء رئيس البلدية والمسك بزمام الأمور للمحافظة على المرفق العام.

قرار الإعفاء أصدره من ليس له صفة مثل رئيس البلدية المعفى ومساعده ونائبه حسب فاطمة طعملي الكاتبة العامة المساعدة بالاتحاد الجهوي للشغل ببنزرت والتي أكدت على ضرورة النأي بالعمال عن التجاذبات السياسية، وفي الأثناء تمكن الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل الأخ بشير السحباني وأعضاء من المكتب التنفيذي من عقد جلسة عمل عاجلة مع والي الجهة الذي كان متفهّما لمطالب العمال وأعضاء من المجلس البلدي الرافضين لسياسة رئيس البلدية المقال وتمكن الأعوان في بلدية بنزرت من الحصول على أجورهم بعد تأخير بأيام معدودة.

*الأخ بشير السحباني

وقال الأخ بشير السحباني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل ببنزرت للشعب ان الجلسة مع والي الجهة كانت إيجابية وتمكن الاعوان إثرها من الحصول على أجورهم وعادت الكاتبة العامة للبلدية إلى موقع عملها كما أن الاتفاق تمّ على عقد جلسة اخرى للنظر في التسوية النهائية لوضعيات الأعوان والاهتمام بالقضايا المطروحة لا على مستوى البلدية بل الجهة عامّةً. وتشهد ولاية بنزرت عدة مشاكل لا تخصّ البلدية فقط بل قطاعات التنمية والوضع في المؤسسات الاقتصادية التي تمرّ بصعوبات.

* ناجح

تأجيل إضراب «الستاغ» إلى يومي 24 و25 جانفي 2023

تقرّر تأجيل اضراب الشركة التونسية للكهرباء والغاز «ستاغ» الى يومي 24 و25 جانفي 2023، وذلك بعد جلسة صلحية بين الجامعة العام للكهرباء والغاز والرئيس المدير العام للشركة، كانت يوم الثلاثاء 27 ديسمبر 2022، بمقر تفقدية الشغل.

وجاء القرار لفتح المجال امام الطرف الحكومي وسلطة الاشراف لمزيد التشاور، على ان يكون يوم 20 جانفي المقبل آخر أجل لتقديم الموقف النهائي.

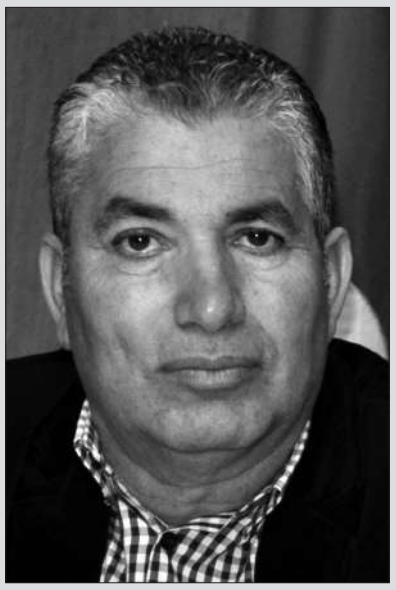
*الأخ عبد القادر الجلاصي

الجلسة لم تشهد تمثيلا حكوميا على المستوى الوزاري وهو ما قد يفسر عدم حضور ممثل عن المركزية النقابية.

وقال الكاتب العام للجامعة العامة للكهرباء والغاز الأخ عبد القادر الجلاصي، ان الجلسة شهدت تقدما في التفاوض، مبينا ان برقية الاضراب تضمنت نقطتين، تمّ الاتفاق حول النقطة الأولى، في حين طلب ممثلو الوزارات مهلة للتشاور حول النقطة الثانية.

ويُذكر أن إضراب «الستاغ» كان مبرمجا يومي 27 و28 ديسمبر 2022.

* محمد/ ع

المنستير

مرصد نقابي لمناصفة العنف والتحرش

بالتنسيق مع الاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير نظمت الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية ندوة اقليمية شملت ولايات المنستير وسوسة ونابل والمهدية تمحورت حول مسألتين تعتبران شغلا شاغلا للمنظمة وهما حملة الانتساب ومقاومة العنف والتحرش في عالم العمل يومي 21 و2 ديسمبر الجاري.

افتتحت الأشغال الاخت نهلة العيادي وبلقاسم بن أحمد الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي بالمنستير والمكلف بالنظام الداخلي الذي افتتح الاشغال نيابة عن الاخ سعيد يوسف الكاتب العام للاتحاد الجهوي نوّه فيها بالجهد المحمود للجامعة العامة للسياحة والتي تجمع في أنشطتها بين الجانب القطاعي والوطني على حدّ سواء ومؤكدا على اهمية محوري الندوة وهما حملة دعم الانتساب ومقاومة العنف والتحرش المسلطان على المرأة داعيا الجميع وكل من يهمّه الامر الى تحمل المسؤولية تجاه مثل هكذا مواضيع ومشاغل وهو ما ذهبت اليه الاخت نهلة العيادي التي أكدت على ان المنظمة وبكل هياكلها تعمل على تذليل الصعوبات التي تتعرض لها وتعيشها المرأة العاملة في ظلّ تجاوز البعض للتشريعات والقوانين المحلية والدولية وهو ما يعمل الاتحاد على تجاوزه والتصدي إليه وذلك من اجل كسر حاجز الصمت الذي صار مخيما على واقع المرأة العاملة مما يزيد من معاناتها وحجم التجاوزات التي تحدث عنها إلى جانب مواضيع اخرى الأخ صابر التبيني كاتب عام الجامعة الذي قدم الندوة ووضعها في اطارها فضلا عن اعلام عام حول الاوضاع العامة والوضع القطاعي وهو السياق ذاته الذي تحدث فيه الاخوة نجيب الجويني وغيث النفطي والاخت سهام بن فرج اعضاء الجامعة العامة والذين تداولوا المداخلات الى جانب الاخت نهلة الصيادي التي تقاسمت مع الاخ غيث النفطي تنشيط الحلقة الأولى المتعلقة بإثراء آليات حملة الانتساب من تنظيم وادارة حملات...

*** مشروع...**

في يومها الثاني تطرقت الندوة إلى موضوع اجمع الحاضرون على أنه من الخطورة بمكان الا وهو آليات مقاومة العنف والتحرش المسلط في عالم عمل المرأة وهو محور نقاش مطول أثرته الاخت نهلة والاخ غيث اللذين بشّرا بمشروع بعث مرصد نقابي قطاعي لمناهضة العنف والتحرش وهنا أكد الاخ غيث عضو الجامعة على اهمية التواصل مع القواعد العمالية في إطار ثنائية العمل الميداني المعزز بالجانب المعرفي التقني من اجل تجويد العمل النقابي وضمان فاعليته النقابية والفكرية.

* حمدة الزبادي

أحر التعازي للأخ يوسف العبيدي

تتقدم هياكل الاتحاد وأسرة جريدة الشعب إلى الأخ الكاتب العام السّابق للنقابة الجهوية للتعليم الأساسي بالقصرين بتعازيها الحارّة إثر وفاة شقيقه عبد السلام العبيدي ،رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان وإنا لله وإنا اليه راجعون..

الأخ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس

صفاقس تختنق بالقمامة ولا منقذ والسلطة الجهوية والوطنية غائبة

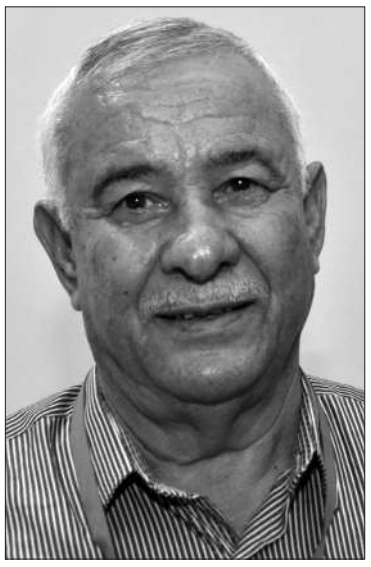

*** حوار ناجح مبارك**

تعيش صفاقس المركز حالة من الوهن البيئي والاجتماعي والاقتصادي مما أثر على صحة المواطنين الذين يتنفسون من القمامة المنتشرة في المصبات العشوائية الملتهبة بين الانهج والممرات وازقة المدينة العتيقة المهملة. هذا الوضع البيئي الخانق زاده تعنتا والي الجهة الذي يرفض الحوار مع المنظمة الشغيلة الا وفق شروطه وهو ما يرفضه المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس وعلى رأسه الأخ يوسف العوادني الذي يسعى منذ 2019 تاريخ صعوده إلى الكتابة العامة إلى البحث عن حلول للإشكاليات العالقة. وهو الذي يعلم خفايا الأمور وما تخفي السلط الجهوية وهو الذي كان عضوا المكتب في التنفيذي للاتحاد الجهوي بصفاقس منذ سنة 1982 مكلفا بالقطاع الخاص وهو القادم من قطاع حيوي هو قطاع النسيج المشغل لآلاف الإطارات والعملة قبل أن تسجل مؤسسات النسيج والخياطة حالات غلق مسترسلة أثرت على الراهن الاقتصادي بعاصمة الجنوب. عن الواقع البيئي والعلاقة المتوترة مع والي الجهة وطبيعة العلاقة بالاتحاد الجهوي للاعراف ودعم الانتساب وآليات التكوين والتثقيف النقابي كان لنا هذا الحوار مع الأخ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس.

*** حالة من الاختناق تعمّ المدينة أو هذا ما يشعر به الزائر والحال ان أهالي الجهة حريصون على نظافة المحيط فأين وصل ملف المصبات والنفايات؟**

- الأزمة مستفحلة ونحن نلمس يوميا تنامي غضب أهالي الجهة الذين تعالت أصواتهم من أجل الدفاع عن بيئة سليمة ورغم الوقفات الاحتجاجية أمام الولاية والتي دعمها المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس إلا أن الوالي لا يحرك ساكنا ولم يصغ إلى تبرم أبناء الولاية وأبناء الجهة. لقد اقترحنا التسريع برفع الفضلات إلى مصبات قانونية لا عشوائية وهي الآن منتشرة بين الأنهج والازقة وشوارع المدينة وخرقها يتم آليا من المواطنين وهذا غير مألوف في المدينة التي عرف أهلها بالنظافة وحماية المحيط وهم الناشطون في العديد من الجمعيات البيئية.

*** ما هي الحلول المقترحة من الاتحاد الجهوي والجمعيات البيئية الشريكة؟**

- لا توجد حلولا سحرية بل لابد من الانكباب على تنفيذ مقترحاتنا من قبل السلط الجهوية وهي سلط مرتبطة بالمركز ومتعنّتة ورمز هذا تعنّت والي الجهة. لقد اقترحنا التسريع في آليات تثمين النفايات المنزلية والصناعية والبدء بتكوين مؤسسات تهتم بمعالجة النفايات. وهو ما يخلق مؤسّسات جديدة مواطن شغل متعددة ولكن التمويل قد يعوق المسار، لهذا فإن وزارة البيئة مدعوة لتوفير الأموال التي كانت الوزيرة قد وعدت بها وهذا التثمين سيؤمن «تنفيس» المصبات بصورة عاجلة. ويمكن المؤسسات البترولية الملوثة وضمن مسؤوليتها الاجتماعية ان تساهم في بعث مؤسسات الرسكلة وتثمين النفايات.

*** هذا الإشكال تفرعت إشكالات أخرى مرتبطة بالسلط الجهوية والوالي تحديدا كيف ترى علاقتكم به وما هي أسباب التوتر؟**

- اولا لا بد من التوضيح ان أيادي النقابيين دائما ممدودة للحوار على قاعدة الاحترام المتبادل من أجل خدمة الصالح العام ومصالح الشغالين والمؤسسات الاقتصادية والتنمية بالجهة وجرت العادة ان يستقبل كل وال تعاقب على إدارة شؤون الولاية المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس ولكن هذا الوالي المعادي للعمل النقابي من زمان قد رمى بكل الاعراف والتقاليد في المعاملات عرض الحائط. بل إنه اشترط التسجيل بالصوت والصورة لكل الجلسات وبثها مباشرة وهذا ما رفضناه لأن الجلسات بالامانات والملفات متشعبة وبثها قد لا يساعد على حلحلتها رغم أنه «ما عندنا ما نخبيو» في منظمة حشاد.

*** علمنا أن هذا الوالي ملاحق في قضايا مالية وبنكية فهل من مزيد التوضيح؟**

- هذا الوالي تلاحقه عدة مشاكل وقضايا وأحكام باتة ولدينا الوثائق التي تدينه في خلافاته المالية والاقتصادية مع البنوك ونحن في فترة ترفع فيها السلطة أي سلطة 25 جويلية لواء النظافة والمحاسبة والمحافظة على المال العام نستغرب من تعيينه وهو ليس برجل دولة ولا رجل حوار. هذا المسؤول تجرأ على أن يتحول إلى السجن المدني بالجهة ليلتقي أحد المشتكى بهم من المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل في محاولة للبحث عن ملفات تدينني شخصيا وهو مخالف لكل نواميس التعامل بين المنظمات الوطنية والسلطة ولكنني اقول إنه مارّ كما مرّ بالولاية غيره ونحن على العهد باقون.

*** في علاقة بالمنظمات كيف هي العلاقة مع الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؟**

- العلاقة بين-بين في مجملها، إذ لا نقول إنها متوترة بل منقطعة منذ الإخلال بالالتزام بالمشاركة في إضراب 16 جوان الفارط فقد تمّ التنسيق مع قيادة منظمة الاعراف بالجهة للدفاع عن جهة صفاقس وكان التنسيق والاضراب تحت شعار «من أجل حق صفاقس في بيئة سليمة» ومن أجل إيجاد الحلول للمصبات وأزمة النفايات ودفع التنمية بالولاية مع البحث في أسباب تعطيل المشاريع واستعادة نسق بعث المشاريع وهي ملفات لا تهمّ الشغالين فقط ولكن للأعراف رأي آخر إذ تنصلوا من هذا الالتزام ولا أدري تحت أي ضغط.. ولكن علاقتنا تبقى أرقى من الخلافات ويمكن تجاوز ذلك من أجل تنمية وديمومة المؤسسات.

أحكام باتة صادرة ضد الوالي الحالي وهو ليس برجل دولة ولا يؤمن بالحوار

*** لكن العلاقة التفاوضية قائمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ورؤسائها؟**

- بالطبع العلاقات التفاوضية متواصلة مع المسؤولين عن المؤسسات الاقتصادية وفي تفقدية الشغل وكل مصالح الولاية ونحن حريصون على ديمومة المؤسسات وفي نمو أعمالها وتطوّر أنشطتها للمحافظة على مواطن الشغل ونحن نتفهّم الظرف الصعب الذي تمرّ به عدة مؤسسات اقتصادية وهذه الظروف دفعت عدة مؤسسات صغرى ومتوسطة إلى غلق أبوابها وتركت العمال عرضة للتقلبات. وعلى السلطة جهويا ومركز يا أن تقدم الحلول وان تحسن مناخ العمل والأعمال وسن قوانين محفزة. لكن للأسف فإن قانون المالية الجديد لا يبعث على الأمل في تحسين مناخ الأعمال.

*** ما هو موقفكم من هذا القانون الجديد للمالية؟**

- موقف الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس منسجم مع موقف المكتب التنفيذي الوطني والاجتماع الاخير للمكتب التنفيذي الموسع أكد ضرورة التصدي للاختيارات المالية والاقتصادية المخلة بواجبات الدولة مع الدعوة لبرنامج إصلاح شامل لإنقاذ البلاد وهذ يقتضي التواصل والحوار ونحن ندين مع المكتب التنفيذي الوطني سياسة التفرد بالراى التي تنتهجها حكومة «بودن». مع تواصل سياسة المماطلة والتسويف التي تنتهجها الحكومة في معالجة مطالب القطاعات والتنصل من التعهدات ونحن دعونا إلى هيئة إدارية جهوية مبرمجة بعد استشارة المكتب التنفيذي الوطني ليوم 4 جانفي المقبل ونحن مستعدون اكثر من اي وقت مضى للدفاع عن الوطن.

*** ماذا عن التكوين النقابي ودعم الانتساب في جهة ذات ثقل مثل صفاقس؟**

- التكوين النقابي مثل التثقيف العمالي متواصل ويكاد يكون يوميا من خلال الندوات التي توجه النقابيين وخاصة المنخرطين الجدد منهم إلى طرق العمل وتوضيحها ومنها ما يخصّ قطاعات الكيمياء والنفط والتعليم الأساسي والثانوي وقطاع الفلاحة وجامعات الكهرباء والغاز والمياه وغيرها. هذا التكوين يشمل تاريخ المنظمة وأدبياتها ومرجعياتها وآليات التفاوض.

أما ما يخصّ الانتساب ودعمه فإن الخطة مرسومة سواء في القطاع العام أو الخاص رغم تأثر المسألة بالأزمة الاقتصادية وغلق عدة مؤسسات متأثرة كذلك بأزمة كورونا.

الجامعة العامة للتعليم العالي

لا للمساس بميزانيّات مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلميّ

إثر صدور مراسلة بتاريخ 6 ديسمبر 2022 موجّهة من وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ إلى رؤساء الجامعات والمديرين العامّين للمؤسّسات العموميّة للبحث العلميّ والمديرين العامّين لدواوين الخدمات الجامعيّة والمدير العامّ لمركز النّشر الجامعيّ والمدير العامّ للدّراسات التّكنولوجيّة، والتي تتعلّق بالتّخفيض في منحة الدّولة بعنوان التّسيير بنسبة 20 %، يهمّ المكتب التنفيذي للجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلميّ إفادة الرّأي العامّ الجامعيّ والوطنيّ بما يلي:

1 - تنديده بمضمون هذه المراسلة الذّي يمثّل سابقة خطيرة في مسار بدأ منذ سنوات، اعتمد أساسا سياسة التّقليص في ميزانيّات مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلميّ، وضَرَبَ في العمق منظومة التّعليم العالي والبحث العلميّ وهَمَّشَ المؤسّسات الجامعيّة العموميّة خدمة لمصالح فئويّة ضيّقة وقطاع التّعليم العالي الخاصّ.

2 - تنبيهه إلى أنّ هذه المراسلة تعرّي تهافت الخطاب الرسمي والمُفارقة الصّارخة بين ما تقوله السّلطة وما تفعله، فهي من ناحية تؤكد على الأولويّة التي توليها للتّربية والتّعليم وعلى رأسها التّعليم العالي، ومن ناحية أخرى تقوم بالتّقليص من ميزانيّات مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلميّ والخدمات الجامعيّة، مما سيمسّ كلّ الأطراف الجامعيّة من أساتذة وباحثين وطلبة وعملة وموظّفين.

3 - تذكيره بأنّ منظومة التّعليم العالي ومن ورائها كلّ منظومة التّربية والتّعليم هي قاطرة البلاد ومصعدها الاجتماعيّ وأنّ أيّ تقليص في ميزانيّاتها هو ضرب استراتيجي لخيارات وطنيّة راهنت عليها تونس وأثبتت نجاعتها إلى أمد غير بعيد، في حين أن المفترض هو مواصلة دعمها والتّرفيع في ميزانياتها حتّى تتمكّن من مواصلة القيام بوظيفتها المجتمعيّة باعتبارها مرفقا عموميا قادرا على تقديم خدمات ذات جودة وعلى وجه مرضيّ.

وبناء على ما سبق، فإنّ المكتب التنفيذي للجامعة العامة:

1 - يطالب بسحب المراسلة المذكورة والتوقّف عن التّضحية بمؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلميّ وإخضاعها لسياسات التّقشف غير المعلنة.

2 - يدعو رؤساء الجامعات ومديري المؤسسات الجامعيّة، لاسيما المنتخبين منهم، إلى تبني مطلب سحب هذه المراسلة ورفض تطبيقها لما لها من ضرر بالغ على المؤسسات التي اؤتمنوا عليها.

3 - يعبّر عن استعداده التّام للدفاع عن المنظومة العمومية للتعليم العالي والبحث العلميّ واتخاذ كافة الأشكال النضالية من أجل التصدّي لمحاولات المساس بالمرفق العموميّ.

*** الكاتب العام نزار بن صالح**

مجلس جهوي للاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد

حكومة بودن لم تنصفنا ولم تحس بأوجاعنا

انعقد يوم أمس الأربعاء 28 ديسمبر 2022 مجلس جهوي بحضور الأخ عثمان جلولي الأمين العام المساعد المكلف بالحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظم، وبإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد وبحضور كل نقابيي الجهة من كتاب عامين للفروع الجامعية والاتحادات المحلية والنقابات الأساسية لكل القطاعات. وقد كان النقاش العام هادئا ليتمّ طرح العديد من الملفات المهمة التي لم تسعَ سلط الإشراف إلى توفير حلول لها.

وقد قال الأخ عثمان الجلولي إن الاتحاد ومن باب المسؤوليّة التاريخيّة يسعى إلى أن تكون الأوضاع طيبة لكل التونسيين الذين ضحّوا كثيرا وقد انتظروا ميزانية 2023 لأن تنصفهم فإذا بالحكومة تزيد من أوجاعهم وهي الميزانية التي جاءت لتنسف كل المحاولات الجادة لرفع الأذى عن التونسيين.

بقية التفاصيل في عدد لاحق ويُذكر أن لائحة ستصدر في الغرض.

* محمد/ ع

المرصد التونسي للاقتصاد

إصلاح المؤسسات العمومية وميزانية 2023 ضحك على الذقون!

*** لطفي الماكني**

يستعد المرصد التونسي للاقتصاد خلال شهر جانفي 2023 لاصدار ورقة تفسير أولى بخصوص اصلاح المؤسسات العمومية وورقة ثانية تهتم بقيمة الدينار التونسي وكل هذا مندرج ضمن الاصلاحات الهيكلية وتنفيذ الاصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي.

وكان المرصد قد اهتم بملف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من خلال تنظيمه ندوة لتقديم تقريره الذي تضمنته نشريته الاخيرة تحت عنوان «الطريق إلى التداين رحلة مفاوضات تونس المكبلة بالديون مع صندوق النقد الدولي» من اعداد الباحثتين ندى الطريقي وأماني بن سيك حيث توقّفتا عند «التكتيكات» التي استعملتها الحكومة التونسية للحصول على القرض وتحديدا استجابتها لتوقعات الاصلاح التي يشترطها صندوق النقد الدولي من جهة والحفاظ على السلم الاجتماعية من جهة اخرى.

ومن أجل تأمين موافقة الصندوق انطلقت الحكومة ومنذ ميزانية 2022 في تنفيذ زيادة شهرية في أسعار الوقود والكهرباء والغاز لخفض الدعم الموجه إلى الطاقة كما اعلنت عن عزمها تجميد الأجور وعدم زيادة في الوظيفة العمومية وانها لن تفتح باب الوظائف إلا في القطاعات الحيوية ولن تعوض المتقاعدين الا من خلال اللجوء إلى آلية توزيع الموظفين.

لذلك رفعت الحكومة في أسعار المحروقات في ثلاث مناسبات خلال الربع الأول من سنة 2022 ومرة اخرى في سبتمبر في نفس العام ثم كانت زيادة خامسة وخفضت تدريجيا الدعم على الوقود ومع ذلك فقد علقت التعديل التلقائي لأسعار الوقود خلال فترة الاستفتاء لدوافع سياسية وفي جويلية 2022 أعلنت الحكومة عن برنامج الاصلاح الوطني لعام 2022 والذي تم تقديمه أيضا إلى صندوق النقد الدولي باعتباره تعهدا بحسن النية ودليلا على التزامها بتوصيات الصندوق.

وأكدت الباحثتان ان هذا البرنامج الذي يهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي هو جزء لا يتجزأ من مخطط اكبر للتحول كما وصفته الحكومة في وثيقة رؤيتها لعام 2035 بأنه «تغيير في نموذج التنمية» إذ طمأنت رئيسة الحكومة نجلاء بودن الشعب بأن برنامج الاصلاح هو «برنامج تونسي بنسبة 100٪» او «محلّي» حسب تعبير صندوق النقد الدولي. وعملت الحكومة على كسب دعم الفاعلين في قرارات الصندوق حيث انتهجت في جانب منه استراتيجية ديبلوماسية لطلب موافقة الصندوق ومن جانب آخر اعتماد استراتيجية اتصالية صارمة من اجل الاعلام مع محاولة الاقناع بالاصلاح من اجل احتواء الغضب الشعبي المحتمل لذلك نشرت الحكومة التونسية اجراءات دبلوماسية لاقناع الجهات الفاعلة التي تتدخل في صنع القرار بالتصويت لصالح الدعم المالي وتشمل ادارة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي واللجوء إلى الدبلوماسية الاقتصادية وقد اعتمدت حكومة بودن على السمعة الجديدة لتونس دوليا لضمان دعم البلدان ذات القوة التصويتية المهمة. وقدمت نشرية المرصد التونسي للاقتصاد الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات بشأن القروض داخل صندوق النقد الدولي من خلال مجلس ادارته الذي يستمد شرعيته من مجلس المحافظين وهو اعلى هيئة في المؤسسة (الهيئة المسؤولة عن القرارات الاستراتيجية) الذي يفوض القرارات اليومية بشأن القروض والمراجعات الى مجلس الادارة المتكون من 24 مديرا تنفيذيا يمثلون البلدان وفق حصتها أو ما يعرف بالاسهم التي تدل على موقعها النسبي في الاقتصاد العالمي وفقا لصندوق النقد الدولي ويتم اتخاذ القرارات بالتوافق ويمكن اتخاذها بالتصويت. ومن البلدان الاكثر تأثيرا في صنع القرار داخل الصندوق الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان والصين والمملكة العربية السعودية ودول اخرى وباعتبار حصتها المقدرة بـ 16,5٪ فإن الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الوحيدة التي لديها حق النقض في القرارات المتخذة. وتضمنت الخاتمة التأكيد على ان الابقاء على المنوال التنموي الحالي سيبقي تونس في حالة تبعية للدين الخارجي خاصة منه الديون متعددة الاطراف وستظل على هذه الحال طالما يرى صانعو السياسات في تونس أن الديون المشروطة والاصلاحات المصاحبة لها هي الطريق الذي لا بديل عنه بالمقابل فإن منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية تبرهن على وجود سبل وحلول جديدة بديلا للدين وبالتالي لابد من اعادة التفكير في الاستراتيجية الحالية والبحث عن حلول اخرى تضمن التنمية السيادية بعيدا عن كل الضغوطات و«المشاريع الجاهزة» المفروضة.

الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان والصين والمملكة السعودية الأكثر تأثيرا في قرار صندوق النقد

بالتلميح والتصريح

* لطفي الماكني

المؤسسات العمومية عماد الاقتصاد والتنمية

كشفت أغلب التقارير الصادرة عن الخبراء والمختصين ومثلها تصريحاتهم فشل الخيارات المسقطة والتي لا تراعي حقيقة أوضاع اغلب شرائح المجتمع التي لم تعد قادرة على مثل هذا الارتفاع المتواصل للاسعار والضرائب والجباية اذ ان المواطن بات من منظور مهندس قانون المالية للسنة الجديدة مصدرا لتعبئة الموارد وتحقيق الموازنات المالية بعد ان اجل النظر في القرض الذي سيمنحه صندوق النقد الدولي بما اربك الحسابات وزاد من حيرتهم في الكيفية التي سيتصرفون بها في ظل اتساع دائرة العجز من ميزانية الى أخرى.

وما يحسب لكل الحكومات المتعاقبة هو توريثها لبعضها الفشل في ايجاد الحلول الحقيقية بدل توفير الحل اذ سعت هذه الحكومات إلى اثقال كاهل المواطنين والقطاع المنظم بالمزيد من المعاليم المستوجبة عليهم بمسميات مختلفة تتوحد في فعل ادفع ولا تنتظر شيئا من البرامج الاستثمارية الجالبة للثروة والتنمية الحقيقية لجميع الجهات والفئات بما ان اجندا صندوق النقد الدولي لا تهتم بأولويات الشعوب وانتظاراتها للخروج من الازمات التي تمر بها بلدانهم وهذا ما تشهد به تجارب كل الذين اعتقدوا في «نواياه الحسنة» لإنقاذهم من تبعات ازماتهم.

كما ان ما يستغرب له هو الإصرار على التقييد بتلك الاجندا الغارقة في الخيارات الليبرالية المفقرة للشعوب والناهبة لثرواتها والمهددة لاستقرارها استنادا الى كون كل ما هو عمومي مشترك سببا في ما تعانيه الدورة الاقتصادية من انهاك وعطالة لديمومة المؤسسات في الوقت الذي اثبتت فيه التقارير المشار اليها سابقا وكذلك تصريحات الخبراء والمختصين ان افضل خيار للخروج من هذه الازمة هو الرهان على المؤسسات العمومية وكل ذلك بالارقام والمعطيات بنسب قد تزيد او تنقص الا ان المتفق عليه ان تلك المؤسسات هي التي تبقى عماد الاقتصاد والتنمية منذ دولة الاستقلال وان ما يحصل من وضعها في خانة العجز عن الاستمرار بل تحميلها وزر الاوضاع المتردية التي تعيشها البلاد ليس الا محاصرة لها بما يعرف في العلوم السياسية بخطاب الدابة السوداء اي إلصاق كل النعوت السيئة والسلبية بالاخر لتتشكل لدى الرأي العام صورة هي رديف للخيبة وعدم القدرة على الثبات وتقديم الاضافة زمن العولمة وهيمنة التوجهات اللاشعبية التي اربكت استقرار عديد الدول بل ادخلتها في ضبابية الحاضر والمستقبل والامثلة من حولنا غير خافية على أحد.

والمحير انه بقدر ما تظهر تلك التقارير ضرورة التشبث بالمؤسسات العمومية كأحد الثوابت الوطنية وهذا معلوم حتى من الدول التي تحسب على نمط اقتصادي مغاير لان رمزيتها تستند الى السيادة في اتخاذ القرارات بما انها لا تخضع للاملاءات الخارجية لكن يظل البعض متشبثا باعتاب الفاعلين الحقيقيين في توجهات صندوق النقد الدولي والسعي إلى إرضائهم من خلال تنفيذ وصفاتهم لتجاوز العجز المسجل وتدني ارقام التنمية والاستثمار رغم ان تجارب اغلب الدول بينت ان تلك الوصفات عمقت من وهنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما انها تسببت في اضطرابات امتدت الى قطاعات كانت قبل تطبيق تلك الوصفات منتجة وجالبة للخيرات.

ان ما يخشى من تلك الوصفات المسقطة ان تكون تداعياتها وهذه نسبة كبيرة وخيمة على الاستقرار الاجتماعي بما ان غالبية مجتمعنا من وسط اجتماعي تعود على الدور الريادي للدولة وغير قادر على ان يحقق اساسياتها المعيشية دون ذلك الدور والتاريخ يثبت ان كل القفزات التي حاول البعض القيام بها خارج تلك الدائرة كانت نتائجها وخيمة على الاستقرار واستدامة الاوضاع المتوازنة لان النماذج الجاهزة التي لا تراعي خصوصيات الشعوب وتركيبتها الثقافية والمتوارث لدى أجيالها من اساليب العيش وكيفية ادارة الازمات لن تضيء شيئا لها بل انها ستصبح مصدرا للارباك وبث الشعور بالضيم وان الحلول لا تنبع من الداخل وهذا ما يفسره البحث عن الحلول الفردية من خلال تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية وهجرة الادمغة والكفاءات طالما ان الحلول لم تعد توضع من الداخل لذلك هم يختارون الوجهة التي ستحقق لهم احلامهم والتي ستستفيد من تلك الادمغة التي هي ثمرة الثروة الوطنية المرتبطة بديمومة المؤسسات العمومية واستقرارها.

بعد النسبة الهزيلة للناخبين يوم 17 ديسمبر

* لطفي الماكني

الشعارات الجوفاء ما أقنعت البطون الخاوية بالذهاب الى مراكز الاقتراع

تعددت القراءات والاستنتاجات منذ ان كشفت صناديق الاقتراع عن حجم المشاركة الهزيلة للناخبين في الانتخابات التشريعية ليوم 17 ديسمبر والتي كان ينتظر منها ان تقطع مع مرحلة سابقة اتسمت بالارتجالية والفشل تحديدا في علاقة بالملفات الاقتصادية والاجتماعية إلاّ ان الارقام المعلنة من قبل هيئة الانتخابات بينت للمتابعين ان نسبة العزوف ليست الا موقفا من العطالة التي ظلت عليها الكثير من الملفات والأولويات والانتظارات التي علق عليها المواطنون آمالهم لتغيير واقعهم اليومي لكن شيئا من ذلك لم يكن. وتوقفت التحاليل عند مختلف مواقف الفاعلين في الشأن العام والتي ارتبطت في اغلبها بردود افعال أكثر منها استنادا الى رؤى وتصورات وطرح لما يفترض القيام به لتجاوز ما وصل اليه وضع البلاد من انسداد ليتطلب مراجعات تكون على أساس التشاركية والحوار مع القوى الوطنية التي لا ترمي غايتها الأولى في الهيمنة على مواقع السلطة.

إذ لا يمكن لاي متابع ان يقفز على اهم الاسباب التي أدت الى حالة العزوف المسجلة يوم 17 ديسمبر ونعني المرسوم الانتخابي عدد 55 والذي أسقط على المشهد السياسي دون أي حوار أو نقاش مع الفاعلين في ذلك المشهد من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وخبراء ومختصين ممن لهم رؤية في كيفية وضع مثل هذه القوانين التي لها تأثير مباشر على الفضاء العام الا ان ما حصل وهذا من خلال ما تم تسجيله من مواقف أساتذة القانون الدستوري أنه تم وضع شروط تعجيزية خاصة في علاقة بشرط التركيبات رغم ان رئيس الدولة لـمّح إلى ذلك في فترة ما اذ ساد الاعتقاد كونه سيتم التخلي عن ذلك الشرط او تعديله في علاقة بعدد المزكين الا ان لا شيء تغير وظل الامر على حاله وإضافة إلى اقصاء النساء والشباب بطريقة سدت امامهما كل امكانيات المشاركة لضعف امكانياتهما المادية مع هيمنة العقلية الذكورية على المجتمع بحيث يصعب على عديد الجهات منح الترشح للنساء حتى لو كانت اغلبهن على درجة من الوعي والتكوين والقدرة على تحقيق الاضافة خاصة وان ذات المرسوم الانتخابي اقر الانتخاب على أساس الافراد واستبعد الاحزاب وهذا ما انعكس لاحقا على نوعية الترشحات حتى وان كان عدد غير قليل منها لأصحاب مستويات تعليمية مرموقة الا ان الدربة على المواعيد السياسية وخاصة التحرك الميداني يمر حتما عبر الاجسام الوسيطة وهذا ما توفره الاحزاب دون غيرها بحسب كل التجارب المقارنة في العالم.

*** أوضاع معيشية محبطة**

ان كانت الاسباب القانونية الاجرائية للمرسوم عدد 55 ساهمت بشكل كبير في تعثر الاستحقاق التشريعي بحسب استنتاجات المتابعين والمحليلين في ان المناخ العام الذي جرت فيه الانتخابات لم يكن مشجعا اذ لا يمكن تحويل اهتمام مواطن مركزا على البحث على المواد الاساسية التي يضمن بها قوت يومه لعائلته إلى الاهتمام بما يروج من خطابات خلال الحملة الانتخابية تعوّد على سماعها منذ عقود لم تعد تحرك فيه اي رغبة في ان يكون فاعلا في الشأن العام اذ ان الذين انتخبهم سابقا لم يلتزموا بوعودهم بل تركوه لوحده يواجه تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهم في الغالب

ينتمون الى احزاب كانت برامجها الانتخابية المعلنة في المواعيد السابقة تبشّر بالرفاه والخير العميم والتنمية العادلة وتوفير موارد الرزق والنهوض بالفئات الضعيفة والمناطق الشعبية والداخلية وضمان تكافؤ الفرص بين الجميع وكل ذلك الكلام الذي لا يملأ البطون الخاوية بل ان قانون المالية الجديد زاد من حالة العزوف اذ كيف تحفز الناخب على المشاركة في الشأن العام وهاجس الضرائب والجباية المجحفة والاتاوات مهيمن عليه ودون ان يسمع من السلطة الحقيقة المطمئنة خاصة بعد ان تم تأجيل النظر في القرض الذي سيسنده البنك الدولي وكل ذلك ولهيب الاسعار يتصاعد ويحاصره.

*** متغيرات الدور الثاني!**

هل يمكن ان نتحدث متغيرات في الدور الثاني لهذه الانتخابات والتي ستشمل تقريبا الجزء الاكبر من الدوائر الانتخابية (أكثر من 130 دائرة) بعد ان عجز اي مترشح على ضمان الاغلبية التي تمكنه من الفوز بعضوية مجلس نواب الشعب وهذا يهم الدوائر التي تعددت بها الترشحات وذلك السؤال الذي يطرحه المتابعون لمسار الاستحقاق الانتخابي هو بمثابة الاستدراك للمنسوب المرتفع لردود الافعال الصادرة خاصة عن الاطراف التي ترفض المسار برمته حيث طالبت باجراء انتخابات رئاسية سابقة لأوانها وإلغاء الانتخابات التشريعية التي فشلت بحسب ما جاء في تصريحات قيادات تلك الاحزاب بدليل نسبة المشاركة الضعيفة.

بالمحصلة كيف ستتصرف السلطة وتحديدا رئيس الجمهورية ليخفف عن هذا المسار الانتخابي مختلف الضغوط المسلطة عليه ويجنّبه السقوط مرة اخرى عند اجراء الدور الثاني للاقتراع على المترشحين للبرلمان وهناك قد تتعدد الفرضيات خاصة وان ما يهم الناخب بالدرجة الأولى وهذا ما جاء من خلال تصريحات من خيروا عدم الذهاب الى مراكز الاقتراع هو تأمين اساسيات عيشه اليومية ولا تهمه بقية الشعارات.

سؤال الأسبوع

لماذا إقصاء فروع المنظمات الوطنية من حضور زيارة رئيس الجمهورية إلى جندوبة؟

أصدرت فروع المنظمات الوطنية بجندوبة بيانا شديد اللهجة عبرت فيه عن تفاجأها بإقصائها من حضور زيارة رئيس الجمهورية للمستشفى الجهوي بجندوبة يوم الإثنين 26 ديسمبر 2022 وقد اعتبرت المنظمات الممضية على هذا البيان أن هذا الإقصاء يعد ممنهجا كي لا يتمّ التركيز على حقيقة الوضع الصحي المتردي بالمستشفى الجهوي بجندوبة والقطاع الصحي برمته بالجهة والمتمثل في النقص الفادح في الإطار الطبي وشبه الطبي وطب الاختصاص والعملة وغياب التجهيزات وتهرّؤ البنية التحتية وتأخر إنجاز المشاريع المبرمجة منذ سنوات وغياب الأقسام الجامعية التي تخول للمستشفى اكتساب الصبغة الجامعية إضافة إلى التعامل السلبي للوزارة مع تقرير التفقد بخصوص حادثة وفاة الدكتور بدر الدين العلوي إثر سقوط المصعد الكهربائي بالمستشفى الجهوي بجندوبة يوم 4 ديسمبر 2020.

وقد عبرت المنظمات الممضية على هذا البيان عن إستنكارها لغياب التشاركية رغم دورها في الضغط الإيجابي من أجل حماية وإصلاح المؤسسات العمومية وعلى رأسها المؤسسات الصحية، كما طالبت بعقد مجلس جهوي صحي طارئ للمطالبة بحق الجهة في قطاع صحي يقدم خدمات لائقة ويكون في مستوى تطلعات أبنائها.

*** صبري الرابحي**

جندوبة في 2022/12/26

بيـــــان

تفاجئت فروع المنظمات الوطنية بجندوبة بإقصائها من حضور زيارة رئيس الجمهورية للمستشفى الجهوي يوم الإثنين 26 ديسمبر 2022 وهو إقصاء ممنهج حتى لا يقع التركيز على حقيقة الوضع المتأزم بالمستشفى الجهوي خصوصا وقطاع الصحة بالجهة عموما والمتمثل في :

- النقص الفادح في الإطار الطبي والشبه الطبي وطب الاختصاص والعملة
- ضعف التجهيزات والمستلزمات الطبية والوقائية .
- عدم احداث أقسام جامعية جديدة تمكن من تغيير صبغة المستشفى من جهوي الى جامعي .
- تهرأ البنية التحتية لأغلب المؤسسات الصحية بالجهة .
- التأخر في انجاز المشاريع المبرمجة منذ سنوات .
- سلبية تعامل وزارة الصحة مع تقرير التفقد للمستشفى الجهوي الصادر عن مصالحها المركزية على إثر حادث وفاة الدكتور بدر الدين العلوي .

وبناء عليه فإن فروع المنظمات الوطنية بالجهة الممضية أسفله تعلن ما يلي :

1 - تثمينها للدور الريادي الذي لعبه القطاع الصحي العمومي وأعوان الصحة في مواجهة الإمراض والأوبئة رغم قلة الإمكانيات وعدم توفر بعضها .

2 - استنكارها لتغييب ممثلي المنظمات الوطنية بالجهة لمواكبة هذه الزيارة وهو مؤشر خطير يدل على سياسة الإقصاء خاصة انها كانت ولا تزال الدافع القوي لحماية المؤسسات العمومية بصفة عامة والصحية بصفة خاصة لما يملكه من جهد في التوجيه والاقتراح والضغط والتشاركية مع السلط الجهوية والصحية .

*نسخة من بيان المنظمات الوطنية

الشباب والانتخابات التشريعية 2022:

* ناجح مبارك

عزف على أوتار الغياب لكن لماذا؟

*محمد الجويلي

وإن كانت نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع يوم السبت 17 ديسمبر 2022 ضعيفة جدا وفي حدود 11،22 ٪ (حسب ما صرّح به فاروق بوعسكر) وترفع بعض الجمعيات المراقبة للمسار الانتخابي من هذه النسبة لتتجاوز العشرة بالمائة، فإن الغائب الأكبر فيها هو الشباب الذي لا تتجاوز نسبة مشاركته الخمسة بالمائة من مجموع نسبة المشاركة العامة. هذا العزف على أوتار الغياب له ما يبرّره لدى عدد من شبان الجامعات والعاطلين والمعطلين في المقاهي والساحات ممن التقتهم «الشعب» يوم الانتخابات واليوم الذي يليه وهي شريحة «فقدت الأمل من جديد بعد أن بعث فيها الرئيس قيس سعيد ذلك يوم 25 جويلية» وعلى حد قول البعض من المستجوبين فالظّاهر أن الرئيس له برنامج سياسي لا اقتصادي ولا اجتماعي.

ومثلت انتخابات السابع عشر من ديسمبر محطة جديدة للعزوف الشبابي العام بعد الأمل الذي رفعه قيس سعيد المرشح سنة 2019 والذي استولى على «مقدرات الشباب الانتخابية» وهو القادم من خارج السيستام أو المنظومة وآمن بمشروعه الشباب في البداية ذلك أن نسبة الفئة العمرية كانت بين 18 و 35 سنة التي صوتت لقيس سعيد وقد تجاوزت 91،3 ٪ وذلك حسب إحصائيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وحتى الفئة العمرية بين 26 و44 سنة فقد استحوذ على أصواتها قيس سعيد وكان نصيب المرشح من الثلاث ملايين ونصف المليون من الناخبين في الدورين الأول والثاني للانتخابات لسنة 2019 نسبة 55 ٪.

محرار الشعبية والشعبوية

إلا أن السؤال المحوري أين تبخرت تلك الأرقام والإحصائيات 16 شهرا بعد أحداث 25 جويلية؟ يُذكر هنا أن رئيس الجمهورية حافظ حسب إحصائيات «سيقما كونساي» والتي لم تصدر أيّة أرقام إحصائية منذ شهر تنفيذا لقرارت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فقد تقدم الرئيس في محرار الشعبية محافظا عليها في حين واصل خصومه التدحرج إلى الأسفل ولكن تلك الإحصائيات ذاتها ولئن وضعت قيس سعيد في القمة فإن الأرقام المتتالية تشير إلى التراجع في الشعبية إلى أن اكتشف الجميع عزفا على أوتار الغياب لدى الشباب الذي آمن في البداية بمشروع قيس سعيد من حيث معارضته لنظام الاقتراع النسبي الأول والذي أفرز ما بين سنتيْ 2014 و2019 نظام العنف والغنيمة داخل البرلمان.

هكذا لم يخرج الشباب عن معادلة القبول والنفور في مقاربته للانتخابات على حد قول الباحث في علم الاجتماع محمد الجويلي الذي قدم مع عدد من الباحثين الشباب دراسة بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان حول الشباب والمشاركة في الانتخابات بين القبول والنفور وطرح عدة أسئلة حول الديمقراطية التمثيلية وحدود قدرتها على تقديم الإجابات القطعية السياسية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، ووجود مؤسسات سياسية وشبابية لا تشبه الشباب هذا إلى جانب غياب الهدف الواضح من الانتخابات والبرنامج القابل للتنفيذ مع عدم القناعة بالسياسة والسياسيين وغياب الثقة في الفاعلين والمترشحين.

برامج ووجوه تشجع عن العزوف

هذا الأمر تقف عنده الطالبة في العلوم الاقتصادية والمالية ياسمين العرفي التي قدرت أن من أهم أسباب العزوف عن الانتخابات من طرف الشباب كفئة عمرية متحركة ومتحررة ساهمت في صعود قيس سعيد «الرجل النظيف والنزيه» على حد قولها هو ما لاحظته من خطاب متعثر وضبابي للمترشحين من مختلف الدوائر الانتخابية فهم لا يقدمون برامج واضحة ولا يعي أي منهم دور البرلمان القادم مما يذكر الناخبين والمواطنين بوجوه برلمانية سابقة أمعنت في تكريس صورة «الهرج والمرج» تحت قبة البرلمان السابق وتخوف الناس من عودة الممارسات نفسها فقاطعوا الانتخابات التشريعية رغم تصويتنا لقيس سعيد في انتخابات 2019. وتتساءل الطالبة ياسمين: «ما العمل الآن؟».

أطياف البرلمان السابق وقبله المجلس الوطني التأسيسي لا تزال تخيم على نظرة الناس للانتخابات التشريعية وتلك «العشرية السوداء» على رأي البشير العجمي الشاب الجامعي والمعطل عن العمل وهو يلاحظ مع أصدقاء له أن مخيال الناخبين لم يتخلص من أفعال وخصام عنف النواب سنتيْ 2014 و 2019 و«المخيلة الجريحة» ساهمت في هذا العزوف رغم أن القانون الانتخابي الجديد يكرس الاقتراع على الأفراد وألغى الأحزاب وقد تكون مسألة تجاوز الأحزاب من أسباب العزوف فلهذه الأحزاب «ماكينة «الدعاية والتأثير من باب الصراع وهذا ما غاب عن انتخابات 17 ديسمبر 2022. هذه الاحزاب اختارت أن تعاقب بدورها قيس سعيد على طريقتها بالقطيعة مع المسار الانتخابي برمته وهي التي وجهت سهام نقدها له منذ الايام الأولى لمسار 25 جويلية.

غياب المال الفاسد وماكينة الأحزاب

أما الباحث والنشاط الجمعياتي مهيب الورتاني فقد توقف عند ما صرح به فاروق بوعسكر رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أن غياب المال الفاسد والذي اثبتته تقارير هيئة محكمة المحاسبات كان وراء العزوف ليؤكد ان الانتخابات الفارطة بهرجها ومرجها خلقت مناخا من التنافس والمنافسة وغاب هذا المناخ عن انتخابات 17 ديسمبر 2022 مما أثر على إقبال الناخبين وعلى قدرة المترشحين في ظل غياب التمويل العمومي والشخصي على القيام بحملة تستقطب الشباب والكهول رغم أن البرامج المقدمة والمتنافس حولها بالضرورة هي «برامج القرب» وحاور فيها المترشح الناخبين في دائرته الانتخابية قبل الصياغة النهائية.

والثابت أن الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وحسب عدد مهمّ من المستجوبين من الشباب في المقاهي ومن أمام مكاتب الاقتراع المهجورة الا من بعض المراقبين أنّ الأزمة الاقتصادية وغياب المواد الغذائية من سكر وحليب ومواد أخرى أثر على حماس الناخبين وهي تولي وجه مطالبها إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد وتحمله المسؤولية في ذلك رغم أن جذور الازمة أعمق من ذلك وتعود إلى سنوات مضت كما أن غرق الشباب من مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية في مستنقع البطالة جعله يفكر في الآني دون السياسي ويهجر انتخاب «أولاد الحومة» رغم معرفته الشخصية بهم.

هكذا فإن هذه الانتخابات تكرّس العزوف العام من الشأن السياسي وما كان محلّ رضا انتخابي منذ اربع سنوات قد يكون محل سخط اليوم ما لم تتحرك «ماكينة» الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كتاب «التمرد والمتاهة»

شباب اليسار شباب ثائر وحائر لماذا والى متى؟

كيف ساهم شباب اليسار في الثورة وما بعدها؟ هل أمكن لليسار القديم تفكيك عوامل الهزيمة؟ أم يتخفى إلى الآن وراء لا مسؤوليته المباشرة؟ اي مواجهة بين يسارين متناقضين في التصورات والرؤى هل هرب جزء منه إلى المرشح قيس سعيد؟ هل تحول «شباب اليسار» او «اليسار الشاب» او «شباب اليسار» من شباب ثائر إلى شباب حائر؟ أسئلة مختلفة حاول الاستاذ ماهر حنين الإجابة عنها مع الباحث هشام عبد الصمد في كتاب «التمرد والمتاهة: شباب اليسار زمن الثورة والشعبوية» وماهر حنين الباحث الفلسفي والاجتماعي عايش شباب اليسار من الداخل قبل الثورة وبعدها وزمن الشعبوية كما كتب في ذلك وحبر المقالات وهذه المعايشة تجعل البحث اكثر قربا في القراءات والنتائج للواقع.

كتاب «التمرد والمتاهة، شباب اليسار زمن الثورة والشعبوية صدر عن منشورات نشاز ومكتب شمال إفريقيا لروزا لكسمبورغ وتضمن الـ208 من الصفحات ستة فصول أولها وبعد التوطئة فصل اول حول الثورة والانتقال الديمقراطي والتباس الدلالات ومدخل لرؤية شاملة وفصل ثان حول الثورة: الحدث والدلالة من منظور الشباب او الجذور البعيدة للهزيمة وفصل ثالث حول من الثورة إلى الدولة او تمثلات الشباب لتجارب اليسار الانتخابية وفصل رابع عن فشل الانتقال الديمقراطي أو هدّ الشعبوية وفصل خامس الحركات الاحتجاجية دورات احتجاج وافق عصي وفصل سادس حول 2021 عام ولا كل الأعوام. وقدم ماهر حنين هذا المبحث قد كتبه بأسلوب سلس ولغة متجددة في ألفاظها ومصطلحاتها الحية وغير الجافة.

عايش ماهر حنين الثورة ومنعطفاتها وارهاصاتها من اعلاء سقف الطموحات إلى السقوط في هاوية الياس وبين هذا وذاك وجد ماهر حنين الوقت الكافي لمحاورة عدد من شباب اليسار المحمول على المواجهة مواجهة الأفكار الجديدة وبناء الذاتيات المختلفة والمتحررة من أطر التنظيم الحزبي وجدرانه. الحدث المحفز لكتابة هذا المبحث «هو هزيمة اليسار في انتخابات 2019» والتي بقدر ما كانت متوقعة فقد هزت أركان بيت متداع للسقوط حتى كاد يقع على رؤوس النائمين تحت سقفه». اليسار هزم انتخابيا غير انه رفض التفكير في الهزيمة والتوغل في أسبابها البعيدة.

في المبالغة في انكار العثرات

إن الداء القاتل لليسار هو المبالغة في إنكار عثراته وأخطائه ورفضه استخدام أدوات النقد ومساءلة مسلماته النظرية وأساليبه واخطائه وهذه المساءلة لا تمس جيل القدامى بل اليسار الشاب وقد وضع ماهر حنين مع هشام عبد الصمد تمييزا بين يسارين الأول حزبي تقليدي بزعاماته ومعجمياته وخرائطه الذهنية وانقساماته ويسار شبابي مدني أفقي، متمرد على تلك الخرائط وتلك المعجمية ليضع بذلك البحث في اطاره العلمي والمنهجي، هذا مع محافظته على فخر الانتماء إلى قيم اليسار المبثوثة لدى اليسار الثاني حيثما وليت وجهك كما يقول الكاتب ثمة مقاومة ما.

جاور ماهر حنين الشباب المتمرد من اليسار وحاورهم طيلة جلسات وجلسات ومن هذه المحاورات المفتوحة خلص إلى التباس الدلالات بين ثورة دائمة ومنتصرة ودولة مطلقة النفوذ ومتعالية عن المجتمع الصانعة له حتى بعد 2011. ورفض تعالي الدولة عدم الاصغاء إلى شواغل شبابها مما يفسر تصادم تام مع شباب اليسار وشباب الثورة من جهة ومع رجال ورموز الدولة وامنها ورفع شعارات مثل «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق» خاصة وان جزءا

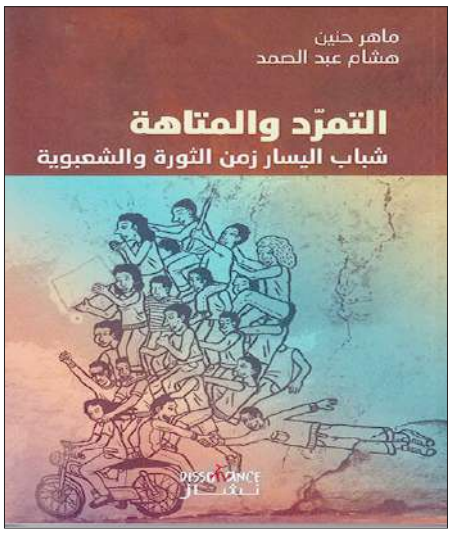

من اليسار استبطن الانتهازية السياسية» وبرر التوافقات والتحالفات ونكث العهد وتقلب المواقف» وهذا ما جعل شباب اليسار غير المنضبط يبحث عن آفاق أخرى من خارج المنظومة الاطارية لليسار الحزبي.

غاب اليسار فحضر قيس سعيد...

هذه الرغبة في البحث عن يسار طهوري و«متخلق» بمعنى العودة إلى القيم المؤسسة لليسار وجدها هذا الشباب الرافض للواقع ولسلوك انتهازي للنخبة اليسارية إلى البحث عن بديل وجده في المرشح قيس سعيد القادم إلى أم المعارك الانتخابية دون حزب سياسي ولا حملة انتخابية ولا مال وبكلفة غير باهضة ليظهر كرمز للنزاهة والاستقلالية ونظافة اليد ويقدم مشروعا متصادما مع المشروع التقليدي، وهو ربط منهجي بين الدافع الأخلاقي والفعل السياسي ورفض مشروع يقوم على «الحيلة والمساومة والكذب» مقابل مشروع قيس سعيد الطهوري والمتعفف ووجد شباب اليسار في أطروحات الرئيس الجديد ملاذه الفكري والسياسي وكما قال أحد المتحاورين انه أعاد إلى السياسة «معناها الحقيقي».

تمرّ الوقائع الانتخابية ويصل المرشح الطهوري إلى السلطة وينقشع الضباب ويصطدم السياسي بواقع الممارسة فيجمع بين خطاب شعبوي او ما اسماه الباحث القانوني حمادي الرديسي بـ«الشعبوية المحافظة» وهو الذي أعاد إحياء «البلاغة الثورية» على حد تعبير الكاتب نفسه وبهذا الخطاب إلى جانب غياب اليسار مهد كل ذلك لحضور قيس سعيد وهو غياب متمثل في الانقطاع عن الشعب وترك المجال شاغرا وهي مسؤولية مشتركة بين اليسار الاحتجاجي واليسار التقليدي وهذا ما توقف عنده عدد من شباب اليسار الذي حاوره الباحث.

في مغادرة المسلمات المجترة لليسار

يقف الباحث ماهر حنين مع هشام عبد الصمد في ختام كتابهما «التمرد والمتاهة» عند أهمية هذا الحوار مع شباب اليسار المؤتمر والتائه بين المسالك والمباحث وهو الساعي إلى الخروج من طرق التفكير المعبدة سلفا وهو ما يقضي من الفاعلين السياسيين تقليديين واحتجاجيين مغادرة مربع المسلمات التي تعود اليسار على اجترارها كلما أراد التفكير في ذاته وعن أوضاعه واولا يجب إسقاط مفهوم التناقل بين الاجيال او تداول المشعل انه إفلاس ما بعد اليسراوية كما تحدث عن ذلك الراحل مالك الصغيري. هذا مع ضرورة القطع مع اللغة الخشبية المحنطة وهو ما تداولته كل محاورات الشباب اليساري المتحفز للتغيير كما ورد بكتاب «التمرد والمتاهة» بحثا عن شباب متفرد.

* ناجح مبارك

الدكتور عدنان الإمام لـ «الشعب»

الدورة الثانية لن تلغي نسبة العزوف غير المسبوقة في العالم لتشريعية 17 ديسمبر

* حوار: لطفي الماكني

استبعد الدكتور عدنان الإمام استاذ القانون الدستوري ان يكون هناك اي تفاعل للناخبين خلال الدورة الثانية للانتخابات التشريعية اذ عدد في الحوار الذي خص به «الشعب» الاسباب التي أدت الى نسبة العزوف الكارثية في الدور الأولى.

كما توقف عند الاخلالات بالقانون الانتخابي المستوجب مراجعتها حتى يكون ذلك القانون محفزا لترسيخ مسار ديمقراطي ويتطلب مشاركة كل الفاعلين في الشأن العام بعيدا عن الانفرادية والقرارات المسقطة من قبل رئيس الجمهورية التي أدخلت البلاد في حالة عطالة في الوقت الذي كان ينتظر ان تكون هذه الانتخابات منطلقا لمرحلة مغايرة لما سبقها.

وقدم محدثنا مقترحاته للخروج من هذا المأزق اساسا في الاجراءات التي على الرئيس قيس سعيد اتخاذها على أساس التشاركية والقبول بالرأي المخالف.

*** أي مشروعية للبرلمان الجديد في ظل الانتقادات الواسعة لطريقة الاقتراع ونسبة المشاركين فيها؟**

ـ بطبيعة الحال يجب في البداية ان نشير الى حدث هام بقدر ما هو مؤسف في الوقت نفسه ويتمثل في ان الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية حطمت رقما قياسيا عالميا في ضعف نسبة المشاركة مما ادخلنا للتاريخ من بابه الخلفي ويترتب عن هذا بداية ان مشروعية المجلس ستكون بطبيعة الحال منقوصة وتفسح المجال للمشككين في القدح في مشروعيته.

ويرجع ما حصل الى تظافر معطيين رئيسين يتمثلان في الترتيبات الكارثية التي جاء بها القانون الانتخابي مثل مسألة التزكيات وحامل الجنسية الاخرى الذين حرموا من حق الترشح وتقسيم الدوائر الانتخابية وغير ذلك كثير اما المعطى الثاني فيرتبط بتنظيم العملية الانتخابية في حد ذاتها وبآنعدام الرؤية بالنسبة للمترشحين بمعنى انه لم يكن هناك اي وسيلة عملية تمكن الناخب المحتمل من معرفة المترشحين ومن الاطلاع على برامجهم وعلى انتماءاتهم الايديولوجية والسياسية وبالتالي لا يمكن لاي ناخب ان يشارك في عملية ضبابية يستحيل فيها التعرف على المترشحين بما يكفي لإختيار أحدهم وهذا الجانب هو في حقيقة الأمر حاسم ومفصلي في عزوف الناس على المشاركة في العملية الانتخابية اذ ان كل المعلومات التي تخص المترشحين محجوبة تماما عن الناخبين خلافا لما كان عليه الامر في العمليات الانتخابية السابقة حيث تعرف الهوية السياسية والايديولوجية للمترشح من خلال انتمائه الحزبي ولا يفوتنا هنا ان نلاحظ ان ما اراده الرئيس سعيد وقع عكسه بالضبط اذ انه اختار الاقتراع على الاشخاص في دائرة واحدة ظنا منه انه بذلك يمكن للناخبين ان يعرفوا شخصيا المترشحين وان يعمدوا الى الخيار الصواب في حين ان العكس هو الذي حصل فالمترشح في دائرة تضم عشرات الآلاف من الناخبين لا يعرفه حقيقة إلا من زكّاه او محيطه العائلي ولا يعرفه احد في ما زاد على ذلك ولم يقع اقرار على مستوى القانون الانتخابي او على مستوى القرارات الترتيبية التي اتخذتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اي اجراء عملي يمكن الناخبين من التعرف ولو بصفة مقتضبة على المترشحين.

*** هل يمكن ان يغير الدور الثاني من النسبة الهزيلة لعدد المشاركين في الاقتراع يوم 17 ديسمبر؟**

ـ المسألة ليست قانونية بل عملية ولها دلالات سياسية طبعا المطروح ليست قانونية المجلس النيابي بل مشروعيته اما في ما ذهب

على رئيس الدولة تطبيق اصلاحات عاجلة أقرب للواقع منها للفرضيات والتخمينات

هناك ترابط عضوي وهيكلي في تفاعل الناخبين مع الشأن السياسي وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

اليه رئيس الدولة بضرورة إنتظار نتائج الدورة الثانية لتقييم نسبة المشاركة فالنتائج المنتظرة لن تلغى الرقم القياسي العالمي الذي سجل في الدور الاول والذي يعتبر عثرة سياسية كبرى ذات دلالة في مسار اعادة تشكيل المؤسسات ولكن ما يمكن الحزم به منذ الآن هو ان نفس الاسباب تؤدي لمحالة إلى نفس النتائج فإذا مااستمرت ضبابية العملية الانتخابية واذا استمر تغييب المعطيات الشخصية والسياسية الخاصة بالمترشحين عن الناخبين فسنجني نفس النتائج اذ لا يمكن تصور ان يتوافد الناخبون على مراكز الاقتراع لاختيار مترشح لا يعرفون عنه شيئا وفضلا عن ذلك قد وقع اتخاذ اجراءات لا تساهم في اثارة اهتمام الناخبين حول العملية الانتخابية ففي الانتخابات السابقة هناك جو عام سياسي واعلامي يساهم في تعبئة الرأي العام وفي اثارة اهتمام الناس بالعملية الانتخابية من ذلك مثلا ان الناس يجتمعون حول التلفزة للاطّلاع على التقديرات الاولية بعد غلق مراكز الاقتراع وهذا وقع منعه بموجب القانون بحيث كون اصحاب القرار في إدارة العملية الانتخابية جوء عام يساهم بصفة فعّالة في عدم اهتمام الناس بالعملية الإنتخابية وكأنها لا تعني إلا اصحاب القرار.

*** ما هي الاصلاحات المفترضة على القانون الانتخابي بعد ما تبين استحالة تطبيقها؟**

ـ الاصلاحات يجب ان تمتد الى القانون الانتخابي في حد ذاته وكذلك الى ادارة العملية الانتخابية اما في ما يتعلق بالاصلاحات الواجب ادخالها على القانون الانتخابي فتتمثل في ما يلي:

إلغاء مسألة التزكيات ومسألة اخرى في غاية الاهمية وهي رفع منع الجمع بين وظيفة نائب ووظيفة اخرى لان منع الجمع تقصى بصفة آلية من دائرة العمل النيابي. أبرز وأكبر الكفاءات في المجتمع التي حققت نجاحات في ميادين عملها وهذا ما سينعكس سلبيا على اداء البرلمان وذلك بسبب اجراء اقصاء كمّ هائل من الكفاءات التي أشرنا اليها.

مسألة ثالثة تتمثل في إلغاء حاملي جنسية أخرى من الترشح للانتخابات فهذا الاجراء هو خطير جدا وغير دستوري اذ يقوض مبدأ المساواة امام القانون فتونس على غرار عدة دول اخرى لها جالية كبرى مقيمة في الخارج والكثير منهم يحملون جنسيات بلد الاقامة الحالي او السابق فضلا عن مئات الآلاف من التونسيين الذين لهم أصول ليبية أو جزائرية او مغربية ونذكر هنا على سبيل المثال بان المصدر الاول للدخل بالعملة الصعبة في البلاد متأتي من هذه الجالية التي تساهم بصفة فعالة في اقتصاد البلاد والتي اثبتت ولاءها المطلق للوطن وقد تكون لمثل هذا الاجراء تداعيات اقتصادية خاصة وان المداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من التونسيين بالخارج هامة على مر العقود الماضية.

اما بالنسبة لادارة العملية الانتخابية فيتعين فرض أساليب للتعريف بالمترشحين لدى الناخبين بحيث يتسني لناخب في دائرة المرسى قرطاج مثلا او غيرها ان يتمكن من الاطلاع بكل سهولة على المترشحين في دائرته وعلى مرجعياتهم الايديولوجية والسياسية وعلى برامجهم وعلى كل ما من شأنه ان يساعده على حسن الاختيار وبالتالي على المشاركة في العملية الانتخابية فلا مشاركة دون معرفة تفصيلية سابقة.

الدكتور عدنان الامام

كما يتعين إقرار الاجراءات العملية الكفيلة بإطلاع الناس بيسر على نتائج العملية الانتخابية فإلى يومنا هذا لا يمكن لمواطن عادي الاطلاع على النتائج إلا بشق الأنفس وهذا أمر غير منطقي ويمكن ان نقول انه عبثي كما يتعين لغرض إثارة اهتمام الناس بالانتخابات اعادة السماح ببث التقديرات الأولية لنتائج الانتخابات بعد غلق مراكز الاقتراع لانها لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد على النتائج وتساهم بصفة فعّالة في لفت انتباه المواطنين للانتخابات.

*** الاصلاحات التي أشرت اليها تحتاج لحوار وتشاركية فكيف ترى تجسيم ذلك؟**

ـ هذا أمر لا مناص منه اذ من المفروض ان يقع اصلاح ما يجب اصلاحه في هذا الصدد بناء على نتائج الانتخابات بحوار جدي ونزيه ينعقد بين رئيس الدولة من جهة والمنظمات الوطنية الكبرى وبعض الشخصيات السياسية والقانونية الغير معنية بمناصب او بمآرب خفية من جهة اخرى لوضع تصور تشاركي يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الوزارية في هذا الحقل ويساهم في حل احد اهم المعضلات التي تعترضنا على درب تشكيل المؤسسات بما يرضي الطيف الاوسع من مجتمعنا.

*** لكن الا ترى ان ما حصل سببه تسرع وتشبث رئيس الدولة بفرض القانون الانتخابي وتغييب أغلب الفاعلين في المشهد العام؟**

ـ نعم بالفعل كان القانون الانتخابي نتاج لتعنت وتسرع الرئيس واصراره الغير مبرر على تمرير تمثلات الى الواقع السياسي لا توجد الا في ذهنه في حين ان الواقع العملي هو مختلف تماما عن تلك التمثّلات المشار اليها بحيث حينما تنزلت تلك التمثلات على الواقع الحقيقي انتجت كارثة سياسية تمثلت في فصل الشعب عن العملية السياسية بقصد او بغير قصد مما مكننا من احراز رقم قياسي عالمي في العزوف الانتخابي لذا توجب على رئيس الدولة ان يخرج من عالم الفرضيات الى عالم الواقع وان يدير حوار جدّي وناجع يقع من خلاله تكريس وتطبيق الاصلاحات العاجلة التي يجب ادخالها على المسار والوسائل الدستورية للتحقيق السريع وهي متاحة بكل يسر لرئيس الدولة.

*** كشفت حالة العزوف يوم 17 ديسمبر عن ترابط المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فكيف يتجسّد ذلك مستقبلا؟**

مما لا شك فيه ان هناك ترابط عضوي وهيكلي بين الشأن السياسي والشأن الاقتصادي والشأن الاجتماعي وهي كتلة واحدة في حقيقة الامر يمكن ان نطلق عليها كتلة الشأن العام والتي لا يمكن ان نفصل أحد مكوناتها الأساسية عن الاخر وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا ان الشأن السياسي والاهتمام به والتعامل معه مرتهن بطبيعة الحال بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فحينما يستشعر المواطن ان السياسة لا يمكن لها ان تغيّر شيئا من وضعه المعيشي يبتعد عن المشاركة فيه بأي طريقة كانت في حين انه حينما يستشعر ان هذا الشأن السياسي قد يوظف ويسخّر لتغيير وضعه الاقتصادي والاجتماعي فيترتب عن ذلك طبعا ان يهتم به ويشارك فيه بكل اندفاع ونحن الآن في وضع اقتصادي واجتماعي صعب جدا لم يسبق له مثيل ولا يمكن لاي كان ان يجد الحلول المناسبة له بمفرده او بالتفرد بالرأي او باتخاذ اجراءات مسقطة فالمشكل هو جماعي ولا يقبل الا الحلول الجماعية والتشاركية المتأتية من نظرة تأليفية لمقاربات متنوعة ومختلفة ومتعددة الاختصاصات.

الدكتور حسان موري لـ «الشعب»

* حاوره: لطفي الماكني

ما تروج له الحكومة حول المؤسسات العمومية مغاير للحقيقة

بيّن الدكتور حسان موري الاستاذ الجامعي المتخصص في علم الاجتماع غياب الوضوح والشفافية والصدقية في التعامل مع اوضاع المؤسسات العمومية والمنشآت العامة من قبل الحكومة الحالية والدليل أنها تروج كون الحل في خوصصتها كما يرمي اليه مشروع مرسوم يتعلق بتنقيح القانون عدد 9 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية ذلك ان مثل هذا المنحى خطير وخاطئ باعتبار ان هذه المؤسسات ليست خاسرة كما يروج البعض لذلك من خلال جملة من الشعارات الجوفاء مجانبة للحقيقة. ودعا في الوقت نفسه إلى ضرورة الفصل بين مهام الرئيس المدير العام ومجلس الادارة الذي يفترض ان يقوم بدور المراقبة لضمان النجاعة المطلوبة في عملية التسيير للمؤسسات والمنشآت العمومية التي لا بد ان تقطع مع عقلية كونها ترسانة للتشغيل وهذا ما ارهقها بفعل الممارسات السابقة المعلومة لدى الجميع.

واستغرب الدكتور حسان موري من تصريحات الحكومة كون المؤسسات العمومية تعيش حالة افلاس في حين انّ اغلبها لديها مستحقات على الدولة ارجاعها اليها والأمثلة عديدة بل هي تستعمل تلك الاموال «لترفيع» أوضاع مؤسسات اخرى ومن هنا يرى محدثنا ضرورة وضع قانون خاص بالقطاعات الاستراتيجية في ظل اتساع دائرة القطاعات التنافسية من حول المؤسسات العمومية بما خلق قطاعات موازية تضر بجدوى ونجاعة تلك المؤسسات ثم تنطلق الحكومة في طرح العشرات من تلك المؤسسات على الخوصصة التي ستؤدي إلى كوارث، أولها ارتفاع اعداد ليصبح مصير المواطن مرتبط بالخواص المتحالفين مع الشركات الاجنبية واشار محدثنا هنا الى الموقف الثابت للاتحاد العام التونسي للشغل لمنع تمرير مثل هذه المشاريع غير الوطنية وذكر بما خطط له البعض في علاقة «بالستاغ» والحديث عن الطاقات المتجددة ومدى ارتباطها بالشركات الاجنبية التي لن تفكر في مصلحة البلاد والمواطنين. كذلك الامر بالنسبة «للصوناد» حيث يستوجب الامر اخراجها من اشراف وزارة الفلاحة لانها اول مستهلك للمياه والحل حسب رأيي في احداث وزارة خاصة بالمياه تراعي مصالح الجميع دون الخضوع لمصلحة سلطة الاشراف بالدرجة الأولى وبالتالي على الحكومة عدم الاستفراد بالمؤسسات العمومية لخوصصتها لان التداعيات ستكون بها انعكاسات على القطاعات التنافسية الاستعمارية وما سينجز عنها من تسريح للعمال وارتفاع نسبة البطالة وتضرر المواطنين الذين يدفعون حاليا أسعار الخدمات المقدمة اليهم مثقلة بسوء التصرف في هذه المؤسسات لان غاية الدولة بالدرجة الاولى جمع الموارد المالية بشتى الطرق.

*** ضرب الخيار الاجتماعي**

توقف الدكتور حسان موري عند قانون المالية الجديد (2023) الذي يعكس تلك الرؤية والغاية المعتمدة من قبل الدولة حيث هناك تخل عن الخيار الاجتماعي مقابل توسع دائرة الخوصصة وهيمنة رجال الاعمال والسبب يعود حسب قوله الى ان الموجودين في مواقع القرار بيروقراطيين لا هم لهم الا جمع الجباية وبأي طريقة كانت للمحافظة على امتيازاتهم ومنافعهم من ذلك ان لا دور للبنوك في دفع الاستثمار حيث اصبحت

القرار السياسي فيه ارتجالية واضحة

القارض الاول للدولة وبالتالي من أين ستخلق الثروة وتوفير مواطن الشغل وتحسين مستوى العيش.

وذهب محدثنا للقول كون الدولة تتغافل عن الحلول الحقيقية ليظل الوضع على ما هو عليه بل ان دائرة القطاع الموازي تتوسع حتى باتجاه القطاعات المنظمة التي لم تعد قادرة على مسايرة

الضغوطات المفروضة عليها بالضرائب المجحفة اذ لا يعقل ان تتجاوز نسبة القطاع الموازي 50٪ وما يعنيه من تشغيل هش وتداعياته الاجتماعية بما يفهم منه ان مثل هذه السياسات لا تهتم بالاستقرار الاجتماعي الذي ينطلق من توفر حقوق العمال لينعكس لاحقا على استقرار أسرته ومنها الى كامل المجتمع وبالتالي فإن مثل هذه المخاتلة ستدفع نحو احتقان اجتماعي بعد انسداد الآفاق وهجرة الالاف خارج البلاد بطريقة نظامية وغير نظامية كل حسب اوضاعه، اضافة الى لهث المواطن يوميا بحثا عن المواد الاساسية دون ان يظفر بها وان توفرت فان اسعارها ملتهبة وكل ذلك ينذر بانفجار اجتماعي لن يقدر أي كان على التحكم فيه والمتسبب فيه القرار السياسي الارتجالي الذي لا يقدر على ضمان استقرار مؤسسات البلاد وتوفير العيش الكريم للمواطنين.

على الحكومة البحث عن الحلول الحقيقية والعملية بعيدا عن ضرب الخيار الاجتماعي واثقال كاهل المواطنين بالضرائب

اسكندر السلامي رئيس الجمعية التونسية للحوكمة الجبائية

* ناجح

هؤلاء ضحايا قانون المالية والاستشارة كانت صورية

تشهد الساحة الاقتصادية حالة غليان بعد انفراد وزارة المالية عبر الوزيرة واطاراتها بصياغة أحادية لقانون المالية وحتى الاستشارة الصورية لم تمكن الوزيرة سهام البوغديري منها أهل المهنة من الخبراء والمستشارين الجبائيين من الاطلاع المسبق عن المشروع أي مشروع قانون المالية قبل أن يصدر قرار نشره بالرائد الرسمي من لدن رئيس الجمهورية. عن المسائل المتعلقة بالقانون الجديد سألنا اسكندر السلامي المستشار، الجبائي ورئيس الجمعية التونسية للحوكمة الجبائية.

تضمن قانون المالية لسنة 2023 توجهات مزيد الترفيع في عدة أداءات ومعاليم على غرار الأداء على القيمة المضافة ومعلوم الطابع الجبائي بالإضافة إلى خطايا التأخير والتي سيتحمل اثارها المواطن العادي والمؤسسات الصغرى وصغار التجار وهم أساسا

تضخّم وزيادة جديدة في الأسعار خلال شهر جانفي 2023

ضحايا الأزمات الاقتصادية المتتالية. لكن للأسف فإن التبريرات التي رافقت هذه الإجراءات على غرار المقارنة مع ما هو معمول به في دول أخرى ومواصلة الإصلاح الجبائي تعكس عدم جدية الإجراءات المتخذة كما أن المبررات التي تتكرّر من قانون إلى آخر لم تعد تحظى بالقبول لدى الأطراف المعنية بهذه الإجراءات.

أن ما يستقر في ذهن الرأي العام بعد الجدل الحاصل وعدم الاستشارة الجدية لأهل المهنة والمنظمات الوطنية أن الإجراءات الجبائية ستزيد في الطين بلّة لما تصنعه من تضخم في الأسعار وضغط إضافي على المقدرة الشرائية للمواطن. وهو الذي تضرّر، من ذلك بفعل مخلفات الإجراءات الخاصة. كما يبدو جليّا أن وزارة المالية استغلت الظرف الاستثنائي لتمرير إجراءاتها بعيدا عن النقاش خاصة أن عرض المشروع على المجلس الوطني للجباية عملية صورية بحتة لم يكن لها تأثير للأطراف الحاضرة فيه على المشروع المعروض عليهم كما أن وزارة المالية غير ملزمة بالرد على هذه المقترحات وأخذها بعين الاعتبار فضلا عن ضعف الأطراف الموجودة والتي لم تساهم في تقديم حلول مدعمة.

كما أنها لم تسعَ في دراسة آثار الإجراءات الجبائية على منظوريها ومما يزيد من محدودية دورها استدعاؤها للحضور بالمجلس دون تمكينهم من مشروع القانون قبل انعقاد المجلس بما قد يمكنهم من فرصة الرجوع إلى منظوريهم ودراسة مضمونه وآثاره. كما يبيّن القانون الحالي مواصلة انفراد وزارة المالية بالمسألة الجبائية خاصة في غياب تقييم مستقل وموضوعي لآثار ما تنفرد بإحداثه من إجراءات لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.

المتقاعد الجيّد في تونس هو المتقاعد الميّت!

*** بقلم: الأستاذ محمد الحمدي**

من أشهر المقولات التي يردّدها عُتاة الصّهاينة هي «العربيّ الجيّد هو العربيّ الميّت» وقياسا على ذلك يقول حكّامنا تلميحا أو تصريحا «المتقاعد الجيّد هو المتقاعد الميّت».

إنّ المسؤولين التونسيين من أكبرهم إلى أصغرهم شرعوا منذ 2016 في حربهم النفسيّة ضدّ المتقاعدين وتأجّجت هذه الحرب منذ سنة 2017 حتّى الآن إذ صرّح رئيس الحكومة يوسف الشاهد في كلمته خلال أشغال الندوة الوطنية للإصلاحات الكبرى يوم الأربعاء 11 أفريل 2018: «إنّ الصناديق الاجتماعية ستكون عاجزة عن صرف جرايات المتقاعدين في حال عدم التّسريع في تنفيذ الإصلاحات الكبرى والاكتفاء بالحلول الوقتية». أمّا الرّئيس المدير العامّ لصندوق التّقاعد والحيطة الاجتماعيّة عماد التّركي فقد علّق على فرضيّة تواصل إشكاليّة صرف جراية المتقاعدين الأشهر القادمة يوم 26 أفريل 2018 قائلا: «إنّ الإشكال يبقى مطروحا على اعتبار الوضعيّة الماليّة للصّندوق وطالما لم يتمّ إصلاح منظومة التّقاعد ...»، كما اعتبر بعض المسؤولين النّافذين أنّ ارتفاع معدل الأعمار في تونس هو واحد من الأسباب التي أدت إلى أزمة الصناديق الاجتماعية. وقد واصل المسؤولون في كلّ الحكومات التي تلت حكومة الشّاهد ترديد النّغمة نفسها ممارسة ضغطا نفسيّا رهيبا على المتقاعدين وعلى عائلاتهم.

إنّ تصريحات هؤلاء المسؤولين تجعلنا نتساءل: لماذا تستهدف الحكومة التونسيّة المتقاعدين؟ أ لِأنّ رموزها يتصوّرون أنّ المتقاعدين هم «فئة هشّة» وبالتّالي فإنّ الإجهاز عليهم من خلال قطع رواتبهم عمليّة يسيرة ولن تولّد ردّة فعل لديهم أو لدى المجتمع بأسره؟ أم تحوّل المتقاعدون إلى ورقة سياسيّة تستخدمها الحكومة لابتزاز الاتّحاد العام التونسي للشّغل وإجباره على تبنّي رؤيتها المتعلّقة بإصلاح الصّناديق الاجتماعيّة وهي -كما هو معلوم- رؤية مُملاة من الدّوائر الماليّة العالميّة؟

بادئ ذي بدء على الحكومة التونسيّة أن تعي جيّدا أنّها في صورة إذا ما خفّضت من جرايات المتقاعدين أو قطعتها فإنّ ذلك سيتسبّب في سقوطها المدوّي.

إنّ المتقاعدين لن يسمحوا لأيّ كان بأن يجرّدهم من حقّهم في العيش بكرامة بعد الجهود المضنية التي بذلوها في بناء دولة الاستقلال طيلة عشرات السّنوات في كلّ القطاعات دون وهن أو تأفّف رغم الظّروف الصّعبة التي كانوا يشتغلون فيها. ونذكّر الحكومة بأنّ جرايات المتقاعدين في تونس هي من أكثر الجرايات انخفاضا في محيطها العربيّ ما دامت تونس تتذيّلُ قائمة ترتيب الرّواتب في الدّول العربيّة. كما أنّ المتقاعد رغم جرايته الهزيلة فهو مُطالب بتسديد فواتير الماء والكهرباء ودفع معلوم البيت الذي يؤجّره وإعالة أسرته التي لا أحد يشتغل فيها في بعض الأحيان إضافة إلى شراء الأدوية للأمراض المزمنة التي يعاني منها نتيجة معاناته عندما كان مساهما نشيطا في الدّورة الاقتصاديّة. أمّا ارتفاع مؤشّر أمل الحياة لدى التّونسيين فمن المفروض أن يكون مدعاة للفخر نتيجة امتلاك المواطن لوعي صحّيّ وتطوّر الطبّ في بلادنا لا أن يكون سببا في تعكير مزاج بعض الحكّام الذين علّلوا إفلاس الصّناديق بتعمير المتقاعدين... وكأنّ هذه الصّناديق لم يقع نهبها ولم يعبث العابثون بمدّخراتها التي صارت تُصرف على من هبّ ودبّ بدل أن تُحفظ لأصحابها الذين ادّخروها طيلة سنوات عملهم. أمّا اسطوانة إصلاح الصّناديق الاجتماعيّة فهي اسطوانة مشروخة فقد سمعناها منذ زمن طويل ومللنا سماعها وعلى الحكومة إن كانت جادّة أن تسارع في هذا الإصلاح مع سائر الأطراف الأخرى التي يهمّها هذا الأمر -الآن وهنا- وفي مقدّمتها الاتّحاد العامّ التونسيّ للشّغل وأن تتخلّى عن الجعجعة والخطب الرنّانة. ويجب أن يكون هذا الإصلاح نابعا من مصلحة وطنيّة وليس مسقطا من الدّوائر الماليّة العالميّة التي تَحوّل الإنسان عندها إلى مجرّد رقم أو سلعة رائجة أو كاسدة ويبدو أنّ المتقاعدين التونسيين قد صاروا في عُرْف حكّامنا وأرباب المصارف الدوليّة سلعة فاسدة لا بدّ من التخلّص منها!

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ديوان الخدمات الجامعية للوسط
الحي الجامعي بقصر هلال

إعلان طلب عروض وطني عبر منظومة الشراءات العمومية ` على الخط «تونيبس» TUNEPS

عــ2022/02ــدد لتزويد الحي الجامعي بقصر هلال بمادة البيض خلال سنة 2023

يعتزم الحي الجامعي بقصر هلال إجراء طلب عروض وطني لاقتناء مادة البيض لتسديد حاجياته خلال سنة 2023 حصريا عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس».

فعلى الراغبين في المشاركة بطلب العروض والذين تتوفر فيهم الضمانات القانونية الضرورية لحسن انجاز الصفقة موضوع طلب العروض الوطني التسجيل بمنظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس» وتحميل كراس الشروط مجانا عبر الموقع **www.tuneps.tn**.

يتم تقديم العروض **حصريا** عبر منظومة الشراء العمومية على الخط (TUNEPS) على الموقع **www.tuneps.tn** ويتم ارسال نظير من السجل التجاري والضمان البنكي الوقتي بالطريقة المادية عن طريق البريد السريع او مباشرة الى مكتب الضبط بالحي الجامعي بقصر هلال في ظرف مغلق بإسم السيدة مديرة الحي الجامعي بقصر هلال يحمل عبارة «**لا يفتح طلب عروض وطني عدد 2022/02 لتزويد الحي الجامعي بقصر هلال بمادة البيض خلال سنة 2023**» نهج سالم فنطر المنطقة الصناعية (الجبسة) قصر هلال 5070 في أجل أقصاه **يوم الخميس 2023/01/12 على الساعة العاشرة صباحا.**

القسط	بيان القسط	مبلغ الضمان الوقتي
1	البيض	65د

ـ تغلق منظومة الشراءات العموميّة على الخط يوم الخميس 2023/1/12 على الساعة العاشرة صباحا ولا يمكن بعد هذا الأجل قبول أي عرض.
ـ يبقى العارضون ملزمين بعروضهم لمدّة مائة وعشرين يوما (120 يوما) ابتداءً من اليوم الموالي لآخر أجل محدّد لقبول العروض.
ـ يتمّ فتح العروض الفنيّة والمالية على الخط إلكترونيا وذلك في جلسة واحدة علنيّة يوم الخميس 2023/01/12 على الساعة الحادية عشرة صباحا بادارة الحي الجامعي بقصر هلال.

بلدية نبر

إعلان بتة عمومية بالإشهار والمزاد العلني لكراء محلات تجارية بالمنطقة البلدية (للمرة الأولى)

يعتزم رئيس بلدية نبر اجراء بتة عمومية بالاشهار والمزاد العلني للمرة الأولى وذلك يوم الثلاثاء الموافق لـ: 17 جانفي 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر البلدية لتسويغ عدد 04 محلات تجارية حسب البيانات التالية:

ع/ر	الفصول	المساحة	السعر الافتتاحي السنوي	مبلغ الضمان الوقتي	تاريخ وتوقيت ومكان البتة	المدة
01	محل تجاري بنبر القديمة شارع فرحات حشاد	18 م م	480 د	48 د	الثلاثاء الموافق لـ: 2023/01/17 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقصر البلدية	سنة واحدة قابلة للتجديد من 2023/01/17 إلى 2024/01/16
02	محل تجاري بنبر القديمة نهج البساتين	18 م م	480 د	48 د		
03	محل تجاري بنبر القديمة نهج الشيخ عياشي	120 م م	720 د	72 د		
04	مشربة متواجدة بالسوق الأسبوعية للدواب بنبر الجديدة	50 م م	960 د	96 د		

فعلى الراغبين في المشاركة والذين لم تتخلد بذمتهم ديون لفائدة الجماعات المحلية او الدولة وليست لهم سوابق عدلية او في حالة افلاس الاتصال بادارة البلدية كامل اوقات العمل الاداري لسحب كراس الشروط بمبلغ 20د ولسحب استمارة المشاركة قصد تعميرهما والتعريف بإمضائه عليهما وارجاعهما للبلدية مصحوبين بالوثائق الاصلية التالية قبل موعد يوم البتة.

ـ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية او من السجل الوطني للمؤسسات بالنسبة للاشخاص المعنيين
ـ شهادة ابراء من الاداءات البلدية او شهادة عدم الترسيم بالزمام البلدي.
ـ الدفع مسبقا للضمان الوقتي المقدر بـ: 10٪ من السعر الافتتاحي لدى قابض المالية بنبر قبل يوم 17 جانفي 2023.
ـ تصريح كتابي لتحديد نوع النشاط التجاري معرف بالإمضاء
ـ توضع الوثائق في ظرف يحمل عبارة (لا يفتح تسويغ محل تجاري كائن بنبر القديمة نهج الشيخ عياشي ونهج البساتين) مباشرة بمكتب الضبط المركزي للبلدية مقابل وصل استلام او عن طريق البريد مضمون الوصول او البريد السريع على العنوان التالي: «بلدية نبر نهج صليحة الحي الاداري».

يتم اعتماد ختم مكتب الضبط المركزي لتحديد وصول العروض.
ـ حدّد آخر اجل لقبول الملفات للمشاركة في البتة قبل يوم 17 جانفي 2023.
ـ يتعين على الفائز وقبل رفع جلسة التبتيت دفع الضمان النهائي المساوي لـ: 25٪ من ثمن الكراء السنوي لدى قابض المالية بنبر نقدا او بواسطة صك مؤشر عليه.
تحتفظ البلدية لنفسها بحق عدم التبتيت عند الاقتضاء.
ملاحظة: المعاينة الميدانية ستتم يوم الاثنين 16 جانفي 2023 (الاتصال بمقر البلدية: المصلحة الفنية) ولمزيد من الارشادات يمكن الاتصال بمقر بلدية نبر اثناء أوقات العمل الإداري او عن طريق الهاتف: 78246098 ـ الفاكس: 78246315.

في الاستبداد الشرقيّ

* بقلم الأستاذ: محمد الحمدي

إنّ كثيرا من المتتبّعين للشّأن التّركيّ -شرقا وغربا- كانوا يعتقدون أنّ تركيا قد عرفت نقلة نوعيّة في المجال السياسيّ وقد استطاعت أن تتحرّر من قبضة إرث الاستبداد الشرقيّ لكن الممارسات الأمنيّة والميليشويّة الفظيعة التي طالت المقبوض عليهم إثر المحاولة الانقلابيّة العسكريّة المشبوهة التي جدّت سنة 2016 قد أكّدت بما لا يدع مجالا للتّشكيك -بالنّسبة إلى من يريد رؤية الحقائق السّاطعة- أنّ تركيا تفصلها عن الديمقراطيّة صحراء الرّبع الخالي وأنّها لا تختلف عن أيّ قطر عربيّ أوإسلاميّ متخلّف يعادي الدّيمقراطيّة حتّى وإن اعتمدت صندوق الانتخابات كآليّة للوصول إلى الحكم.

يعرف الجميع أنّه وقع إيقاف الآلاف من العسكريين والأمنيين والمدنيين المتّهمين بالضّلوع في الانقلاب وتسريح عشرات الآلاف من الأكاديميين والإعلاميين والمدرّسين والكوادر العليا التي اعتبرها الحزب الحاكم غير موالية لأردوغان.

إنّ كلّ هذا لا يمكن أن يحدث إطلاقا في دولة ديمقراطيّة كما أنّ ما تعرّض له الموقوفون من هوان وإذلال وتعذيب جسديّ ونفسيّ لا يمكن أن يقع إلّا في بلد شموليّ لا يؤمن بدور المؤسّسات الديمقراطيّة عموما وعلويّة القانون خصوصا.

إنّ «أردوغان» من خلال تصريحاته التي تدعو إلى ضرورة إعادة النّظر في حكم الإعدام وتوعّده الموقوفين بالتّصفية الجسديّة بدل السّماح لهم بالأكل وسجنهم لسنوات طويلة إنّما يؤكّد أنّه حاكم متشبّع بالاستبداد الشرقيّ حتّى الهوس كما أنّ رئيس حكومته السابق «أحمد داود أوغلو» من خلال خطبة ناريّة وجّهها للمعتصمين في ميدان «تقسيم» يوم الانقلاب المزعوم ونعته للجيش التركيّ بأنّه «جيش الإسلام ومحمّد» يثبت بأنّ المشروع السياسيّ «الأردوغاني» هو مشروع إخوانيّ بامتياز ولا يمكن أن يكون مشروعا ديمقراطيّا بأيّة حال من الأحوال.

إنّنا نقول هذا من باب إزاحة الغشاوة عن أعين بعض التّونسيين الذين تؤلمهم رؤية الحقيقة عارية بدون مساحيق نتيجة انقيادهم لخدر الإيديولوجيا الدينيّة التي ساهمت في شلّ ملكتهم الذهنيّة وعقلهم النقديّ.

أعياد الميلاد والسنة الميلادية في فلسطين

بقلم محمد بدران

يحتفل العالم بأعياد الميلاد والسنة الميلادية الجديدة، وتقرع الاجراس في انحاء المعمورة معلنة البهجة والسرور، بينما في فلسطين تقرع أجراس الكنائس حزنا على ما يكتنف الشعب الفلسطيني من ظلم وارهاب وتطويق للمدن والقرى والمخيمات واغتيال واعتقال للمواطنين، ومصادرة الارض وقلع الاشجار وبناء المستوطنات، وتستقبل شعوب العالم قدوم العام الجديد في جو من الامن والاستقرار والطمأنينة والحرية وفي فلسطين تغيب هذه المظاهر ويلف الشعب الفلسطيني الحزن والمعاناة والارهاب والحصار والاغلاق وهدم المنازل، ويعمّ الحزن كل بيت في الشهداء والجرحى والمبعدين والمعتقلين الذين افتدوا وطنهم ودفاعا عن حقوق شعبهم الذي اقرته مبادئ منظمات حقوق الانسان ومئات قرارات مجلس الامن والامم المتحدة وآخره القرار الذي صدر بالأمس والذي نال 154 صوتا بأن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره بنفسه، وأنه صاحب السيادة على ثرواته وارضه.

إن اتباع الذين صلبوا السيد المسيح الذي نادى بالامن والسلام يحاولون اليوم صلب الشعب الفلسطيني الذي مشى على طريق الجلجلة وحمل صليب قضيته ومضى مؤمنا بإنهاء الاحتلال وتحقيق اهدافه مهما بلغت التضحيات ومهما طال الزمن ان كنيسة المهد مسقط مولد السيد يسوع المسيح تشهد اليوم مزيدا من سقوط الشهداء والجرحى في مواجهة الاحتلال وقطعان المستوطنين الذين يحاولون يوميا تدنيس حرمة المسجد الاقصى وكنيسة القيامة وتهويد المقدسات وتزوير التاريخ ان الصلوات التي ترفع اليوم في كنائس فلسطين تدع اتباع يسوع المسيح في اصقاع الدنيا الاهتداء بتعاليمه والعمل من اجل تصحيح تزوير التاريخ في فلسطين، ودعم نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة وإنهاء معاناته التي تنكر لها الكيان الصهيوني والادارة الامريكية، وذلك منذ عهد ترومان وايزنهاور اللّذيْن عارضا عودة اللاّجئين الفلسطينيين الى ديارهم، وجونسون الذي دعا إلى توطينهم في البلدان العربية،

وإلى كلينتون ذات الميول الصهيونية، وبوش الابن الذي كان وراء حصار الرئيس ياسر عرفات، وإلى ترامب صاحب مشروع صفقة القرن واعلانه ان القدس عاصمة للكيان الصهيوني كما ان الرئيس بايدن لن يكون افضلهم مع انه نادى بحل القضية بإقامة الدولتين، ولكن هذه التصريحات ينقصها الفعل الجدي وإلزام العدو بتنفيذ القرارات الدولية، ان شرعية الكيان الصهيوني وأمريكا هي شرعية الغاب ويداهما ملطخة بدماء الشعب الفلسطيني ويملأ قلبيهما الكراهية والحقد على الامتين العربية والاسلامية، ويهزأ بدعوة يسوع المسيح الذي دعا إلى المحبة والسلام منذ اكثر من ألفيْ عام كما انهما يشرعان من جديد في صلب ابن مريم العذراء في كل بيت فلسطيني ينشد السلام والعدل، ولا غرابة في سياسة الكيان الصهيوني اذ يعتبر ان (دولة إسرائيل) فوق القانون والاعراف الدولية وان اليهود هم شعب الله المختار وان كل ما هو غير يهودي لا قيمة له كإنسان ان هذه الاعياد يتعانق فجرها مع فجر الثورة الفلسطينية التي يسوغ مناضلوها اليوم شجاعة نادرة في مواجهة آلة الحرب الصهيونية وسلاحهم الايمان باللّه، ويفتدون وطنهم بدمائهم مثلما افتدى السيد المسيح الفدائي الاول البشرية بدمائه فهل ادرك قادة العدو الصهيوني ان اطفال فلسطين قبل الكبار قد حملوا راية الاستشهاد من اجل تحرير وطنهم وتطهير دور العبادة من رجس الصهاينة؟ إن أبناء فلسطين قد احتضنوا قضيتهم في حدقات عيونهم وتساوى عندهم الموت والحياة ولن يغادروا أرضهم مهما بلغت قساوة ومجازر وارهاب العدو الصهيوني وان دماءهم قد أنارت الطريق للتائهين والمعمية قلوبهم وعيونهم عن الحق والعدالة للشعب الفلسطيني في زمن تاهت فيه المنارات وغابت المواقف الجريئة لأنظمة سيطرت عليها جهالة عمياء وتعثرت في مسارات الدروب يسوسها حكام يفتقرون إلى الرؤية الصائبة من اجل مستقبل أوطانهم وملامسة حلُم جماهيرهم وقد تغيرت عندهم اللة الوطنية والقومية الى التعقل والحكمة والهرولة نحو التطبيع بدلا من الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع ولقد لعنتهم شعوبهم المقهورة بالسر والعلن وشقت ثيابها ودقت بأيديها على صدورها، وجفت الدموع في مآقيها على ما يجري في فلسطين من مآسٍ وجرائم على ايدي الاحتلال، وقد بكت هذه الشعوب بدل الدموع دم على الأطفال والشيوخ والنساء الذين يغتالهم العدو الصهيوني في وضح النهار وعتمة الليل على مسمع ومرأى من العالم ان ارادة الشعب الفلسطيني ستبقى صلبة في مواجهة الموت الذي ينسل من فوّهات بنادق الاحتلال وسيبقى صامدا ماردا مناضلا لتحرير ارضه ارض النبوءات والرسالات التي نادت بعدالة السماء في حين تنكرت لمبادئها السمحة الحركة الصهيونية، والتي تريد نحر التاريخ في المكان الذي ولد فيه السيد المسيح منذ فجر التاريخ. إن الشعب الفلسطيني الذي حمل صليب قضيته ومشى في طريق الآلام والمعاناة والنضال اكثر من 100 عام لن يتعب وسيمضي في كفاحه إلى ان تضيء شموع الفرح والنصر والتحرير في كنيسة المهد، ويرتفع علم فلسطين فوق اسوار المسجد الأقصى إيذانا بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وزارة الصحة

المستشفى الجهوي بالكاف

إعلان طلب عروض وطني حصريا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn

اقتناء مواد غذائية لفائدة المستشفى الجهوي بالكاف 2023/03 ـ مكرّر

يعتزم مدير المستشفى الجهوي بالكاف الاعلان عن طلب عروض وطني عدد 2023/03 ـ مكرّر يتعلق باقتناء «**مواد غذائية لفائدة المستشفى الجهوي بالكاف**» وفقا لمقتضيات كراس الشروط الادارية والفنيّة الخاصة وذلك طيلة سنة 2023.

فعلى الراغبين في المشاركة سحب كراس الشروط مجانا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn.

ترسل العروض الفنية والمالية في اجل اقصاه يوم 09 جانفي 2023 على حدود الساعة 10,30 وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط tuneps مفصلة بكراس الشروط موضوع طلب العروض وطبقا لدليل الاجراءات الصادر عن الهيئة العليا للطلب العمومي والمصادق عليه في 31 أوت 2018 .

يرسل الضمان الوقتي ومضمون السجل التجاري وبقية العرض الفني المتجاوز الحجم الاقصى المحدد بالمنظومة خارج الخط بظرف مغلق يذكر عليه عبارة اكيد جدا «**تكملة للعرض عدد 2023/03 ـ مكرّر المتعلق«باقتناء مواد غذائية لفائدة المستشفى الجهوي بالكاف**» ويحمل اسم المشارك وعبارة لا يفتح عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع على العنوان التالي: المستشفى الجهوي بالكاف شارع الولاية 7119 الكاف.

أو تسلم مباشرة إلى مكتب الضبط التابع للمستشفى الجهوي بالكاف مقابل وصل ايداع.

يغلق باب الترشّحات آليا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط (تونيبس) www.Tuneps.tn يوم 09 جانفي 2023 على الساعة 10,30.

يتم فتح العروض بنفس اليوم 09 جانفي 2023 على الساعة 11,00 في جلسة علنية بمقر ادارة المستشفى.

وزارة العدل

الهيئة العامة للسجون والاصلاح

سجن جندوبة

استشارة عدد 2023/01 بيع فواضل الخبز

يعتزم سجن جندوبة اجراء استشارة لبيع فواضل الخبز خلال الفترة المتراوحة بين 01 جانفي 2023 الى غاية 31 ديسمبر 2023، فعلى الراغبين في المشاركة التحول الى سجن جندوبة كامل أيام العمل الاداري قصد سحب عروض الاستشارة.

ترسل العروض في ظروف مغلقة عن طريق البريد المضمون الوصول او عن البريد السريع على العنوان التالي: «سجن جندوبة ببلاريجيا 8117».

مع ذكر عبارة لا يفتح استشارة عدد 01 / 2023 بيع فواضل الخبز لسجن جندوبة

حدد يوم 2023/01/09 آخر أجل لقبول العروض ويؤخذ بعين الاعتبار ختم مكتب ضبط سجن جندوبة لتحديد تاريخ الوصول مع العلم وان تاريخ فتح العروض سيكون يوم 2023/01/09 على الساعة العاشرة صباحا.

الاندماج الإعلامي في العصر الرقمي للباحث سفيان العبيدي

مستقبل صناعة الصحافة والإعلام في عصر الأتمتة والخوارزميات والذكاء الاصطناعي

صدر حديثًا عن دار الآفاق للنشر والتوزيع بدولة الإمارات العربية المتحدة، كتاب «الاندماج الإعلامي في العصر الرقمي» من إعداد الباحث والأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار سفيان العبيدي. يخوض الكاتب في التطور الحاصل على الصناعة الصحفية والإعلامية ويستشرف مستقبلها في ظل الاندماج بين عمالقة التقنية والذكاء الاصطناعي والإعلام التقليدي وصناع الميديا الجديدة.

يقدم الكتاب قراءة معمقة للمفاهيم والمقاربات والسياقات التاريخية للاندماج الإعلامي بدءا من أربعينات القرن الماضي مع بدايات التفكير في آلة ما تعوض الإنسان في عدد من مهامه (الحاسوب) وصولا إلى عصرنا الحديث. ويتناول اتجاهات تطور صناعة الاتصالات والحواسيب والهواتف المحمولة وتأثيرها في تطور الصحافة والراديو والتلفزيون.

كما فصّل الكاتب مجالات توسع السوق الإعلامية نحو آفاق استثمارية عملاقة ونشوء ميديات رقمية جديدة بأشكال صحفية غير مسبوقة، صارت قوى تنافسية للإعلام التقليدي ودفعته إلى مراجعات في سياساتها التحريرية في الشكل والمضمون والوسائط.

ومن النقاط المثيرة التي أفرد لها الكاتب محورا منفصلا هي دور الذكاء الاصطناعي في تطور مهن الصحافة والإعلام في الأدوار والإنتاج والوسائل والوسائط والأشكال، وتأثيرها في التغير العميق لاستهلاك الأفراد للمعلومات والاخبار.

يبسط الكاتب كيف تطورت سوق الصحافة والإعلام خارج فضاءاتها الجماهيرية التقليدية من خلال التحاق الجمهور بالفضاء الشبكي الرقمي على مواقع الأنترنيت وخاصة في منصات التواصل الاجتماعي. وسعى إلى إبراز مجموعة من الأمثلة التي تفاعلت فيها التقنية بالصحافة، وازدهار بيئة الوسائط المتعددة والبرمجيات والتطبيقات الصحفية في هذا الكون الرقمي. ما دفع شركات التكنولوجيا الكبرى لا إلى تقديم خدماتها لتطوير الصحافة والإعلام فحسب بل وخوض غمار الاستثمار فيه عبر الإندماج الاقتصادي مع عمالقة الإعلام التقليدي سواء عبر الشراء والدمج وكذلك مع مؤسسات ناشئة في الميديا الجديدة. ويسوق الكاتب أمثلة عديدة مثل استحواذ شركة أمازون للتجارة الإلكترونية على شركة الأفلام والتلفزيون الأمريكية العريقة MGM مقابل 8.45 مليارات دولار والتي في رصيدها حوالي 4000 فيلم و17000 ساعة من التلفزيون. كما يتحدث الكتاب عن التلفزيون التفاعلي وعن المنصات الإعلامية المدفوعة والحصرية على مواقع الأنترنيت كنتلفيكس.

يرى الكاتب أننا إزاء عصر جديد يشترط استدامة تنافسية مؤسسات الإعلامية التقليدية أو الرقمية الناشئة اندماج القديم بالجديد والجديد بالقديم، في الأشكال والوسائط والمضامين والسرد والإنتاج والنشر، فضلا عن الاندماج المؤسسي لضمان استمرارها في الحفاظ على أسواقها بل واتساعها وتكييفها مع الجمهور الافتراضي الذي أوجدت له التكنولوجيا الجديدة ومنصاتها بدائل عن العلاقة الأحادية في البث والتلقي مع وسائل الإعلام التقليدية. وشرعت أمام الأفراد أبواب التفاعل مع المحتويات والمعلومات والأخبار ومنحته فرصة الإنتاج والنشر. ولم تعد صناعة الأخبار تقتصر على القطاعات الاقتصادية التقليدية للصحافة والإعلام بل انخرط في هذا النظام الإعلامي الجديد المواطنون بصفات عديدة، من المدون إلى المواطن الصحفي إلى صناع المحتوى والمؤثرين وغيرها من التعبيرات الجديدة للفعل الصحفي بين ثلاثية الاحتراف والهواية والمواطنة.

في الفصل الثالث من الكتاب ركز الكاتب على الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي عبر الأتمتة (البرمجة) والخوارزميات في إنتاج الأخبار وبثها ودراسة بيانات الجمهور بدقة متناهية، فضلا عن اعتمادها في التحقق من المعلومات. كما وُظف الذكاء الاصطناعي من أجل إعداد تقارير والبحث هن كقصص إخبارية تصلح للأعمال الاستقصائية. كما يرى أن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والخوارزميات مثل حلا اقتصاديا لوسائل الإعلام نظرا للتكلفة الباهظة التي تفرضها غرفة الأخبار، الأمر الذي يسرعُ أتمتة جميع مراحل عملية إنتاج الأخبار. كما يستعرض الكاتب استخدامات الخوارزميات في تحويل البيانات إلى نصوص سردية ذات طابع إخباري بتدخل بشري محدود. حيث أصبحت كتابة البيانات الصحفية والأخبار العاجلة مؤتمتة فظهر من خلالها مفهوم «الصحافة المؤتمتة» (Automated Journalism).

صحافة الموبايل، الترونسميديا، صحافة البيانات، صحافة الوسائط المتعددة، صحافة المواطن: أشكال صحفية ناشئة من رحم الاندماج الإعلامي

يشير الكاتب كان إلى التأثير الكبير للاندماج والتقارب بين مختلف الوسائل الإعلامية والتقنيات التي تستخدم في كل منها لصياغة وتبليغ الرسائل الإعلامية والصحفية للجمهور، على الأنماط التحريرية الجديدة التي ظهرت مؤخرا هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لزاما عليها أن تعيد النظر في إعادة هيكلة شكلها وصناعتها للأخبار ما تطلب بدوره إعادة النظر في المهارات التقنية والمهنية للصحفي الذي أصبح مطالبا بأن يكون أيضا متعدد المهام والمهارات. كما كان لهذا الاندماج أثر أيضا في بروز اتجاهات وممارسات جديدة في العمل الصحفي على الخط.

التحولات الاقتصادية

يشير الكاتب إلى تحولات عميقة تشكلت في العقدين الأخيرين على الصناعة الإعلامية والصحفية حيث دخلت وجوه جديدة تصنع محتوى مغايرا عن الصناعة الإعلامية التقليدية، وذات قدرات متطورة في ابتكار المحتوى الإعلامي الجديد ونشره وتوزيعه عبر منصات الإنترنت، وهي تصف نفسها بأنها تعمل على صياغة مستقبل الصحافة والترفيه. ولم تقف نجاحات هاته الشركات الناشئة عند توسعها وتطور علامتها خلال السنوات الماضية بل تمكنت عديد شركات الإعلام الرقمي في الاستئثار بشركات عملاقة عريقة في الإنتاج السمعي البصري بأشكاله التقليدية عبر شراءها ودمجها في سياساتها لتحريرية الرقمية الحديثة تقنيا وشكلا ومضمونا.

حيث أدت المنافسة الحادة المتصاعدة في مجال الأخبار والمعلومات والقفزة العملاقة في العالم المعرفي التكنولوجي وتغلغلها السريع بين مجالات الاقتصاد المختلفة من التجارة والتسويق إلى الإعلام والصحافة والإعلانات إلى اندماج شركات مختلفة الإمكانيات والقوة والقدرة التنافسية تحاشيا لمزيد الانحدار والإفلاس أو تعزيزا لقدراتها التنافسية واسترداد سوق الإعلانات الذي احتكره بشكل كبير الفضاء الافتراضي. وجدت عديد وسائل الإعلام التقليدية سواء تلك العريقة في السوق أو أقلها شيوعا وجماهيرية، وكذلك منصات الإعلام الرقمي الناشئة أمام حتمية الاندماج كضرورة اقتصادية وشرطا للبقاء وعدم الاندثار. حيث يمكن الاندماج مع إنشاء تكتلات إعلامية قادرة على توسيع نشاطها الإنتاجي المكتوب والسمعي والسمعي البصري عبر مختلف الوسائط، والتغلغل في مختلف الشرائح الاجتماعية وهذا يخفض من تكاليف إنتاجها الذي يفسر جزئيا تراجع أسعارها في السوق. فالتحالفات الاقتصادية بين المؤسسات الإعلامية، والشركات العاملة في قطاع الاتصالات والمعلوماتية تعززت أكثر بفضل نظام الاندماج.

ويختم الكاتب مؤلفه بالاستنتاج أن الحديث عن

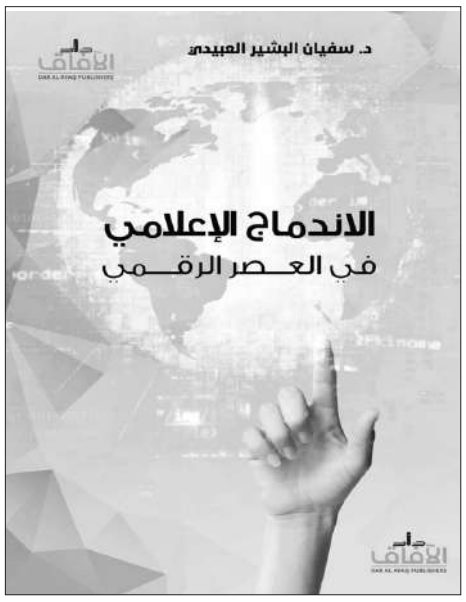

آفاق صناعة الصحافة والإعلام سترافقه طويلا مسلمة مفادها أنه لن يسير مستقبلا بدون الاندماج الإعلامي بتعدد معانيه ومقارباته وممارساته وتطوراته. حيث تتوارى الصحافة التقليدية يومًا بعد يوم، إما لتجدد نفسها وفق مقتضيات الاندماج الوسائطي والمؤسسي أو تجد نفسها خارج متطلبات السوق الجديدة.

ففي ظل التحول الجماعي لجل سكان الأرض نحو تلقي المعلومات والأخبار والقصص وتداولها عبر الشاشات الرقمية في محتويات تمزج بين أشكال السرد وتُنوع في وسائط الإنتاج والبث وتذهب بالمتلقي إلى أقصى درجات الخصوصية وأقصى درجات الفاعلية، تُنبؤ جل فرضيات مستقبل الصحافة والإعلام أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بشتى أشكال الاندماج.

وأمام ما ترصده الإنترنيت والهواتف المحمولة وتطبيقات الإنتاج والبث من خدمات غير مسبوقة للصحافة والإعلام، وأمام ما يبشر به الذكاء الاصطناعي فإن صحافي الغد مطالب بأن لا ينحبس ضمن جدران المعرفة التقليدية للمهنة والتي لا بد من مراجعة كثير من مسلماتها، بل صار ملزما أن ينفذ كذلك إلى المعرفة الرقمية المتاحة عبر الوسائط والشبكات وكذلك إلى إنترنت الأشياء والروبوتات والخوارزميات والبيانات الرقمية وإلى اكتساب مهارات صحافة الموبايل والوسائل الحديثة وتعهدها بالتحيين لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة.

* **أم اياد**

ماذا يحدث في مركز الفنون الدرامية بسوسة؟

أشغال البناء لم تكتمل ومسرحية يتيمة لم توزع!

المار من نهج ابن خلدون حيث المقر الرئيسي لمركز الفنون الدرامية والركحية بسوسة يلحظ دون عناء ان الأشغال لم تكتمل وهي المقرر ان تنتهي منذ جوان 2021 وهذا التأخر متعدد الأسباب منها ما هو مالي ومنها ما هو إداري إذ لم يحرك المندوب الجهوي للثقافة ساكنا لتجاوز التأخير مما جعل المعدات تتهالك داخل المؤسسة وهي التي اطلع على بداية اشغالها وزير الثقافة السابق محمد زين العابدين والذي بحركة غير محسوبة العواقب أقر مركز فنون الدرامية والركحية في كل ولاية عوض اقطاب لمراكز فنون درامية وركحية بهات ومجمع ولايات بين الشمال الغربي والوسط تكون سوسة ولم لا محوره.

منذ أن اطلع وزير الثقافة محمد زين العابدين عن الأشغال او بدايتها وهي معطلة وأصبح المشروع في دائرة الخراب مثله مثل مسرح سيدي الظاهر المجاور لمبنى المركز والذي تمّ صرف 4 مليون دينار لترميمه وتهيئته ليصبح غير مؤهل لاستقبال الفنانين التونسيين والعرب والأجانب وكان حال الثقافة ومؤسساتها خارج إطار التغطية والاهتمام من المسؤولين الاداريين في ولاية تعد من الاقطاب السياحية ويمكن ان تتنافذ فيها الروابط السياحية بالروابط الثقافية وهذا ما لم يحدث، ومن غرائب واقع الثقافة ان يتم تعيين مدير مركز للفنون الدرامية والركحية كهيكل مغلق كان رئيس مصلحة بالمندوبية الجهوية ومن خارج اهل المسرح وقد جرت العادة ومثل سائر مراكز الفنون الدرامية والركحية من الكاف إلى تطاوين مرورا بالقيروان والمهدية ان يعين استاذ او ممتهن ومحترف لمهنة الفن الحي. يتم هذا ومن باب الوضوح والشفافية عبر آليات لاتناظر وحسب المشاريع المقدمة والمقترحات والتصوير لصياغة برنامج عمل سنوي وحتى ترى الإنتاجات المسرحية النور سواء لمسرح الكبار او الأطفال واليافعين وهؤلاء اليافعين مثل الأطفال كان على مصالح المندوبية الجهوية ان توليهم الاهتمام، ذلك أن الإنتاج المخصص لهم لم يتجاوز مسرحية يتيمة بعنوان «ثمار المحبة» لم توفر لها المندوبية ولا مصالح مركز الفنون الدرامية والركحية بسوسة الفضاء الملائم للبروفات مما اضطر الفريق التقني والمخرج محمد دغمان إلى التنقل من فضاء إلى آخر من أجل إتمام تفاصيل صياغتها ركحيا من مساكن إلى فضاءات البلدية والحال أن المركز الثقافي بالجهة أولى بذلك.

مسرحية «ثمار المحبة» أدار إنتاجها سامي عبد اللطيف وهي من انتاج مركز الفنون الدرامية والركحية بسوسة مع ستة من أفضل الممثلين وعن نص لاسكندر اللجمي ورغم التصنيف الجيد من وزارة الثقافة ومصالح التأشير وانتقاء العروض الا ان عدد المرات التي عرضت فيها بالمهرجانات ودور الثقافة والمسرح بالجهة تعد على أصابع اليد الواحدة وآخر عروضها تمت بفضاء القلعة الكبرى وخلال مهرجان الزيتونة بالجهة والحال ان الإنتاج اليتيم لا بد أن يجد الفضاءات المناسبة ويتم توزيعه بالشكل الكافي، ما دامت الأعمال محدودة والرؤية غير واضحة في تسيير المركز ما لم تتوفر الكفاءة لذلك.

* **ناجح مبارك**

الشّعر بين الإبداع والإيديولوجيا

* بقلم الأستاذ: محمد الحمدي

بادئ ذي بدء لا بدّ من الوقوف قليلا عند لفظتي «الإيديولوجيا» و«الإبداع». فمنذ القرن الثّامن عشر وحتّى العصر الحديث ما زالت الآراء والمواقف تجاه «الإيديولوجيا» متباينة ومتضاربة وذلك نتيجة الاختلاف في زوايا النّظر لهذا المصطلح. ودون أن نستظهر بما قاله السّابقون واللّاحقون -وهو ما لا يسمح به هذا المقام- يمكن أن نقول باختصار شديد إنّ «الإيديولوجيا» هي منظومة فكريّة متماسكة تحدّد وعينا وانتماءنا الاجتماعيّ وتفسّر نظرتنا إلى العالم وموقفنا منه.

أمّا «الإبداع» في المطلق فهو يعني الخلق والإنشاء. أمّا في الأدب فيعني أن ينشئ الأديب نصّا يتميّز بالطّرافة والجدّة. وإذا سلّمنا جدلا بأنّ أيّ إنسان محكوم عليه بأن تكون له «إيديولوجيا» بالقوّة أو بالفعل كما يقول الفلاسفة فإنّ الشّاعر بدوره لا يستطيع أن يتحرّر من وطأة «الإيديولوجيّ» ورواسبه في ما يقول لكنّه يتمايز عن أهل السّياسة من خلال تعامله مع اللّغة وتشكيله لعالمه الشعريّ.

إنّ خطاب السياسيّ ذو وظيفة نفعيّة وبالتّالي يصبح الدّال مساويا للمدلول فيه. أمّا الشّاعر فهو ينزاح بالدّال إلى عدّة مداليل ويُكسبه معاني أخرى من خلال العلاقات التي يكتسبها هذا الدالّ مع أجواره في سياقات النصّ المختلفة وهذا ما دعا «الجرجاني» قديما إلى الإفاضة في الحديث عن المعاني الأُوَلِ والمعاني الثّواني في الشّعر. وهذا الموقف نفسه هو ما سيتبنّاه النّقد الغربي الحديث عند حديثه عن «الدّلالة الصّريحة» و«الدّلالة الحافّة» في النصّ الشعريّ وغيره من النّصوص الإنشائيّة.

لقد انتمى عدّة شعراء إلى الإيديولوجيا الماركسيّة في العصر الحديث لكنّهم استطاعوا أن يتحرّروا من سطوتها السياسيّة وانتصروا لقيمها الإنسانيّة المطلقة المتمثّلة في الحريّة والحبّ والعدل والمساواة... وبالتّالي لم يكن المضمون الإيديولوجيّ معوّقا لإبداعهم ومن أبرز هؤلاء الشّاعر التركيّ «ناظم حكمت» الذي كتب أروع النّصوص الوجدانيّة والثوريّة في ديوانه الشّهير «أغنيات المنفى».

يقول في قصيدته المعنونة بِـ«لعلّها آخر رسالة إلى ولدي محمّد»:

لا تحيَ على الأرض كمستأجر بيت
أو زائر ريف وسط الخضرة
ولتحي على الأرض
كما لو كان العالم بيت أبيك.

ويقول في آخر هذه القصيدة:

لتستشعر اكتئابة الغصن الجاف
والكوكب الخامد والحيوان المُقعد
ولتستشعر أوّلا اكتئابة الإنسان
لتحمل لك الفرحة
كلّ طيّبات الأرض
الظلّ والضّوء
لتحمل لك الفرحة
الفصول الأربعة
ولكن فليحمل لك الإنسان أوّل فرحة.

إنّ وجه الإبداع في هذا النصّ هو تحرّر الشّاعر من شرنقة الإيديولوجيا السياسيّة وتعويضها ب«الإيديولوجيا الشعريّة» التي اتّكأت على ما هو خاصّ وذاتيّ لتمنحه بعدا إنسانيّا آسرا.

إنّ قصائد ناظم حكمت لم تكن اجترارا لخطاب اشتراكيّ تقريريّ وتبشيريّ إنّما كانت نصوصا قد استبطنت القيم الاشتراكيّة التي بثّها الشّاعر وزرعها في قاعها وذاكرتها وفي مواقفه تجاه الإنسان ورؤيته للإنسان والوجود.

لقد عاش هذا الشّاعر العظيم تجربة السّجن والمنفى وقد عبّر عنهما بكلّ وجع رومنسيّ في بعض الأحيان إلّا أنّه كشاعر ثوريّ كانت كلّ قصائده تنفتح على الأمل في بناء عالم أرقى وأجمل وهو القائل مخاطبًا زوجته عندما كان في زنزانة السّجن:

هذا شيء هامّ أفضي لك به:
إنّ طبيعتنا تتغيّر حسب مكان إقامتنا
فأنا أحببت النّوم هنا يأتيني كصديق
يفتح قلبي ويحطّم ما حولي من جدران
يمنحني أحلاما ممتعة
أحلم أنّي خارج سجني في دنيا مشرقة حلوة
لم أرَ نفسي في الحلم سجينا أبدا
لم أسقط في الحلم من الجبل إلى الهوّة أبدا.

الهوامش:

الشّواهد الشعريّة مأخوذة من ديوان «أغنيات المنفى»
تأليف: ناظم حكمت
ترجمة: محمّد البخاري
الطّبعة الأولى/ مصر 1971
دار النّشر: الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر.

معرض الفنان التشكيلي والنحات البشير الزريبي وإضاءة على طريق السلام

بفضاء دار الثقافة ابن رشيق نظّم الفنان التشكيلي النحات البشير الزريبي معرضه الشخصي بداية من يوم 22 نوفمبر ليتواصل الى يوم 16 ديسمبر 2022 وقد جاء هذا المعرض تحت عنوان: «إضاءة بطريق السلام» يضم مجموعة مختارة من اعماله النحتية الذي قد جمعها في هذا المعرض والتي يعود البعض منها الى سنة 1975، تمثل من بينها نحوت مستوحاة من الحياة الاجتماعية والانسانية واليومية ذات رؤى خاصة ضمن احاسيس وافكار داخلية لها من طموحات واحلام وقيم الجمالية من حيث تجديد الشكل والخطوط المنسجمة والمنفردة مما لا تضفي روحا جديدة ورؤى وأبعاد اخرى لدى المتلقي والشاهد والمتفرج.

ومن عناوين المنحوتات التي حملها المعرض منها نذكر الجازية والتي فاز بها بالجائزة الاولى في النحت سنة 1993 من salon Fondation Michel Ange corse France وحنبعل والحرية والمتشأم والوطنية وصقر في مكمن وفلاحة بباقة قمح ونسوية وتفاؤل وصديق اسيوي وغنيمة نسر ـ وعناء الفلاحين ـ ومشهد ريفي وطريق السلام.

ومما نستشفه في اعمال الفنان البشير الزريبي ان لها خصوصيات في التطور والتجديد اسلوبا مميزا في دقة التعبير وبدراية وعلم وبطرق فنية ذات ابعاد ونظريات اخرى ويسعى دوما نحو تطور هذا الفن ويرى الفنان البشير الزريبي ان التجديد هو في الرؤيا والفنيات والاحساس من حيث الاشكال والاعمال وذلك من اجل ايصال الرسالة والمواضيع التي تمس الانسانية عامة كما يرى ان التجديد هو الشيء المتأثر به الفنان وذلك من خلال ابراز قدارته الفنية في التقنيات والجودة مع طرح الموضوع برؤية جديدة.

ويذكر انّ الفنان البشير الزريبي الى جانب فن الرسم وهو يعتبر من أوائل الفنانين كانت بدايته الاولى مع فن النحت اساسا وخاصة النحت على الخشب والرخام وقد أختار هذا الفن الذي يعتبره من اصعب الفنون اطلاقا وهو يعد كأحد الفنانين المبدعين محاولا تطوير هذا الفن نحو الافضل على مستوى الابداع على الساحة الفنية.

وقد شارك الفنان البشير الزريبي وقام بعدة معارض شخصية وجماعية داخل تونس على المستوى المحلي والوطني وخارج تونس على المستوى الدولي والاوروبي وقد حازت اعماله نجاحات باهرة.

ويؤكد الفنان البشير الزريبي بعد امتداد تجربته الطويلة في ميدان النحت وهو يطمح إلى بعث مدرسة لتدريس هذا الفن بهدف تكوين اجيال من المواهب والهواة والمولعين بهذا الميدان في فن النحت.

والمعرض للفنان البشير الزريبي جاء ليؤكد تجربته الرائدة والموفقة من خلال مسيرته الفنية التشكيلية في فنون النحت ذات التوجهات المنفتحة على مختلف التقنيات والأساليب والخامات مما يضيف إلى تطور تجاربه وابداعاته الفنية المبدعة التي تبقى اثرا وبصمات واضحة من خلال مساره الفني.

* **العربي الزوابي**

جوائز الدورة التاسعة لمهرجان الوفاء للمسرح بقفصة:

جائزة «لعمل المتكامل» لجمعية الفنون بشنني وجائزة أحسن نص للفنان رؤوف بن رمضان وجائزة أحسن ممثل للفنان علاءالدين الجماعي

اختتمت مدينة قفصة يوم الخميس 22 ديسمبر الجاري فعاليات المهرجان المسرحي الذي نظمته جمعية مسرح الوفاء بقفصه بادارة الفنان المسرحي سليمان يوسف وبإشراف وزارة الشؤون الثقافية ومندوبيتها بقفصة والولاية والجامعة التونسية للمسرح. وقد تنوعت جوائز الدورة حيث تألقت جمعية الفنون بشنني- ڤابس من خلال مسرحية «أنتيڤون أولا» بحصولها على جائزة «العمل المتكامل» وآلت جائزة أحسن نص للفنان رؤوف بن رمضان وكانت جائزة أحسن ممثل من نصيب الفنان علاء الدين الجماعي. فعاليات الدورة التاسعة لمهرجان الوفاء للمسرح شهدت في اطار هذا النشاط ورشه حول كتابة النص المسرحي أشرف عليها الفنان المسرحي كمال العلاوي وذلك خلال أيام 18و19و20 ديسمبر 2022 بمركز الفنون الدرامية والركحية بقفصة كما تمّ تكريم ثلة من الفنانين والمسرحيين وذلك على سبيل الاعتراف والتقدير حيث يعمل المهرجان على إرساء تقاليد التكريمات على سبيل العرفان والجميل تجاه المسرحيين ومن لهم دور في دعم المسرح وأهله والمكرمون في هذه الدورة الدكتور السيد لعتر الرئيس الشرفي للجمعية والفنان المسرحي عبد المجيد المرموري.

*العوني

جمعية مدارات للأدب والفكر والفنون تختتم تظاهرة فنية ثقافية بسيدي بوزيد

مزاوجة بين ثقافة الجمال وجمال الثقافة

«جميلة سيدي بوزيد» فعالية من تنظيم جمعية مدارات للأدب والفكر والفنون التي تديرها الشاعرة مها دبش حيث تقدمها كالتالي «... هدفها التسويق للصورة الجميلة عن سيدي بوزيد، فيها مزاوجة بين ثقافة الجمال وجمال الثقافة، هي إحياء لمفهموم الجمال وتصحيحه في أذهاننا، هذه التظاهرة تدعولجمال الفكرة والمشروع، جمال التواصل وتقبل الآخر، وايضا هذه التظاهرة تفعل ثقافة التنمية وتنمية الثقافة...».

تظاهرة «جميلة سيدي بوزيد» والمسابقة الجهوية للجمال انتظمت يوم السبت 24 ديسمبر 2022 بدعم من وزارة الشؤون الثقافية والمندوبية الجهوية بسيدي بوزيد وتضمن برنامجها الذي شهدته عدة فضاءات بعد الافتتاح واستقبال الضيوف معرضا فوتوغرافيا للمترشحات لـ«جميلة سيدي بوزيد» ومعرضا للمنتوجات التجميلية: مواد تجميلية/ عطورات/ تحف فنية/ اكسسوارات ثم كانت كلمة رئيس الجمعية وتقديم المترشحات لمسابقة الجمال والإعلان عن لجنة التحكيم وتقديمها مع وصلة موسيقية... جمعية مدارات للأدب والفكر والفنون بسيدي بوزيد قدمت هذا النشاط ضمن فعالياتها المتنوعة في سيدي بوزيد وعلى النطاق الوطني ومن نشاطها السابق تنظيم الندوةالفكرية بعنوان «المرأة التونسية ريادة وتفاعل» وفق الاحتفال بالعيد الوطني للمرأة وحضرتها مجموعة مهمة من الشخصيات النسائية وكانت مجالا للاحتفاء بعدد من إبداعات المرأة في مجاليات وحقول متنوعة.. وتحرص جمعية مدارات للأدب والفكر والفنون بسيدي بوزيد التي تديرها الشاعرة مها دبش عضوالمجلس البلدي والناشطة الجمعياتية على تنظيمها مع عدد من الفعاليات الثقافية والفنية والتراثية فهي من الجمعيات التي لها أنشطة مميزة وحضور مهم بسيدي بوزيد وقد نظمت سابقا المهرجان المغاربي للابداعات النسائية في دورته الثالثة وبدعم من عدد من المؤسسات الجهوية والمحلية. ندوات وأنشطة وضيوف والتقاء بين حول المرأة التونسية وشؤونها وشجونها على إيقاع الحلم والعمل والابداع... تظاهرة «جميلة سيدي بوزيد» والمسابقة الجهوية للجمال محطة للنشاط والإشعاع للجمعية تابعها جمهور ورواد الفعاليات الفنية الثقافية النسوية بسيدي بوزيد.

* **شمس الدين العوني**

الفنانة جيهان الزاهي وهي تعد لمعرضها الخاص

* شمس الدين العوني

تنوعت المشاركات بين سيدي بوسعيد وجربة... وأنشطة جمعية نجمة للفنون بسوسة

الفن فكرة الذهاب الى الينابيع وفق شغف وقول بالسحر الدفين والتأمل والنظر بعين القلب لا بعين الوجه حيث أمنيات شتى وأحلام ترقد في باحة القلب.. القلب عنوان الحلم المسافر وحاضن كل العواطف ومهندس الاحساس تجاه الأشياء والنظر اليها واستعادة هيئاتها وأشكالهالا وتشكيلها من جديد..

والتلوين هنا مجال عبث طفولي في براءة لا تضاهى ليقتفي الكائن أثر النشيد.. أثر رغباته وهو يلهو بالامساك بها متقصدا ثيماتها وأشكالها للمحاولة المتواصلة بقصد بلوغ المرام.. بلوغ القليل من جمال كامن في الدواخل عل القماشة تقول بنزر قليل منه.. الفن هنا هذا الحلم والرغبة الجامحة في دروب البياض..

من هنا كانت اللعبة المشتهاة التي سمتها الفنانة حلمها وهي تتقصد ديار الفن العالية لتنحت لها شيئا من نتاج أناملها وهي ترنوالى تلوين كل شيء ليصير الكون أمكنة لها وقعها الجمالي في ذاتها الطافحة بالفن ومشتقاته العديدة..

جيهان الزاهي انطلقت في رحلتها الفنية وهي لا تلوي على غير الرسم والتلوين فكانت لوحاتها ببراءة الطفولة ورغبة المشتاق وحلم المصر وفق نظرتها التي رأت من هلالها ومن سنوات أن الفن والرسم والتلوين مجالات ابداع وجمال وسفر واكتشاف في هذه الحياة المتنوعة في أحداثها وتلوينات ابداعها ورغبات مبدعيها نحو الانعتاق والعلوّ بعيدا عن الفراغ والهذيان..

هكذا رأت الفنانة التشكيلية جيهان الأمر

وصار لها شغف كبير بالرسم والحضور والمشاركات الفنية والنشاط ضمن العمل الجمعياتي لكسب التجربة وتطويرها والتعرف على أعمال وتجارب المبدعين... تنوعت مشاركاتها ومنها ورشات الفن بسيدي بوسعيد ومؤانسات فنية بجربة ميدون خلال شهر أكتوبر 2022 وأنشطة جمعية نجمة للفنون بسوسة والعاصمة.. رسمت على اللوحات وعلى المظلات وعلى القفاف وتنوعت المحامل حيث تحمل عليها أثر التلوين وما تبقى من عمل الأنامل والريشة والألوان في شغل ديدنه الحضور الفني وتسويق الأحوال الفنية المرسومة...

عن تجربتها تقول الرسامة جيهان «... الفن شيء نبيل وبالرسم نحقق كياننا وأنا أسعى إلى التعبير عن وجودي بالرسم والتلوين وذلك بالاضافة إلى المشاركات في الملتقيات الفنية وعمل الجمعيات الثقافية ومنذ فترة وصلني تكليف رسمي لمباشرة مهامي كرئيس فرع تونس لجمعية نجمة للثقافة والفنون.

تونس بالأبيض والأسود وتونس بالألوان من خلال المؤرّخ

استأنفت جمعية شكري بلعيد نشاطها الثقافي واختارت عودتها للموسم الجديد بلقاء ثريّ على جميع المستويات... لقاء الكبار. وذلك باحتفائها واحتفالها بقامة فعلت فعل الدهشة في المشهد الثقافي والعلمي والتأريخ والتاريخ .

وجمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون ارتأت أن يكون فاتحة نشاطها الثقافي بالمؤرخ والأنثروبولوجي ورئيس جامعة صفاقس صاحب شتات أهل وسلات ومدونات كثيفة كثافة قلبه. إنه المؤرخ عبد الواحد المكني الذي حل ضيفا على جمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون بالفضاء الخارجي لمكتبة الكتاب بشارع بورقيبة.

اللقاء افتتحه رئيس جمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون الدكتور عبد السلام البغوري الذي أحسن الاختيار بدعوة عبد الواحد زميله في التاريخ وفي المعهد الغالي لتكوين المعلمين بسوسة. ثم بسلاسة معهودة أحال الكلمة إلى الأستاذ مختار الخلفاوي الذي قدم عبد الواحد المكني من ألوانه المتعددة بحنكة الشّيوخ. والكتاب المحتفى به ألوان.. تاريخ وتواريخ.

المؤرخ عبد الواحد المكني تخلص في مؤلفه منذ أبيض وأسود من صرامة الأكاديمي الباحث وانطلق في كتابة تاريخ آخر.. تاريخ عايشه مع مجموعة ممن عاصروه تلميذا وطالبا وأستاذا ونقابيا. وتناول مواضيع نعلمها وعشناها لكنها من المسكوت عنه. تحدث عن جبنيانة وعن المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس، وعن الورقة الخضراء التي وجدت في الصندوق وعن دار المعلمين العليا بسوسة وشكري المبخوت وألفة يوسف ووو....

كان اللقاء ممتعا متعة الماضي الذي حوصله عبد الواحد المكني لكتابة جديدة للأكاديميين تبويبها. قد تكون في خانة السّيرة الذّاتية وقد ضمّنها في خانة التأريخ الأدبي. اللقاء حضره ولأول مرة في الفضاء الخارجي لمكتبة الكتاب بشارع بورقيبة عديد الجامعيين والمثقفين وأصدقاء جمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون وبعض الإعلاميين. والعديد منهم أثروا اللّقاء بالنقاش.

اللقاء مع المؤرخ عبد الواحد المكني افتتحه واختتمه الفنّان الكبير عازف الساكسفون طارق معتوق الذي أبدع ضيفا في جمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون التي نوّرت الحضور المحترم بنور المؤرخ المنارة عبد الواحد المكني صاحب غزارة وكثافة الكتابة.

* جرير

أمام تجاهل الجهات المعنية لدعمه

المجلس البلدي يقرر هدم قاعة السينما

قاعة سينما قصر هلال تحوّلت إلى مغازة

في بداية سنوات الثمانينات من القرن العشرين وكنت بعد طفلة لم تبلغ العاشرة من العمر تمنيت طويلا دخول قاعة سينما مدينة المكنين التي كانت تسمى قاعة الافراح، ورجوت الله مرارا ان أتمكن من متابعة واحد من الافلام التي كانت تعرض داخل تلك البناية العالية المصيبة... كانت قاعة الافراح كما تسمى قاعة السينما في المكنين تعرض يوميا الأفلام المنتشرة على ساحة السينما العالمية وقتها كأفلام عادل امام واحمد زكي والأفلام الهندية والأفلام الأمريكية... كان سعر الدخول مائتا مليم ولكن السياق الاجتماعي للمدينة لم يكن يسمح بدخول الطفلات إلى قاعات السينما في بداية الثمانينات... هذه القاعة الشهيرة والعريقة التي تجاوز عمرها النصف قرن مهددة بالهدم اليوم... هذا الصرح الذاكراتي الذي ساهم في تكوين أجيال من المبدعين في مدينة المكنين سيهدم لان القاعة على ملك بلدية المكان التي قرر مجلسها البلدي الموقر ان السينما والثقافة غير مهمة وان هدم الذاكرة الفنية والقضاء على الفعل الثقافي امر هين وهو اقل قيمة من الاستهلاك التجاري ورأى انه لا أهمية للثقافة...

قاعة سينما ستهدم لأن المجلس البلدي قرر إنشاء مأوى سيارات وربما إحداث مركب تجاري آخرَ في مدينة تعج بالمركبات التجارية... صرح ثقافي ينهار لفائدة ثقافة الاستهلاك غير الثقافي... المجتمع المدني في مدينة المكنين تحرك في نشاط مواطني ضمن اختتام أيام سينمكنة للأفلام الشعرية ليصرخ عاليا في وجه السلطات المحلية لا لهدم الثقافة نعم للسينما، نعم للحياة، وضمن هذه الحركة المقاومة تمكنتُ بعد اربعين سنة من دخول قاعة سينما المكنين التي تحتاج فقط إلى بعض الترميم والعناية لمواصلة نشر الحلم ورعاية الشابات والشباب بعيدا عن تربص الآفات الاجتماعية.

ايام سينمكنة التي يترأسها المخرج الدكتور يونس بن حجرية تمكنت من إرساء تقاليد جميلة لمتابعة السينما في المكنين، السينما الهادفة المثقفة التي تستقطب كل العائلة من اجل فسحة للحلم والجمال.

على مدار أربعة أيام عرضت افلام مهمة بدار الثقافة وداخل قاعة السينما وانتظمت ورشات تكوينية وعقدت حلقات النقاش مع المخرجين وتمّ تقديم كتاب مهم هو بمثابة الموسوعة الانتربولوجية حول اللهجة المكنية واستعمالاتها، كتاب موسوعي أنجزه الروائي الباحث ابن مدينة المكنين محمد الجلاصي ضمن مشروع متكامل رسمه لقلمه وفكره حفاظا على ذاكرة مدينة المكنين.

شاهد شباب وشابات المكنين مع أمهاتهم وآبائهم أفلاما عديدة بينها الروائي والوثائقي وبينها الأفلام الطويلة والقصيرة كفيلم تحت الشجرة لأريج السحيري وفيلم الانتريت لسمير الحرباوي وفيلم عرب الصرافة لطارق بن غزيل وفيلم هن لشاكر بسباس

وفيلم القطرة ليونس بن حجرية... وافلاما اخرى عديدة وحفلات موسيقية ومعارض للفن التشكيلي وتكريمات لمبدعين هبوا لنصرة الثقافة في المكنين كالفنانة القديرة فاطمة بن سعيدان والفنان المبدع جمال المداني ومجموعة من أدباء الشعر الشعبي

الثقافة تنتعش في المكنين بفضل أبنائها وبناتها وبفضل شباب يتقد حيوية ونشاطا في انتظار تفاعل السيدة وزيرة الثقافة والسيد المندوب الجهوي للثقافة بالمنستير لحماية السينما والحفاظ على القاعة الوحيدة في الولاية التي لا نتمنى لها مصيرا مماثلا لمصير قاعة سينما قصر هلال التي تحولت إلى مغازة.

* سلمى الجلاصي

علاقة المثقف بمونديال قطر 2022 (الجزء الثالث والاخير)

أبو جرير

مواقف واهتمامات وقراءات وشروط المواطنة

أُسدل الستار على مونديال قطر 2022 بتتويج منتخب ميسي الأرجنتيني بالكأس ـ لكنّ نهاية الدور النهائي تركت لغوا وتبادلا للتهم وأحاديث كثيرة لا نعتقد جازمين أنها ستنتهي لما نعرف أنّ نهائي المونديال عرف مدّا وجزرا في النتيجة رغم مبادرة الارجنتين بالتقدم بثنائية عاد إثرها النجم مبامبي ومعه عادت ابتسامة الفرنسيين. مثل هذه الأدوار لا تعرف نتائجها القسمة على اثنين وكان لا بدّ من توفّق لمنتخب الأرجنتين في تسجيل ركلات الترجيح ليكون التتويج أرجنتينيا. بعيدا عن عديد التفاصيل الاخرى نقول إنّ مونديال قطر 2022 أعاد إلى الامة العربية بريقها بحسن تنظيم النسخة العربية وأبعد عن المونديال صراعات عديدة كانت خفية جسمتها قطر بانتصارها لثقافة قيم الأمة العربية. بعد كل هذا نعود لنسأل عن علاقة المثقف التونسي بمونديال قطر 2022 ـ (دفعة أخيرة).

* منجي الطيب الوسلاتي (شاعر)
التخفيف من الضغط

«إن كرة القدم لغة، لأنّها تزخر بمجموعة من الرموز التي يمكن فهمها والتعامل معها، دون الحاجة إلى أية لغة أخرى». (بازوليتي).

شاعت فكرة تقول إنّ المبدعين والمثقفين هم آخر النّاس اهتماما ومتابعة للنشاطات الرياضية المختلفة... كرة القدم على الأخص.

في تونس ينقسم المبدعون والمثقفون إلى شقّين في موقفهم من رياضة كرة القدم. الأوّل ويمثّل نسبة مائوية ضئيلة يرى أنّ كرة القدم تشغل الشعوب عن التفكير في أوضاعها والمساهمة في تغييرها، وهي كالدين أفيون للشعوب، ولنا في تحويل وجهة تفكير الشعب التونسي عن الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد. وتبقى مختلف تظاهرات لعبة كرة القدم المحلية والقارية والعالمية وفي مقدّمتها كأس العالم آخر اهتماماته بل هناك البعض من هذا الشقّ يذهب إلى حدّ التحريض على مقاطعتها، واعتبار الاهتمام بالرياضة وكرة القدم مضيعة للوقت وهدر للطاقة... بينما يرى الشق الثاني وهو أغلبية المبدعين والمثقفين عموما أنّ كرة القدم تحرّك ملايين الناس في العالم، فهي تساعدهم على التخفيف من الضغط الذي يسببه إيقاع الحياة العصرية وعلى تفريغ آلامهم وأحزانهم، وتحرّك فيهم تلقائية التفاعل بالغضب أو الفرح وبالرقص والموسيقى فهي لعبة ساحرة تخلب ألبابهم بقطع النظر عن النتائج. فعدد مهمّ من المثقفين في تونس يتمتعون بثقافة واسعة في الرياضة عموما وفي كرة القدم بصفة خاصة وفي مقدمتها تاريخ فعاليات كأس العالم.

* عبد اللطيف الحناشي (كاتب وأستاذ التاريخ السياسي المعاصر)
مشاهد الجمالية والقضايا العادلة

- تعتبر كرة القدم من اكثر الرياضات التي تضمّ عددا كبيرا من اللاعبين إذا استثنينا لعبة الرقبي، وهي ذات أصول شعبية ومن أكثر أنواع الرياضات متعة سواء بممارستها أو مشاهدة الممارسين لها، بل يمكن اعتبارها أيضا أحد الفنون الجسدية بما يقدمه اللاعبون من حركات ومشاهد جمالية... ولتلك الأسباب أو بعضها تمكنت الطبقات الرأسمالية في الدول الأوروبية خاصة من توظيف هذه الرياضة الشعبية النبيلة خدمة لمصالحها وبتحويلها شيئا فشيئا إلى سلعة وشيّأت ممارسيها وأغدقت على بعض من الأوساط الإعلامية والسياسية والاجتماعية لإعلاء شأنها وشأن الممارسين لها أمر بدا متواترا أيضا في دول الجنوب إذ عادة ما تسيطر السلطة السياسية الاستبدادية على هذا القطاع بكل تفاصيله ما دفع قطاع مهمّ من المثقفين اليساريين خاصة اعتبار هذه الرياضة «أفيونا للشعوب» وهو التوصيف الذي أطلقته مدرسة «فرنكفورت» خلال عقد الستينات وهو نفس موقف الحركة الطلابية الفرنسية (ماي 68) في حين اعتبر البعض أن المشكلة لا تكمن في رياضة كرة القدم بل في المنظومات التي تحيط بها وتديرها ومنها السلطة السياسية الحاكمة التي توظفها لإدامة حكمها غير أن موقف هذا القطاع من المثقفين اليساريين قد عرف موقفا نقيضا له من قبل قطاع آخر من المثقفين اليساريين والديمقراطيين، ففي وقت مبكر امتدح المفكر والمناضل انطونيو غرامشي كرة القدم حين وصفها بأنها «مملكة الوفاء البشري تمارس في الهواء الطلق». كما كان الروائي والفيلسوف الفرنسي «ألبير كامو» مولعا بكرة القدم التي لعبها صغيرا كحارس مرمى بل إن بعض المفكرين والمثقفين استخدموا شعبية هذه اللعبة لتمرير مواقفهم السياسية من ذلك أن «جان بول سارتر» ورفيقاه «لويس أراغون» و«رولان بارت» أطلقوا نداء لمقاطعة مباريات كأس العالم التي نظمت في الأرجنتين عام 1978 احتجاجاً على سياسة الجنرال فيديلا... كما وظفت بعض فرق كرة القدم في بعض دول امريكا اللاتينية هذه اللعبة خدمة للقضايا العادلة إذ قام نادي بوكا جونيورز الأرجنتيني بمباراة تكريمية وتأبينية لما سمّي بـ«شهداء شيكاغو» (العمال الشيوعيين)، كما ابرز بعض اللاعبين المساندين للقضايا العادلة من ذلك نجم كرة القدم البرازيلية اللاعب سقراطيس، المناضل الشرس ضد الديكتاتورية العسكرية في بلاده. سقراطيس نجم كرة القدم البرازيلية، وواحد من أروع من أنجبت، سقراطيس قصة يسارية جميلة للاعب مناضل ضد الديكتاتورية العسكرية في بلاده. كما عارض اللاعب الشيلي كارلوس كازيلي النظام العسكري الذي قاده بينوشيه، بعد انقلابه على الرئيس اليساري المنتخب ألّيندي سنة 1973 الذي كان كازيلي هداف الكرة الشيلية واحدا من أنصاره... كما أصبحت بعض الرموز السياسية المعارضة للسلطة في العالم العربي تُشهر ولَعها وانتماءها إلى بعض فرق كرة القدم ليس حبّا او «هياما» بهذه اللعبة النبيلة بل كوسيلة من وسائل التقرّب من الجماهير لعلّها تفوز بثقتها عند الضرورة... ومهما كان الأمر تبدو العلاقة بين الثقافة وكرة القدم معقّدة ومتوترة في مراحل معيّنة غير أن التحولات التكنولوجية وتطور الفكر السياسي ساهما إلى حدّ بعيد في إزالة بعض من التوتّر وتوفير أرضية من «التصالح» على خلفية ما توفّره لعبة كرة القدم من متعة وجمالية رغم كل الاحترازات.

* سمير طعم الله (شاعر)
كرة القدم فنّ مثاليّ

الرياضة والتفكير والنشاط الذهني والجسدي كل متكامل في ذات الإنسان، والفنون أشكال وألوان ومجالات متعدّدة. فالمسرحي بجسده يعيد تشكيل الأحداث والعالم فوق الخشبة وكذلك الشاعر فوق بياض الورق وكذا هو الرسام في مزيج ألوانه وأضوائه والخطوط. الإنسان المبدع والخالق للطريف والمختلف والخلاب لا حدود لمجالات إبداعه.. ورياضة كرة القدم فن مثالي راقٍ لسببين رئيسيين أولهما تجعلنا ندرك مستطاع الجسد بمكوناته المختلفة وقدرة أعضائه الأساسية مثل الساقين والقدمين على اجتراح الفن في التحكم الأشياء مثل الكرة حيث تصبح في أقدام الفنانين جزءًا لا يتجزأ من الجسد.

وثاني الأسباب هو العمل الجماعي المنظم والذي يسعى بكل عناصره في كل مواقعه إلى تحقيق الهدف وهو الانتصار للفريق أي الانتصار للمجموعة وكأس العالم هو ذروة الاحتفالية بمستطاع الجسد البشري والعمل الإنساني المنظم والممتع.

*رشا التونسي (كاتبة واعلامية)
الشغف بثقافة الفرجة

كأس العالم كعلاقة أي مواطن عادي، فالمثقفون أكثر الناس مشاهدة لمباريات كرة القدم التي تمكنت من العقول والمشاعر كموعد أسبوعي. شغف الرياضة هو نفسه ثقافة، مزاج يجمع الملايين، تجاهل كرة القدم أصبح مستحيلا، ففضاءات الرياضة أكبر من كل الفضاءات، اصبحت النوادي الرياضية من أهمّ شروط المواطنة، لابدّ أن يصرح المواطن بانتماءه إلى إحدى الفرق، فما بالك حين تصبح كل الفرق فريقا وطنيا واحدا...

مشاهدة مباريات كرة القدم رغم حماسها وشغفها هي متعة الأسبوع ينتظرها المثقف بلهفة وانتظار، متعة يفرغ أثناء المشاهدة ضغط أسبوع كامل. أما خلال ألعاب كأس العالم تصبح المباراة وطنية، الربح انتصار للوطن والخسارة خيانة للوطن، هناك خلط بين السياسة والاقتصاد وبين الرياضة. ولا مكانة للموضوعية، ثقافة الرياضة هي ثقافة الأداء وثقافة الجسد، المسرح هو الملعب، والحدث هو الكرة، والفرجة تحتاج إلى سلوك تشجيعي.

علاقة المثقف هذه السنة كانت مشحونة بالعاطفة الوطنية، ربحت تونس أول مباراة فكان التهليل والتصفيق وتاليه الفريق وتبجيل الممرن والجامعة، ثم وفي ظرف اسبوع واحد أصبح الفريق مهزوما ومريضا وغير متمرن وضعيف البدن والأداء، أصبح الممرن متخلفا جاهلا بقواعد اللعبة، والمقارنة بتقنية لعب فريق الجوار أكبر دليل على فشل الفريق الوطني، ثم استرجع الفريق الوطني حبّ أحبائه، انتصر على بطل العالم، لا يهم أنه سيعود إلى الوطن خاسرا، لكنه انتصر.

في دار الثقافة النفيضة

النسخة الثانية من تظاهرة الرسوم المتحركة

بالتعاون مع جمعية الإبداع الفني نظمت دار الثقافة النفيضة من 20 إلى 24 ديسمبر 2022 الدورة الثانية لتظاهرة الرسوم المتحركة وذلك تحت محور: «سينما التحريك» وقد سعت إدارة الدار من أجل إنجاح هذه الدورة البحث عن التجديد وتنويع الفقرات المدرجة بين طيات هذه الأيام الخمسة انطلاق عمل الورشات إذ تم الاختبار في اليوم الأول بورشات التحريك ثلاثي الأبعاد تأطير حيان دغرير، ثم القصص المرسومة تنشيط الكاتب سفيان رجب إضافة إلى تقنية إيقاف الحركة تأطير حذامي دغرير. في حين تشهد الفترة المسائية عرض شريط «Toy Story» مشفوعا بنقاش. أما اليوم الثاني 21 ديسمبر 2022 فتواصلت أشغال الورشات مع عرض شريط سينمائي بعنوان «Coco» مرفوقا بنقاش حول مضمونه. هذا وخصّص يوم 22 ديسمبر للجانب الفكري بإقامة مائدة مستديرة لجملة من المداخلات. النظرية حول سينما التحريك بيت القديم والحديث متبوعة بورشة تطبيقية يشرف على تنشيطها الأستاذ رشيد نجاح. وعرض يوم 23 ديسمبر شريط: «الفأر الطباخ» ثمّ يليه عرض لأغاني الكرتون. في اليوم الختامي الموافق لـ24 ديسمبر 2022 تمّ عرض جملة الأعمال المنجزة في الورشات.

* يحيى

المصري عصام عبد الفتاح يترأس الإدارة الوطنية للتحكيم

هل سيكون عادلا في منظومة فاسدة؟

* عصام عبد الفتاح

بعد تتالي الاحتجاجات على مردود الحكام وتراكم المشاكل الناتجة عن أخطاء فظيعة ناتجة عن المستوى الضعيف لتكوينهم ورسكلتهم، كان لا بدّ على رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم بعد أن انعدمت الحلول وإمام الحاجة الملحة لإجراء تغييرات جذرية أن يتحرّك لضخ دم جديد. فقرّر تعيين الحكم المصري عصام عبد الفتاح على رأس الإدارة الوطنية للتحكيم على أن يحافظ عمار عواز الطرابلسي عن موقعه مديرا إداريّا فقط، ولا ندري أي ذبابة قرصت وديع الجريء كما يقول الفرنسيون للاستنجاد بعصام الذي لم يطوّر التحكيم في مصر ما جعل الاتحاد المصري يلجأ إلى المدرسة الأنقليزية بعد أن استغنى عنه نهاية الموسم المنقضي وكأن تونس عقرت ولم تنجب كفاءات وطنية مشهود لها بالخيرة والمعرفة والنزاهة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر زبير نويرة وجلول عزوز ومراد الدعمي وعبد العزيز الحمروني من الجيل القديم ويوسف السرايري وانور هميلة وسعيد الكردي ومراد بن حمزة من الجيل الجديد، فماذا أصاب الجريء؟ وكيف يقبل المكتب الجامعي بهذا السلوك وهذا التوجه؟ نسيت أنه لا يناقش هذه المسائل.

فللتاريخ تتالت زيارات عصام عبد الفتاح خلال السنوات الأخيرة إلى تونس التي كانت له ملاذا أمنا كمحاضر دولي بقبعات مختلفة تارة مع الفيفا وأخرى مع الكاف وفي صورة لم يرسله الاتحاد الدولي أو الإفريقي، فإن إدارة التحكيم تسارع بدعوته كمتواجد في اتحاد شمال افريقيا للاستفادة من خبرته ومكانته في الكاف، وحل محله الأنقليزي كلارينغ وذلك بهدف تطوير قطاع التحكيم ببلد الكنانة، وقد سبق أن أعرب حكام شمال إفريقيا عن امتعاضهم من سلوكيات مسؤول المنطقة الأولى بـ«الكاف» التي خلفت استياء كبيرا بين الحكام. نحن لن نبحث عما قيل وما يقال احتراما للتحكيم المصري. فقط نذكّر بحادثة مهمة تتمثل في منعه من دخول الأراضي الجزائرية قبل رفع الحصار عليه هذا العام واسألوا حكامنا الدوليين فهم سيحدثونكم عن الأسباب. ويذكر أن عديد الاتحادات العربية على غرار السعودية والقطرية والإماراتية وآخرها الجزائرية قد استنجدت بقامات عالمية في التحكيم لتطوير

* وديع الجرئ

هذا القطاع في بلدانها. وربّما فكّر وديع في إلجام أفواه النقاد والمنتقدين بانتداب محاضر دولي اسمه عصام عبد الفتاح غادر خطته في بلده غير مأسوف عليه. فهل أصاب الجريء في اختياره؟ نحن سنكتشف ذلك بمرور الوقت. ولا تنسوا المثل الشعبي: «كان جاء فالح راهو ملبارح».

* عمر

مجدي الدريدي في ذمة الله

تنعى كل هياكل الاتحاد والأسرة الموسعة لجريدة الشعب وفاة المرحوم مجدي الدريدي عضو النقابة الأساسية لوزارة الثقافة.

رحم الله الفقيد ورزق أهله جميل الصبر والسلوان.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

لاعب النجم الساحلي محمد الضاوي أهلاويّا... والمهر 4 مليارات

النجم مطالب بغلق ملف كوليبالي بدفع 3 مليارات للأهلي المصري بحساب مليار و700 مليون في فيفري 2023...

ومليار و300 مليون في جوان 2023... والنجم مطالب بدفع مليار لكوناتي لغلق ملفه والقطع مع الخطاب التي تزلزل النجم... والنجم الحال حال الله... ليس له في ظهره رجال اعمال مجانين في حبهم للفريق ليدفعوا المليارات ومنهم من يرفض اصلاح أخطاء العابثين السابقين بمصير النجم... لأجل ذلك فإن القرار يبدوأنه اتخذ نهائيا ولم يبقَ إلا التجسيم... والضاوي... كريستو اهلاوي في الايام القليلة القادمة... الأمر موجع صحيح ولكن أمام الوضعية التي وجد فيها النجم نفسه وازمته المالية الخانقة... وفظاعات من عبثوا بالنجم ولم يكونوا في مستوى الأمانة... لم يبقَ إلا خيار وحيد هو التفريط في مستقبل الكرة التونسية... ولمن للأهلي المصري لأن اصبعنا تحت الضرس... وما يغلبك كان اللي يقول لك اعطيني فلوسي وإلا أخرج لي من داري... ومحمد الضاوي ربي يوجهك خير.

* رياض

عصام الجبالي يلعب في البطولة اليابانية بمليون أورو

انتقل مهاجم المنتخب التونسي وفريق أودينسي الدانماركي عصام الجبالي (31 سنة) إلى فريق غامبا أوساكا الياباني بعقد يمتد لموسمين وعقد الجبالي مع فريقه الدانماركي يمتد حتى جوان 2024 ولعب معه هذا الموسم 13 مباراة سجل خلالها 4 أهداف. وقد بلغت قيمة الصفقة مليون أورو.

الترجي الرياضي

هل حان وقت مغادرة حمدي المدّب لمنصبه؟

فتح رئيس الترجي الرياضي حمدي المؤدب الباب على مصراعيه أمام إمكانية التخلي عن منصبه لأسباب صحية عندما اعتبر أنه لم يعد قادرا على التسيير اليومي لدواليب الجمعية مبرزا ضرورة التفكير في حلول مستقبلية من خلال دعوته مجلس الحكماء للانعقاد في الأسبوع المقبل.

ويأتي ذلك بعد فترة من المعاناة الصحية التي أجبرته على الابتعاد عن الصورة تفاديا لأي انتكاسة صحية وتجاوبا مع قرار الاطار الطبي الذي أشرف على حالته، ولئن كان منتظرا أن يعلن المؤدب عن انسحابه في نهاية الموسم لعدم خلق فراغ إداري فإن رغبته غير المعلنة في الإبتعاد تعتبر بمثابة «الزلزال» الذي قد يضرب الترجي رغم ان جميع الاحتمالات تبقى واردة بما فيها البقاء في منصبه مع ضخّ دماء جديدة صلب الهيئة المديرة وهو ما أشار اليه بالتأكيد على تواصل دعمه الكبير.

كشف التقرير المالي للموسمين الفارطين الوزن الكبير لحمدي المؤدب ودعمه السخي الذي جعل الترجي الرياضي بعيدا عن الأزمات التي ضربت منافسيه التقليديين «في مقتل» حيث ارتفعت مساهمته الشخصية من قرابة 6 ونصف مليون دينار موسم -2020 2021 إلى أكثر من 18 مليون دينار في موسم 2022-2021 أي ثلاثة أضعاف وهو ما يؤكد الدعم المالي الذي وفّره لخدمة فريق باب سويقة وتأمينه العجز المالي الذي بلغ قرابة 13 مليون دينار في الموسم الفارط بعد أن كان في قرابة 16 مليون دينار في الموسم قبل الفارط.

ويعكس ضخّ 120 مليون دينار في خزينة الترجي منذ تسلمه المهمة موسم 2007 ما قدّمه حمدي المؤدب من تضحيات مالية ضخمة تجعل تعويضه أمرا أشبه بالمعجزة في ظل العزوف التام عن تقلد المسؤوليات الرياضية ما جعل أغلب الفرق تلجأ إلى هيئات تسييرية تجنبا لسيناريوهات كارثية كادت تعصف بها.

ولعل ارتهان الترجي الرياضي لدعم رئيسه يؤكد بوضوح ما تعانيه الفرق التونسية في السنوات الأخيرة مع تراجع مداخيل الملاعب والتي بلغت في الموسم الفارط قرابة المليارين ونصف وهو رقم متواضع مقارنة بالقاعدة الجماهيرية الكبيرة ولا يغطي حاجيات الفريق الذي يراهن بقوة على الواجهتين المحلية والقارية رغم أن مداخيل الإشهار والاشتراكات تعتبر محترمة نسبيا.

واستأثر فريق أكابر كرة القدم بجانب كبير من المصاريف والتي بلغت في العام الماضي قرابة 39 مليون دينار بزيادة تقارب 8 مليون دينار عن الموسم الذي سبقه وهو ما يؤكد بوضوح سياسة النادي في المراهنة على الألقاب. ولم يستفد الترجي كثيرا من التفويت في اللاعبين حيث ناهزت المداخيل المليار في الموسم المنقضي مقابل صرف أكثر من 5 مليون دينار للانتدابات، وأمام فشل الفريق على الصعيد القاري فإن السياسة الرياضية أصبحت في حاجة إلى المراجعة خاصة أن خروج حمدي المؤدب قد يلقي بظلاله على الميزانية إضافة الى أن بقية المشاريع لم تعط ثمارها على الوجه الأكمل إذ لم تتجاوز مداخيل القطب الاقتصادي أكثر من 3 مليارات و200 ألف دينار أي ما يقارب عشر المداخيل الجملية التي بلغت 34 مليار و400 ألف دينار.

على صعيد آخر، تمت المصادقة على قانون الهياكل الرياضية الجديد بتأجيل الجلسة العامة الخارقة للعادة إلى موعد لاحق ليقع ترحيل المشاريع المرتقبة على الصعيد الاقتصادي الى أجل غير مسمى، ورغم المنافع التي يمكن أن يدرها القانون الجديد.

ولئن دقّت نواقيس الخطر منذ فترة في جميع الفرق التونسية، فإن الجلسة العامة للترجي تجعل التفكير في سبل سدّ الفراغ الرهيب الذي قد يتركه رئيسه الحالي أمرا حتميا لمواصلة النجاحات المحلية في جميع الاختصاصات.

*** محمد**

بادو زاكي يدرب هلال الشابة

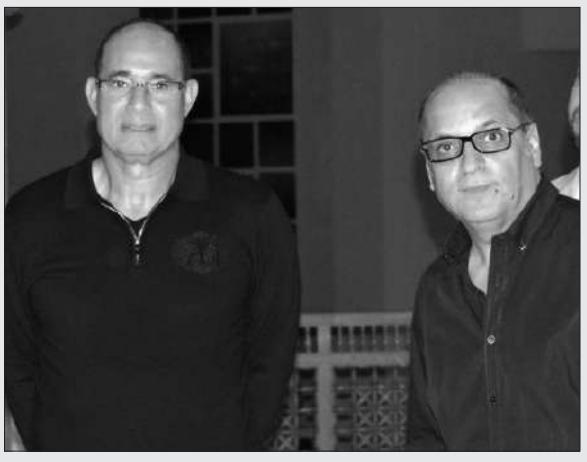

استهل الممرن المغربي بادو زاكي رسميا مهامه على رأس الطاقم الفني للهلال الشابي خلفا للطفي رحيم.

هيئة الهلال بادرت بتنظيم حفل استقبال على شرف مدربها الجديد الذي تحادث مع لاعبيه وطالبهم بمزيد البذل والجد من أجل ترشيح الفريق إلى مرحلة المراهنة على اللقب.

لكنّ السؤال الأهم هل خلت الساحة الكروية في بلادنا من الأسماء ليكون استقدام بادو زاكي مقابل أجور شهرية خيالية والحال أن بطولتنا لا تستحق أن يكون فيها زاكي حتى لا يطلع على مهازلها وهي كثيرة جدا.

*** محمد/ ع**

قيس اليعقوبي مدرباً جديداً لنادي السويحلي الليبي

أكد مسؤولو نادي السويحلي الليبي تعاقدهم مع المدرب قيس اليعقوبي للاشراف على فريق الأكابر خلال المرحلة القادمة.

وخاض اليعقوبي عدة تجارب في البطولة التونسية درب خلالها مجموعة من النوادي كان آخرها الهلال الرياضي الشابي خلال الموسم الجاري، كما خاض عديد التجارب أيضا خارج تونس درب خلالها نادي الوحدات، الوكرة القطري والساورة الجزائري.

*** عبد الحليم**

أي مستقبل لفخر الدين بن يوسف؟

تسابق هيئة النادي الاسماعيلي المصري برئاسة يحيى الكومي الزمن لجمع مبلغ 700 ألف جنيه مصري قيمة مستحقات فخر الدين بن يوسف لاعب الدراويش السابق وبيراميدز الحالي وذلك قبل فتح باب الانتقالات الشتوية بعدما تلقى النادى مكتوبا من اتحاد الكرة بصعوبة قيد لاعبيه الجديد في جانفي المقبل قبل انهاء أزمة مستحقات النجم التونسي.

فخر الدين بن يوسف قد طالب مسئولي الإسماعيلي بصرف راتب شهرين بقيمة 700 ألف جنيه مصري لم يمنحها له مجلس الدراويش السابق إبان لعبه للفريق قبل الانتقال لبيراميدز.

ويتمسك المهاجم بالحصول على مستحقاته المتأخرة، بعدما وافق على طلب مجلس الإسماعيلي بخوض الشهرين الأخيرين من إعارته بطريقة ودية مع الفريق إذ ينتهي ارتباطه بالفريق في 30 جوان بينما استمرت مسابقة الدوري المصري الممتاز حتى أوت وبالتالي أصبح من حقه الحصول على راتب شهرين بصورة ودية.

*** عمار**

النادي الصفاقسي

تجميع المبالغ اللازمة لخلاص «خطايا الفيفا»

انتهى اجتماع الهيئة العليا للدعم الذي انعقد بصفاقس تحت اشراف السيدين عبد العزيز المخلوفي رئيس هذه الهيئة ومحمد الطرابلسي رئيس الهيئة التسييرية وبحضور السيد مهدي عبد المولى رئيس شبكة سوسيوس وأعضاء لجنتي الدعم والتسييرية وعدد من رجال الأعمال الداعمين للنادي سواءا مقيمين بصفاقس أو بالعاصمة. وتناول هذا الاجتماع جدول الأعمال التالي:

- الوضع المالي بالنادي ومسألة العقوبات المسلطة عليه
- تنمية مصادر التمويل الذاتي
- الافاق المستقبلية لتطوير النادي وحوكمته

وكان هذا الاجتماع مناسبة لتوجيه الشكر والامتنان لكل الذين لبوا نداء الواجب وساهموا لتعبئة الموارد لإخراج النادي من أزمته وإيفائه بالتزاماته تجاه اللاعبين والأعوان والدائنين مواصلة العمل لتسوية ملف الخطايا من أجل رفع العقوبات المسلطة على النادي وإدخال الاصلاحات الهيكلية للارتقاء به على طريق الحوكمة الرشيدة والشفافية والإدارة العصرية وتنمية موارده الذاتية.

وقد توج هذا الاجتماع بالتوصل الى جمع المبلغ المتبقي دفعه بعنوان خطايا الفيفا من أجل رفع المنع من الانتداب وتجنب تشديد العقوبات. في حين ستتواصل عملية تجميع الموارد لدفع المبالغ المحكوم بها ضد النادي وكذلك مستحقات اللاعبين الذين غادروا النادي لتجنب أحكام أخرى من الفيفا وتسليط عقوبة جديدة عليه.

وستشرع إدارة النادي في الإجراءات القانونية تجاه الدائنين لخلاص خطايا الفيفا الباتة، لفتح الباب أمام رفع العقوبات نهائيا.

كما قدمت الهيئة التسييرية حاجياتها المالية العاجلة والضرورية خارج المبالغ المطلوب تسديدها لخلاص الخطايا، سواءا للتسيير اليومي لشؤون النادي أو لدفع مستحقات اللاعبين والأعوان أو للايفاء بالتعهدات الخاصة بتسديد أقساط الخطايا أو للقيام بانتدابات موجهة وذات قيمة.

وبالعودة الى موضوع تنمية الموارد الذاتية للنادي، أوضح السيد عبدالعزيز المخلوفي، رئيس الهيئة العليا للدعم، أنّه تم إمضاء كافة العقود مع الشركات التي اختارت الهيئة الدخول معها في عقود شراكة لتوفير موارد مالية إضافية وقارة. للتذكير، تخصّ هذه العقود CSS Mobile وCSS Delivery وCSS Streaming.

كما أوضح أن الانطلاق الرسمي لهذه المشاريع واستعمال الخدمات التابعة لها ستنطلق فعليا أوائل سنة 2023 والتي تعتبر طرقا جديدة ومبتكرة لمساهمة الأحباء في ضخّ موارد مالية قارة في خزينة النادي.

كما أكد السيد عبد العزيز المخلوفي على نجاح مشروع «SOCIOS ENTREPRISE» وذلك من خلال إدماج أكثر من 100 مؤسسة اقتصادية والتي ستوفر مبالغ مهمّة وقارة لخزينة النادي.

كما تجدر الإشارة الى أنه وبالتنسيق مع هيكل السوسيوس والمزود الرسمي للنادي «HUMMEL»، انطلق النادي في إعداد مغازته الجديدة «CSS STORE» والتي ستكون موجودة في المركب التجاري الجديد «MALL OF SFAX» والتي ستفتح أبوابها مع الافتتاح الرسمي لهذا المركب التجاري في الربيع القادم.

* محمد الطرابلسي مع المدعمين

*مشهد من الاجتماع

شهاب الليلي يغادر أهلي بنغازي الليبي

قررت إدارة أهلي بنغازي فكّ الارتباط مع المدرب شهاب الليلي رغم نجاح الأخير في إنهاء مرحلة الذهاب في صدارة المجموعة الشرقية في الصدارة، ويبدو أن الليلي دفع ثمن التعادلين الأخيرين رغم الأداء المتميّز. وتجدر الإشارة إلى فرضية خروج الثنائي التونسي الصادق التوج وحمزة الجلاصي من حسابات الفريق بعد القطيعة مع الليلي.

* حسني

عملية جراحية لمهاجم النادي البنزرتي

خضع اللاعب Assalé Bosso إلى عملية جراحية على مستوى الكاحل إثر الإصابة البليغة التي تعرض لها خلال مباراة النادي البنزرتي مع النادي الصفاقسي. وتتمثل الإصابة في كسر على مستوى الكاحل.

وقد أكد الدكتور محمد رضا الشريف، الذي أشرف على العملية الجراحية مع الدكتور منتصر أوديع، ان العملية كانت ناجحة.

وسيركن اللاعب إلى راحة قبل أن يبدأ مرحلة العلاج الطبيعي والتأهيل البدني.

في جامعة الملاكمة

هل تحترم الروزنامة؟

* رئيس الجامعة مع مجموعة من الحاضرين

صادق بتاريخ 25 ديسمبر 2022 وبالإجماع ممثلو النوادي والجمعيات المنخرطة في الجامعة التونسية للملاكمة والذين حضروا الملتقى الفني المنظم من قبل الجامعة بمدينة سوسة، على روزنامة المسابقات والبطولات الجهوية والوطنية للموسم الرياضي 2023.

ويبارك السيد زياد بربوش رئيس الجامعة التونسية للملاكمة الحضور المتميز لكافة ممثلي الأندية ويثمّن العمل الجيد الذي قامت به مختلف الورشات الفنية والذي أنتج روزنامة متوازنة تتماشى ومتطلبات المرحلة القادمة.

L'ASSURANCE
D'UN AVENIR
MEILLEUR
آمي للتأمين
AMI Assurances
assurancesami.com